

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة السانبا وهران
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم
التسيير

مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد الاندماج الجهوي

الموضوع:

محاولة قياس الفقر في

الجزائر

الأستاذ

الدكتور: بن ثابت

إعداد الطالب:

المشرف:

عريس مختار.

بوزيان.

أعضاء اللجنة:

أستاذ محاضر	السيد الدكتور: فقيه عبد الحميد رئيساً بجامعة وهران
أستاذ محاضر	السيد الدكتور: بن ثابت بوزيان بالمركز الجامعي معسكر مشرفاً
أستاذ محاضر	السيد الدكتور: زايري بلقاسم مناقشاً بجامعة وهران
أستاذ محاضر	السيد الدكتور: كوربالي بغداد مناقشاً بجامعة وهران

محاولة قياس الفقر في الجزائر

الإشكالية

إن الأزمات الاقتصادية العالمية الممزوجة بظروف الاستقرار السياسي والحروب الدولية، والمدنية، والدينية، كلها عوامل لعبت أدواراً سلبية في حياة البشرية. باعتبار أنها قد قادت جل سكان العالم إلى دوامة الجوع والفقر الذي أصبح يهدد أكثر من $\frac{3}{4}$ من سكان المعمورة. وتعتبر الجزائر واحدة من الدول المهددة بمرض هذا العصر خاصة بعد تدهور الأوضاع الاجتماعية الناجمة عن انخفاض المداخيل من العملة الصعبة، وانخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، وتراجع أدوار كل من القطاع الفلاحي والصناعي. الأمر الذي عجل بتمزق شرايين المجتمع، ودخول الاقتصاد قسم الجراحة، اختصاص تفكيك وتشتيت (FMI)، ومن ثم العناية المركزة (BM).

وبفعل الأزمة الاقتصادية والسياسية والأمنية... ازدادت الأمور استياءً. كل هذا استدعى ضرورة دق ناقوس الخطر، بهدف الإسراع في تبني برامج الإصلاحات الاقتصادية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

وسنحاول من خلال موضوعنا هذا محاصرة المفاعل الأساسي المتسبب في دخول المجتمع إلى النفق المظلم بتسليط الضوء على ظاهرتي الفقر والمساواة. مع دراسة واقعهما واتجاهيهما كظاهرتين متصلتين. هذا مع إثارة إشكالية هامة مفادها هو:

• من هم الفقراء؟

• أي المقاييس ناجعة لقياس الفقر في الجزائر، وهل هناك مقاييس أخرى غير متداولة يمكن استخدامها في هذا الشأن؟

ولقد اخترنا هذا الموضوع نظراً لعدة أهداف ودوافع علمية وموضوعية والتي نلخصها فيما يلي:

• محاولة دراسة وتحليل ظاهرة الفقر في الجزائر؛ تدعيماً لما سبق من دراسات تحليلية حول الفقر في بلادنا.

• إبراز بعض الطرق والمقاييس المستخدمة في قياس الفقر.

• تحديد المقاييس المناسبة لقياس الفقر في الجزائر.

• تحديد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للفقر على الفرد والمجتمع والتنمية ككل.

وحتى تتمكن من التغلغل في عمق الإشكالية المطروحة، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

• إن ظاهرة الفقر تظهر بكثافة وبشكل واضح في الوسط الريفي.

• يمكن قياس الفقر في الجزائر باستخدام بعض المقاييس المتداولة دولياً على غرار البعض الآخر، نظراً لاختلاف صفات المجتمعات.

• العمل غير الرسمي وأواصل التماسك الأسرية، حلان أساسيان لتخفيف الضغط الذي يفرضه الفقر على المجتمع.

- السياسات العامة الهادفة للتشغيل والتوزيع العادل للدخل والنفقات العامة، تلعب الدور الأساسي في محاربة ظاهرة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.
- ومما سبق اقترحنا أن نقسم موضوعنا إلى ثلاثة فصول. في الفصل الأول، تطرقنا إلى تحديد مفاهيم الفقر وأشكاله وأبعاده في المجتمع، ومن هم الفقراء الحقيقيون. مع إعطاء نظرة عامة عن هذه الظاهرة في الجزائر.
- أما الفصل الثاني فعرضنا فيه بعض مقاييس وطرق قياس الفقر المتداولة لدى مختلف الباحثين، مع محاولة تطبيقها على الجزائر.
- وفي الفصل الثالث، حاولنا البرهنة والتأكيد على الفرضيات السابقة من خلال نتائج الدراسة القياسية

تعريف الفقر

ليس من السهل تعريف ظاهرة الفقر نتيجة لكثرة العوامل والمتغيرات المادية وغير المادية التي تؤثر وتتأثر بها، والتي بدورها تتأثر بتفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع. كما تختلف تعاريف الفقر باختلاف المنظار الذي نرى به الظاهرة.

ومن أهم تعاريف الفقر:

- هو حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي، وقلة فرص الحصول عليها.
- هو عجز الفرد والأسرة عن توفير الموارد الكافية لتلبية الاحتياجات الأساسية، أو انخفاض الدخل أو النفقات إلى المستوى الذي لا يفي بالحاجات الأساسية للبقاء على قيد الحياة.

- الفقر هو نتيجة لعمليات اقتصادية وسياسية، تتفاعل فيما بينها، حيث من الممكن أن تؤدي إلى تخفيض أو زيادة الحرمان الذي يعاني منه الفقراء. أما الفقراء فهم أكثر الناس عرضة لضعف الصحة، البطالة، الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية والموت المبكر وكافة أشكال العنف.

حالة الفقر في الجزائر

إن التعقد الجوهري لظاهرة الفقر وكذلك تنوع العوامل التي تحددتها وخصائصها، قد جعلت من الصعب تحديد المظهر الوحيد و/أو السائد للفقر في الجزائر.

فقد أثارت نتائج التحقيق حول الاستهلاك لسنة 1995 تناقضات عدة، حيث أن الفقراء وغير الفقراء كانوا يشغلون مجالات مشتركة في مجال الصحة والتعليم والسكن. مما أدى إلى إعادة النظر في المنهج الكلاسيكي للمعايير التي تميز بين الفقراء وغير الفقراء، وحول السلوكات المنطقية الناجمة عن وضعية الفقر. وينبغي التذكير أنه من أهم التناقضات التي أشير إليها:

- في مجال الصحة، كان ما يقارب نصف عدد الفقراء يلجأون إلى الطب الخاص (45.6 %).

- لا يعتبر دائماً نوع السكن مؤشراً لترتيب المداخيل: حيث 9.4 % من الفقراء كانوا يشغلون " فيلات " مقابل 12 % من غير الفقراء. ويؤكد وضع السكن هذا التناقض بحيث أن 69.5 % من الفقراء كانوا يملكون سكناً مقابل 62.7 % من غير الفقراء.

وحسب الإحصائيات، يظهر إفقار واضح للأجراء والمتقاعدين الذين تراجعت قيمة أجورهم الحقيقية بنسبة 35 % بين 1991 و 1998.

غير أنه يبقى من الصعب - نسبياً - إعداد تصنيفاً للفقر في الجزائر بناءً على هذه المؤشرات وحدها وعلى المعيار النقدي فقط, وذلك لأسباب عدة:

إن الدخل الوحيد الذي تم حصره نسبياً في مجال الإحصاء هو دخل الأجور المصرح بها. وبهذا الشأن, نذكر بعض المعطيات الهامة:

- حسب تحقيق قامت به مصالح وزارة العمل والحماية الاجتماعية لدى عينة تضم 8000 مؤسسة خاصة, فإن 55 % من العمال كانوا غير مصرح بهم.

- تقدر نسبة التهرب من دفع " الاشتراكات الاجتماعية " بـ 40 %.

- حسب تحقيق الديوان الوطني للإحصائيات الخاص بالأسرة لسنة 1996, فإن 30 % من المشتغلين لا يدفعون اشتراكات الضمان الاجتماعي.

- إن أهمية مناصب الشغل غير الرسمية تشوه كل دراسة قائمة على العمل الرسمي فقط. وحسب معطيات تم نشرها في إطار ندوة (نظمت في مارس 2000) في القطاع غير الفلاحي المفروض أنه أحسن تنظيماً, قدرت أهمية مناصب الشغل غير الرسمية في سنة 1987 بـ 32 %.

- غياب تقييم فيما يخص حصة الاستهلاك الذاتي في المداخل, في الأرياف.

الدراسة القياسية

مقدمة

من المعروف أن أي دراسة قياسية لابد أن تركز على معطيات كمية أو كيفية، وفي دراستنا هته اعتمدنا على معطيات مهمة، تلك التي تتمثل في نتائج التحقيق حول مستوى المعيشة التي قام بها الديوان الوطني للإحصائيات خلال سنة 1995. والتي اتخذناها كمرجع رسمي للمعطيات التي ارتكزنا عليها في دراستنا هذه المتمثلة في قياس الفقر في الجزائر. وهذا لأننا لا نستطيع القيام بمثل هذا المسح في وقت قصير دون توفر الإمكانيات اللازمة لذلك.

وقد استخدمنا برنامجاً مهيئاً لتحليل هذه المعطيات، الذي يدعى "DAD"، أي:

"Distributive Analysis/Analyse Distributive". المنتج من طرف عبد الكريم عرعار وكارل فورتين. حيث هذا البرنامج يساعد على اختصار مختلف العمليات الحسابية اللازمة في حساب مؤشرات الفقر والتفاوت التي نعتمدها في دراستنا هذه.

قاعدة المعطيات

المناطق

تركزت المناطق في أهمها على المنطقة الريفية والمنطقة الحضرية.

الجهات

لقد اعتمدنا على الجهات الست المتبعة من طرف التحقيق الذي قام به الديوان الوطني للإحصائيات. وذلك بعد تقسيمها إلى:

1. منطقة الجزائر العاصمة.
2. منطقة الوسط.
3. منطقة الوسط الجنوبي.
4. منطقة الغرب.
5. منطقة الشرق.
6. منطقة المدن الكبرى.

الأفواج السوسيو-اقتصادية

خمسة أفواج كانت معتمدةً، والتي تتمثل في: عمال القطاع العام، عمال القطاع الخاص، التجار والحرفيين، المزارعين، الفلاحين الموزعين.

جنس رب الأسرة

إن جنس رب الأسرة يمثل موضوعاً حساساً في التحليل، حيث يمكن أن يكون رجلاً أو امرأةً.

عدد الأفراد

حجم الأسرة يؤثر كثيراً في تحديد الفقر، حيث هناك خمسة أحجام التي كانت معتمدةً في التحليل: فرد، فردين، 3 أفراد، 4-5 أفراد، 6 أفراد وأكثر.

خلاصة عامة

إذا كان التفاوت يؤثر أكثر ما يمكن في المنطقة الحضرية، فإن الفقر يعتبر كظاهرة ريفية أساسية، يمس الفلاحين الموزعين والمزارعين. كما أن الفقر يمس أيضاً غير النشطين الذين يعيشون في المدينة. ومن جهة أخرى، النساء ربّات الأسر أقل فقراً من أرباب الأسر الرجال، كل سياسة للاعتناء بالنساء الفقيرات يجب أن تأخذ في الحساب هذا الجانب.

من خلال دراسة مؤشرات الفقر والتفاوت، فإن منحنيات لورانز، FGT و CPG، تبين أن ظاهرة التفاوت تمس كل السكان. حيث أن سكان الطبقات الاجتماعية الأقل تفاوتاً هم الذين لهم مساهمة مهمة في الفقر. هذا يشمل كل المستويات: حسب الأفرّاج السوسيو-اقتصادية، حسب حجم الأسر، حسب المناطق... إلخ. كذلك، الأسر ذات الحجم الكبير هي الأكثر عدداً من بين السكان الفقراء، خاصةً من بين الفلاحين، وأغلبية الأسر ضمن سكان الوسط الشمالي. هذه الأنواع من الأسر تمثل تجانساً نسبياً من جانب الرفاهية الاجتماعية. والأسر ذات الحجم الصغير أقل عدداً لكن أكثر تفاوتاً وأقل تجانساً من الجانب الاجتماعي.

فيما يخص التفاوت، النتائج تبين إذن أن تخفيضه قد لا يكون إلا هدفاً مسطراً للمدى الطويل. ففي كل سياسة رامية إلى رفع الدخل الريفي يؤدي احتمالاً إلى ارتفاع التفاوت في الوسط الريفي بالنسبة إلى مستواه الحالي. لكن في معنى التنمية الفلاحية في العالم الريفي ستعرف احتمال بعض التأثيرات الإيجابية على تخفيض الهجرة الريفية وتساهم بعض الشيء في تخفيض التفاوت في الوسط الحضري وفي فرق التفاوت بين المناطق الريفية والمناطق

الحضرية. إن تثبيت الشباب في الحقول يخفض النزوح الريفي ويرفع الإنتاج لأنهم هم الفئة النشطة في القطاع الإنتاجي. هذه العملية تحافظ على توازن المدن وتسمح بتخفيف البطالة، وإعادة دفع الإنتاج. هذا الاتصال يعمل بالإقبال على التنمية وضبط عدد الفقراء في الوسط الحضري وتخفيض التفاوت. وإن تخفيض التفاوت في الوسط الحضري يلزم النقص في التفاوت للمنطقة الريفية لأن الإنتاج يرتفع في المنطقتين، لكن أرباح الإنتاجية جد مهمة. هذه التأثيرات قد لا تتحقق إلا إذا كانت السياسة جيدة لتوزيع ثمرات التنمية.

أما تقدير منحنيات FGT (بدلالة الحد)، منحنيات لورانز و CPG (بدلالة المعلمة p) يثبت صحة نتائج المؤشرات المدروسة. ومنها مؤشر جيني للمعلمة $\rho > 1$ وأتكينسون للمعلمة $\varepsilon > 0$.

والخلاصة الرئيسية التي قد تفيدنا في فهم ومحاربة ظاهرة الفقر في الجزائر قد نلخصها في نقطتين أساسيتين: أولاً، نستطيع القول أن الصفة الأساسية للأسرة الفقيرة هي حجمها الكبير. ثانياً، نسبة كبيرة من الأسر الفقيرة فلاحية تقطن بالوسط الريفي.

ولاقتراح بعض السياسات التي قد تساعد في محاربة ظاهرة الفقر، يجب في المرحلة الأولى، تحديد الصفات التي قد تكون مرتبطة بالظاهرة، وفي المرحلة الثانية، اقتراح سياسات ودراسة إمكانية تحقيق هذه الأخيرة على كل المستويات. فالنتائج المحصل عليها من خلال هذا العمل، ملائمةً للمرحلة الأولى خاصة. ولمحاربة الفقر بطريقة فعالة، يجب العمل حسب نتائجنا لتحديد الهدف بالأولوية حسب الجهات، الوسط والوسط الجنوبي، وأيضاً المدن. وفي المناطق الريفية وخاصة الوسط والجنوب، ويجب بعد ذلك الاهتمام بالفلاحين الموزعين والأسر ذات الحجم الكبير. وكذا الأسر التي لها رب الأسرة رجلاً.

أما شبه العامل فيبدو سبباً أساسياً للفقر في الوسط الريفي. وفي المدينة يجب تحديد غير العاملين (البطالين) كهدف حتى تعرض لهم مناصب شغل؛ ويجب أيضاً معاينة الحرفيين والتجار المدين يعرفون وضعية قلقة. والأخذ في الحسبان طبيعة نشاطهم (أحراراً)، فالدولة لا تستطيع بسهولة التدخل مباشرةً. بالعكس تستطيع إعطاء توجيهات في مادة الأجر الأدنى وتحضير قياسات دافعة للسماح لهذه الحاشية من السكان لإنتاج أحسن.

في المجال السياسي، فإن الدولة يجب عليها إذن العمل على رفع الدخل الريفي وتعزيز الطاقة الإنتاجية في الوسط الريفي. ولو لا الإجراءات التضامنية، التي لجأت إليها الحكومة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه لكانت النتائج المحصل عليها أعظم من تلك التي حللناها. كما هو الأمر في كثير من الدول النامية، إلا أن هذا لا يكفي، فإن كانت الدولة ترغب في معالجة البطالة، والقضاء على الفقر واقتلاعه فلا بد عليها أن تهتم بالأسرة، وبأواصر التماسك، والتكامل والتآزر، التي بدأت تزول وتمحى.

كما يتوجب عليها أن تخفف من نسب الضرائب، وان تفتح المجال لباب الزكاة. وأن تأخذ دوراً المنظم في اخذ الزكاة، ممن يتحقق فيهم شرط النصاب، ومن ثم تقوم بإعادة توزيعها توزيعاً عادلاً، على من يستحق ذلك. وهكذا ومع مرور الوقت، فإنها تستفيد وتفيد.

من باب الاعتراف بالجميل والفضل، نتقدم
بالشكر الجزيل إلى من ساعدنا في إنجاز هذه
الخلاصة من التحصيل العلمي، ونخص بالذكر:
الأستاذ المؤطر الدكتور بن ثابت بوزيان على
نصائحه وتوجيهاته القيمة التي وجهها لنا، وإلى
كل الأساتذة الذين أشرفوا على تكويننا خلال
مسيرتنا الدراسية والعلمية، وإلى كل من
ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز عملنا
هذا.

الفهرس

العنوان
لصفحة

المدخل المنهجي للدراسة

- 7..... مقدمة عامة
7..... الإشكالية

الفصل الأول: وصف الفقر في الجزائر

- 12..... مقدمة
13..... 1. تزايد الاهتمام بالفقر في الجزائر
14..... 2. دليل الفقر
15..... 3. مفاهيم الفقر
18..... 1.3 مفهوم الفقر باعتباره حد الكفاف
19..... 2.3 الفقر والحرمان النسبي
21..... 4. حالة الفقر في الجزائر
24..... 5. أنواع الفقر
24..... 1.5 الفقر المطلق
24..... 2.5 الفقر النسبي " " Relative
25..... 3.5 الفقر المدقع
25..... 4.5 الفقر المؤقت - الاجتهادي
25..... 5.5 الفقر متعدد الأبعاد La pauvreté est pluridimensionnelle ou plurielle
26..... 6.5 الفقر ظاهرة متصاعدة La pauvreté est graduelle
26..... 6. الفقر ظاهرة ريفية
29..... 7. التخفيف من وطأة الفقر في الريف
29..... 8. استراتيجيات الحد من الفقر في الجزائر
35..... 10. الشبكة الاجتماعية
38..... 11. الفقر وانفتاح دول العالم الثالث في زمن العولمة
40..... 12. المنظمات العالمية وتحديات الفقر
41..... 1.12 تصريحات كوبنهاغن في 05/1995
41..... 2.12 منظمة المساعدة على التنمية (IDA) 1996
41..... 3.12 مؤتمر كولون 1999
41..... 4.12 المجلس السنوي للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي 1999
42..... 5.12 مؤتمر قمة الأرض 2002
44..... خاتمة

الفصل الثاني: وسائل قياس الفقر في الجزائر

- 47..... 1. مؤشرات الفقر
47..... 1.1 المؤشر الرقمي للفقر
48..... 2.1 تباين الفقر أو عمق الفقر
49..... 3.1 P_α أو فسوة الفقر
51..... 2. مؤشرات التفاوت
52..... 1.2 مؤشرات جيني " " Gini
53..... 2.2 مؤشر أس جيني " " S-Cini

53	3.2 مؤشر أتكينسون " " Atkinson
54	4.2 مؤشر التفاوت القابل للتحليل
56	3. المنحنيات
56	1.3 منحنيات المؤشرات FGT
57	2.3 منحنيات CPG
59	4. تحليل الفقر
59	1.4 مؤشر الرفاهية " " bien-être ⁰
62	2.4 خط الفقر La ligne de pauvreté
62	1.2.4 طريقة استهلاك الطاقة الغذائية " (FEI) Food Energy Intake
63	2.2.4 طريقة تكاليف الحاجات الأساسية " (CBN) ⁰ Cost of Basic Needs
64	3.4 تحليل الحساسية
66	5. إنشاء خط الفقر في الجزائر
66	1.5 طريقة FEI
66	أ. الطريقة المعلمية
68	ب. الدراسة اللامعلمية
69	2.5 طريقة تكلفة الحاجات الأساسية " " CBN
69	1.2.5 الدراسة المعلمية
72	2.2.5 الدراسة اللامعلمية
74	6. توزيع الدخل في الجزائر
74	1.6 الإطار التحليلي والمنهجي
74	2.6 التفاوت
74	1.2.6 درجة وقياس التفاوت
75	2.2.6 مقارنات لورانز Lorenz
76	3.2.6 قياسات التفاوت
79	4.2.6 مؤشرات L'entropie المعممة ⁽⁰⁾
81	5.2.6 قسم مؤشرات أتكينسون " " Atkinson ^(x)

الفصل الثالث: الدراسة القياسية

84	مقدمة
85	ملخص عن مخطط التحقيق
85	1. وحدة وقاعدة التحقيق
85	2. مجال التحقيق ومجتمع الدراسة
85	3. أسلوب تحديد الطبقات
87	تحديد أنواع السكن (التشتت)
87	التجمع السكاني
88	منطقة التبعر
88	4. حجم العينة وتوزيعها على الطبقات
88	1.4 تحديد حجم العينة
89	أ/ تقدير هامش الخطأ " d " المقبول للتحقيق
90	ب/ تقدير الانحراف المعياري
91	2.4 توزيع العينة بين المناطق
94	تعميم النتائج
94	1. مبادئ عامة
94	2. قاعدة المعطيات
94	1. 2. المتغيرات
94	2. 2. المناطق
95	2. 3. الجهات

95	2. 4. الأفواج السوسيو-اقتصادية.....
95	2. 5. جنس رب الأسرة.....
95	2, 6. عدد الأفراد.....
96	2. 7. اختبار متغير الفائدة.....
96	2. 8. التوازن المستخدم.....
99	3. نتائج الدراسة.....
99	3. 1. منحنيات الكثافة.....
99	3.1.1. منحنيات الكثافة حسب جنس رب الأسرة.....
100	3.1.2. منحنيات الكثافة حسب حجم الأسرة.....
100	3.1.3. منحنيات الكثافة حسب منطقة الأسرة.....
100	3.1.4. منحنيات الكثافة حسب الصنف المهني للأسرة.....
101	3.2. صورة التفاوت.....
101	3.2.1. التحليل الوطني للتفاوت.....
103	3.2.2. التفاوت حسب المناطق.....
104	3.2.3. التفاوت حسب جنس رب الأسرة.....
105	3.2.4. التفاوت حسب حجم الأسرة.....
106	3.2.5. التفاوت حسب المناطق.....
108	3.2.6. التفاوت حسب الأفواج السوسيو-اقتصادية (GSE).....
109	3. 2. 7. منحنيات التركيز.....
110	3.3. صورة الفقر.....
110	3.3.1. الفقر على المستوى الوطني.....
110	المؤشر الرقمي.....
111	3.3.2. مؤشر الفقر FGT حسب المناطق.....
113	3.3.3. الفقر حسب جنس رب الأسرة.....
113	3.3.4. الفقر حسب حجم الأسرة.....
115	3.3.5. الفقر حسب المناطق.....
115	3.3.6. الفقر حسب الأفواج السوسيو-اقتصادية GSE.....
116	- مقارنة حسب منحنيات FGT.....
116	4.3. منحنيات CPG للحد 20.884 دج.....
116	3.4.1. منحنيات CPG على المستوى الوطني.....
117	3.4.2. منحنيات CPG على مستوى المناطق.....
120	خلاصة عامة.....

الملاحق

المراجع

المدخل المنهجي للدراسة

مقدمة عامة

بعد نهاية حرب التحرير الوطنية، كان أغلبية السكان يعانون من حرمان مادي شديد ولم يستفد المواطنون الذين كان معظمهم يعيش في الأرياف (70%)، من التعليم والصحة والتشغيل إلا بشكل محدود للغاية. كما كان ضعف المداخيل مرتبطاً بقلّة النشاطات الاقتصادية بصفة عامة. ولهذا السبب، تطلع السكان بعد الاستقلال للحصول على وسائل الحياة الكريمة. لذلك وبفعل الطلب الاجتماعي، فإن سياسة التنمية المنتهجة خلال الثلاثين سنة الموالية للاستقلال، تمثلت بالتحديد في توفير الظروف اللازمة لتحسين ظروف معيشة الفئات المحرومة من السكان.

إن عملية الإنشاء المكثف لمناصب العمل في القطاع العام، وتعميم التعليم الابتدائي، ومضاعفة المنشآت الصحية ومجانية الطب، ومخططات التنمية الجهوية، وكذا سياسة دعم أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع، جملة من السياسات التي طبقت بغية المساهمة في رفع مستوى معيشة السكان ومكافحة الفقر. وهكذا، كانت السياسات الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة منذ الاستقلال ترمي إلى التنمية البشرية بجميع أبعادها. غير أن أزمة تسديد الديون الخارجية المستمرة منذ منتصف الثمانينات أدت إلى إجراء عمليات تعديل، لاسيما على الصعيد المالي، انجر عنها زيادة غير كافية في الاعتمادات المخصصة للقطاعات الاجتماعية.

الإشكالية

إن الأزمات الاقتصادية العالمية الممزوجة بظروف اللااستقرار السياسي والحروب الدولية، والمدنية، والدينية، كلها عوامل لعبت أدواراً سلبية في حياة البشرية. باعتبار أنها قد قادت جل سكان العالم إلى دوامة الجوع والفقر الذي أصبح يهدد أكثر من $\frac{3}{4}$ من سكان المعمورة. وتعتبر الجزائر واحدة من الدول المهددة بمرض هذا العصر خاصة بعد تدهور الأوضاع الاجتماعية الناجمة عن انخفاض المداخيل من العملة الصعبة، وانخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، وتراجع أدوار كل من القطاع الفلاحي والصناعي.

وبفعل الأزمة الاقتصادية والسياسية والأمنية ... ازدادت الأمور استياءً. كل هذا استدعى ضرورة دق ناقوس الخطر، بهدف الإسراع في تبني برامج الإصلاحات الاقتصادية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

وسنحاول من خلال موضوعنا هذا محاصرة المفاعل الأساسي المتسبب في دخول المجتمع إلى النفق المظلم بتسليط الضوء على ظاهرتي الفقر والمساواة. مع دراسة واقعهما واتجاهيهما كظاهرتين متصلتين. هذا مع إثارة إشكالية هامة مفادها هو:

- من هم الفقراء؟
- أي المقاييس ناجعة لقياس الفقر في الجزائر، وهل هناك مقاييس أخرى غير متداولة يمكن استخدامها في هذا الشأن؟

ولقد اخترنا هذا الموضوع نظراً لعدة أهداف ودوافع علمية وموضوعية والتي نلخصها فيما يلي:

- محاولة دراسة وتحليل ظاهرة الفقر في الجزائر؛ تدعيماً لما سبق من دراسات تحليلية حول الفقر في بلادنا.
 - إبراز بعض الطرق والمقاييس المستخدمة في قياس الفقر.
 - تحديد المقاييس المناسبة لقياس الفقر في الجزائر.
 - تحديد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للفقر على الفرد والمجتمع والتنمية ككل.
- وحتى تتمكن من التغلغل في عمق الإشكالية المطروحة, قمنا بصياغة الفرضيات التالية:
- إن ظاهرة الفقر تظهر بكثافة وبشكل واضح في الوسط الريفي.
 - يمكن قياس الفقر في الجزائر باستخدام بعض المقاييس المتداولة دولياً على غرار البعض الآخر, نظراً لاختلاف صفات المجتمعات.
 - العمل غير الرسمي وأواصل التماسك الأسرية, حلان أساسيان لتخفيف الضغط الذي يفرضه الفقر على المجتمع.
 - السياسات العامة الهادفة للتشغيل والتوزيع العادل للدخل والنفقات العامة, تلعب الدور الأساسي في محاربة ظاهرة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.
- وهذا لا يتم إلا بالاعتماد على بعض المقاييس التحليلية والنقدية البناءة, التي انتهجناها حتى نستطيع الإلمام بمختلف جوانب موضوعنا ومحاصرة المحددات الأساسية والحقيقة للفقر. وتترأس هذه

المقاييس نماذج الاقتصاد القياسي الخاصة بتحديد العلاقات بين متغيرات الظاهرة المدروسة؛ وكذلك الطرق المتبعة في دراسة ظاهرة الفقر، المتمثلة في مؤشرات المختلفة (مثل: مؤشر جيني " GINI"، مؤشر " أتكينسون " Atkinson"، خط الفقر... إلخ). وكذا معرفة مختلف مستوياته عند العائلات، بالتركيز على عائدات الدخل وقدرته على تحقيق الحاجيات الضرورية للأسر والأفراد، وهو ما يسمى " الرفاهية " " bien-être".

ومما سبق اقترحنا أن نقسم موضوعنا إلى ثلاثة فصول. في الفصل الأول، سنتطرق إلى تحديد مفاهيم الفقر وأشكاله وأبعاده في المجتمع، ومن هم الفقراء الحقيقيون. مع إعطاء نظرة عامة عن هذه الظاهرة في الجزائر.

أما الفصل الثاني فسنعرض فيه بعض مقاييس وطرق قياس الفقر المتداولة لدى مختلف الباحثين، مع محاولة تطبيقها على الجزائر.

وفي الفصل الثالث، سنحاول البرهنة والتأكيد على الفرضيات السابقة من خلال نتائج الدراسة القياسية المعمقة حول الفقر والتوازن في الجزائر.

الفصل الأول

وصف الفقر في الجزائر

إن الفقر ليس بجديد على المجتمعات الإنسانية. لا من حيث البعد الزمني ولا المكاني, وهو موجود في كل المجتمعات على الرغم من اختلاف وتيرة تطوره وتقدمه, وحسب الدراسات فإن الاهتمام بالفقر كظاهرة يعود إلى ما سمي بقانون " إيلزابت " لرعاية الفقراء في بريطانيا, إلا أن الواقع يعكس حقيقة الأمر, كون أن جذور الفكرة قديمة وهي نابعة من عمق وقلب المجتمعات الإسلامية, حيث أن سبحانه وتعالى يوصي بنا خيراً بإعطاء الصدقات للفقراء والمساكين...⁽¹⁾ وهناك عدداً كبيراً من الآيات القرآنية التي تحث على هذا, كما تدعوا إلى المساواة الاجتماعية وروح التكافل والتعاون حيث يقول صلى الله عليه وسلم: " ليس منا من بات شبعان وجاره جائع وهو يعلم ". إلى غير ذلك من الأحاديث وكلها أحاديث تدل على أن الاهتمام بالفقر جاء قبل مجيء قانون " إيلزابت " وقبل صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1984⁽²⁾. والذي يحث على حق الفرد في الحياة الكريمة المتمثلة في الملبس والمسكن الصحي والغذاء المناسب والتعلم والعلاج⁽³⁾... أما فيما يخص منظمة العمل الدولية فقد حددت المستويات الأدنى للمعيشة, كما حددت الكيفية التي تحدد بها هذه المستويات سنة 1964. عشر سنوات من بعد تبنت الجمعية العامة لهيئة الأمم قضية إشباع الحاجات الضرورية للإنسان والمتمثلة في التغذية, المسكن, الصحة والتعليم. واعتبرت أن أية جهود مبدولة لا تسعى إلى تحقيق هذه الحاجات هي جهود غير تنموية.

¹ القرآن الكريم, سورة البقرة, الآيات 214 - 253 - 266 - 170 - 173. سورة الحج البات: 34 - 35.
² د. عبد الله محمد قسم السيد. التنمية في الوطن العربي. دار الكتاب الحديث - 2000, ص: 23.
³ Quentin Wodon. Marketing contre pauvreté. Les éditions de l'atelier - Paris 1993. p 40.

1. تزايد الاهتمام بالفقر في الجزائر

منذ عقدين من الزمن ، ما انفكت وسائل الإعلام تحدثنا عن انتشار الفقر والجوع في كثير من بقاع العالم؛ خاصة في إفريقيا التي يموت فيها عشرات الآلاف يومياً، والتي يبلغ عدد فقرائها حوالي 240 مليون ؛ وأيضاً آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. ويبلغ عدد أفرادها الذين يعيشون تحت خط الفقر 233 مليون، 76 مليون و27 مليون على التوالي.

أما بالنسبة للجزائر، فإن الفقر يبرز كظاهرة سوسيو-اقتصادية مؤثرة خاصة في خضم التواجد البشري الذي طبعه البؤس والحرمان ومع ندرة العناصر المادية؛ أصبحت القدرة على اكتسابها غير ممكنة مما أدى إلى اندثار أو اضمحلال أبسط الفرص التي تمكن من التواجد الذي حتى وإن تحقق فإنه سيكون حتماً شاقاً ومؤلماً. تتجلى أبرز معالمه في الحرمان والشقاء...، ولعل المتتبع للأوضاع الاجتماعية في الجزائر يلتمس أن الوضع الاجتماعي بدأ ينزف في منتصف الثمانينات بفعل انهيار سعر المحروقات.

وبحلول الأزمات السياسية والاقتصادية أصيب الجرح في عمقه، وأصبحت الوضعية شديدة التعقيد، كما بلغ الفقر درجات عالية. الأمر الذي ساهم في امتداد خطر الفقر. ولا تزال الأوضاع تتدهور وتزداد استياءً حتى أصبح الفقر المدقع يجر جسد المجتمع.

على الرغم من أن العالم لا يكاد يخلو من الفقر، إلا أن درجة تواجده بالعالم الثالث ليست نفسها بالعالم المتقدم. هذه الإشكالية جعلت الكثير من المتخصصين يصرح بأن تفسير ظاهرة الفقر ليست بالأمر الهين لكثرة العوامل والمتغيرات المادية، وغير المادية، التي تؤثر وتتأثر بها هذه الظاهرة من جهة، وتؤثر على العوامل والمتغيرات بتفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع من جهة أخرى⁽¹⁾.

وهذا ما يصعب من كيفية التدخل لمواجهته، الأمر الذي جعل الأمم المتحدة تضيف بعداً جديداً من أبعاد التنمية البشرية في تقريرها السنوي سنة 1997، الذي ينص على ضرورة التخلص من ظاهرة الفقر؛ خاصة بعد اتساع حجم الهوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة. في هذا المجال تشير الدراسات أن ما مقداره 1/3 من سكان العالم المتقدم⁽²⁾ يحققون أكثر من 85% من إجمالي الناتج القومي العالمي، في حين أن 2/3 من سكان العالم المتخلف لا يحققون سوى 15% من إجمالي الناتج القومي العالمي. بمعنى آخر أن 20% من الفقراء لا يملكون سوى 13% من الثروة. ولازال الفارق يتسع ويزداد كل يوم⁽³⁾؛ هذا ما يجبرنا على التفرقة بين فقر الدخل والفقر التنموي.

فقر الدخل: وهو يتحدد على أساس معيار الدخل.

الفقر التنموي: ويقصد به حرمان الفرد من العناصر الأساسية للتنمية البشرية والمتمثلة في الرعاية الصحية الجيدة والمستوى المعيشي المقبول. ومن الأبعاد التي يتضمنها الفقر التنموي هي:

¹ الاتجاهات الحديثة في التنمية - د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الدار الجامعية للنشر - 2000، ص - 80.
² العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية - أ.د. جمال الدين العويسات، دار هومة للنشر، 2000، ص - 11.
³ مجلة العالم الديبلوماسية (لتكسر الحلقة الخبيثة للديون)، تدخل إيريك، ت، سبتمبر 1999 - العدد 2، ص - 9.

الفصل الأول

وصف الفقر في الجزائر

تعرض الفرد للموت المبكر ويتم تمثيله بنسبة الأفراد المتوقع أن يموتوا قبل سن 40.

- حرمان الفرد من التعليم, ويتم تمثيله بنسبة الأفراد غير المتعلمين من الكبار (نسبة الأمية).
- حرمان الفرد من ضروريات الحياة, ويتم تمثيله بمتغير مركب من نسبة الأفراد الذين لا يتلقون رعاية, والذين لا يحصلون على مياه نقية للشرب؛ ونسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة سنوات, والذين يعانون من سوء التغذية. ونستنتج من المتغير الأخير أنه لا يعكس دخل الفرد فقط؛ وإنما يعكس الدخل العيني كله الذي يحصل عليه الفرد في صورة خدمات عامة من الحكومة.

3. مفاهيم الفقر

ليس من السهل تعريف ظاهرة الفقر نتيجة لكثرة العوامل والمتغيرات المادية وغير المادية التي تؤثر وتتأثر بها، والتي بدورها تتأثر بتفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع. كما تختلف تعاريف الفقر باختلاف المنظار الذي نرى به الظاهرة.

1 . تعريف الباحثين للفقر

لظاهرة الفقر عدة مفاهيم تم إحصاؤها من قبل الهيئات والباحثين الاقتصاديين انطلاقاً من واقع الشعوب.

- يرى " J-P- Fragnière " أن الفقر يظهر أساساً كوضعية تبعية وعجز، وهو مرتبط بتوزيع السلطة، الفخخة (Prestige) وموارد المجتمع

الفصل الأول وصف الفقر في الجزائر

- ويحتوي على:
 - غياب سلطة التفاوض.
 - عجز (عدم القدرة) في التحكم في ظروف المعيشة.
 - استحالة بناء (وضع) مشاريع.
- هو حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي، وقلّة فرص الحصول عليها.
- هو عجز الفرد والأسرة عن توفير الموارد الكافية لتلبية الاحتياجات الأساسية، أو انخفاض الدخل أو النفقات إلى المستوى الذي لا يفي بالاحتياجات الأساسية للبقاء على قيد الحياة.
- الفقر هو الحالة التي لا يتوفر فيها الدخل الكافي لسد الحاجات الأساسية للأسرة، كالطعام، الملابس، السكن، التعليم والصحة والمواصلات.
- الفقر هو نتيجة لعمليات اقتصادية وسياسية، تتفاعل فيما بينها، حيث من الممكن أن تؤدي إلى تخفيض أو زيادة الحرمان الذي يعاني منه الفقراء. أما الفقراء فهم أكثر الناس عرضة لضعف الصحة، البطالة، الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية والموت المبكر وكافة أشكال العنف.

مفهوم الفقر عبر الفكر الاقتصادي

لقد عرفت الإنسانية الفقر والفقراء منذ زمن طويل، وحاولت الأديان والفلسفات منذ القديم حل مشكلة الفقر والتخفيف من آلام الفقراء.

الفصل الأول وصف الفقر في الجزائر

فجمهورية أفلاطون تعد من الأمثلة على " عالم لا تفاضل فيه ولا طبقات ولا فقر ولا حرمان". كما ظهري حركات متطرفة تدعو إلى شيوعية الأموال مثل حركة "مزدك" في بلاد الفرس خلال القرن الخامس ميلادي.

وقريباً منا نجد من يقدر الفقر ويدعو إلى التقشف والزهد والتصوف. لأنهم يعتقدون أن الفقر لا يمثل شراً يجب الخلاص منه. ومنهم من يرى أن الفقر شر وبلاء ولكنه قدر محتوم لا ينفع فيه العلاج. وعلى الفقير أن يصبر ويقنع بالعطاء. أي يرضى بالواقع على أي حال. وفي الأديان السماوية، اعتمد علاج الفقر على الإحسان والصدقات التطوعية، وليس للفقراء فيها حق معلوم ولا نصيب مقدر محتوم.

كما تعتقد الرأسمالية أن الفقر شر من شرور الحياة، ومشكل من مشكلاتها. غير أن المسؤولية تقع على عاتق الفقير (الحظ والقدر). لأن كل فرد مسؤول عن نفسه، وحر في تصرفه وماله. وعلى المجتمع أن يتبع الحرية في الكسب والغنى، ومن تخلف منهم فلا يلوم إلا نفسه.

ومع مرور الزمن وما عرفته الرأسمالية من تطور في الأفكار والمذاهب، اضطرت أن تعدل عن موقفها، حيث اعترفت بشيء من الحق للعاجزين والضعفاء والفقراء، وهذا ظل ينمو تدريجياً إثر تدخل الدولة وتنظيم القانون حتى انتهى إلى " التأمين والضمان الاجتماعي". وللمجتمع الإسلامي نظرة إلى الحياة، الإنسان، العمل، المال، الفرد والمجتمع، تخالف في مجموعها نظرة المذاهب الأخرى. ولذا نجد أن الفقر في هذه المجتمعات يشكل خطراً على العقيدة، الأخلاق،

الفصل الأول

وصف الفقر في الجزائر

السلوك والفكر الإنساني والأسرة والمجتمع، وللغفر عدة أخطار سيئة على الصحة العامة، وما يتبعه من سوء التغذية، وفي كل ذلك خطر على الإنتاج والاقتصاد والتنمية وحياة الإنسان ككل.

ويرى الخبراء أن الفقر يظهر في نقائص استهلاك الأغذية من حيث الكمية والنوعية، بالإضافة إلى النقص في إشباع الحاجيات الاجتماعية الأساسية. حتى ولو وجدنا أنه قد تم توحيد الآراء المتعلقة بمفاهيم الفقر، إلا أنه لم يتم الاتفاق بعد على أسبابه؛ فمنهم من يربطها بمعدل المواليد الذي يقابله النقص في معدلات إنتاج العالم الثالث مما ينعكس سلباً على الوضع الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي.

ومنهم من يرجعها إلى الطبيعة، وعدم قدرتها على توفير الطعام للأفواه المتزايدة سنوياً. وبالنظر إلى ما وفرته الطبيعة من موارد اقتصادية؛ فلا يمكن اعتبارها سبباً في الفقر. ومن هنا يتضح أن الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية هي المسؤولة عن تلك المشاكل التي تقف وراء التدهور التنموي.

أما بالنسبة لجمهور الاقتصاديين، فنقول أنهم يركزون على الجانب الذي يربط الفقر بانخفاض الدخل الذي يصعب معه عملية إشباع الحاجات الأساسية التي تضمن بقاء الإنسان وتنميته. كما يرون في مجموعة الفقراء، المجموعة غير القادرة على توفير حاجياتها الأساسية التي تمكنها من العيش في حياة كريمة. مما يؤدي إلى كثير من المشاكل الاجتماعية، وهذا ما يكون سبباً في انخفاض المستويات الصحية والتعليمية...إلخ.

الفصل الأول

وصف الفقر في الجزائر

مما سبق نستطيع الخروج بمفهومين للفقر؛ أولهما يتعلق بحد الكفاف, والثاني بالحرمان.

1.3. مفهوم الفقر باعتباره حد الكفاف

يرتبط هذا المفهوم بمستوى الدخل الضروري الذي يسمح للأسرة بانتقاء حاجياتها الضرورية من مسكن وملبس...؛ ويلاحظ من هذا المفهوم أنه لا يهتم بالتركيب النوعي, ولا العمر لأفراد الأسرة. كما لا يهتم بأنشطتهم الاقتصادية التي بإمكانها أن تلعب دوراً أساسياً في تحديد أساسيات الفرد من جهة, وأن هذا المفهوم يتجاهل أسعار المواد وقيمتها ونوعيتها. كما لا يراعي الظروف الاجتماعية, النفسية والصحية للإنسان.

2.3. الفقر والحرمان النسبي

يقوم هذا المفهوم على المعرفة الدقيقة لكل الاحتياجات الضرورية حسب تصور المجتمع, وأسلوب حياته مع مراعاة اختلافات الأجيال ومشاركة أفراد المجتمع في المناسبات المختلفة مثل الأعياد, الأفراح والأقراح.

وجوهر المفهوم أن الفرد يدخل في حلقة الحرمان النسبي بمجرد أن تبدأ استجاباته لهذه المناسبات, تقل بسبب النقصان أو قلة دخله.

ويعاب على هذا المفهوم كون أنه يعتمد على عامل الدخل, في تفسيره للحرمان النسبي كون أن هناك ظروف أخرى إلى جانب الدخل قد تحول ما بين الفرد وحضوره, أو مشاركته الاجتماعية في المناسبات المختلفة.

الفصل الأول

وصف الفقر في الجزائر

وفي نفس السياق تقول " Deepa Narayan " (1): " أن الفقر والشقاء يعنيان عدم توفير الرفاهية المادية وانعدام الأمن والعزلة الاجتماعية والضيق النفسي, وعدم توافر حرية الاختيار؛ فيصبح الأفراد فقراء. عندما تتم مقارنة أفراد آخرين تنطبق عليهم نفس الخصوصيات ". ولكن وضعيتهم تبقى أحسن (2). أي بمعنى أن هناك أفراد جد فقراء, وآخرون فقراء؛ إلا أن هذا لا يمنع أن يكون كلاهما أكثر الفئات عرضة لضعف الصحة, البطالة, الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والموت المبكر وكافة أنواع العنف والتهميش...إلخ.

هذا ما أثبتته فعلاً إحدى الدراسات الأمريكية عندما قامت بتقديم تقريرها لهيأة الكونغرس وللجمعية الأمريكية للوقاية من أمراض القلب الموجودة بسان أنطونيو (تكساس), حيث تؤكد هذه الدراسة أن النوبات القلبية لا تعود أسبابها بالضرورة إلى الأمراض الوراثية أو الأخطار التقليدية المعروفة؛ وإنما قد تعود للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ونمط الحياة. هذا ما صرح به الدكتور " Larry Goldstein " من جامعة " DUKE ", وجاءت هذه التصريحات عقب أبحاث وتتبعات دامت أكثر من 23 سنة لحوالي 10059 عامل يبلغ سن كل واحد منهم 40 سنة. ولقد توفي منهم 364 عاملاً؛ وعموماً كانت الاستجابات تتعلق بجانب المشاكل العائلية والمالية.

أما بالنسبة لمن كان يعاني من مشاكل عائلية خطيرة 4.6 % و 4.5 % كانت لديهم مشاكل عائلية معتدلة, وما نسبته 3.3 % كانوا في حاجة ماسة للأموال؛ و 3.7 % كانوا في ميسرة. فكانت النتيجة التي توصل

1 Deepa Narayan Le financement de développement - comment aidez les pauvres. Décembre 2000.-. P 18

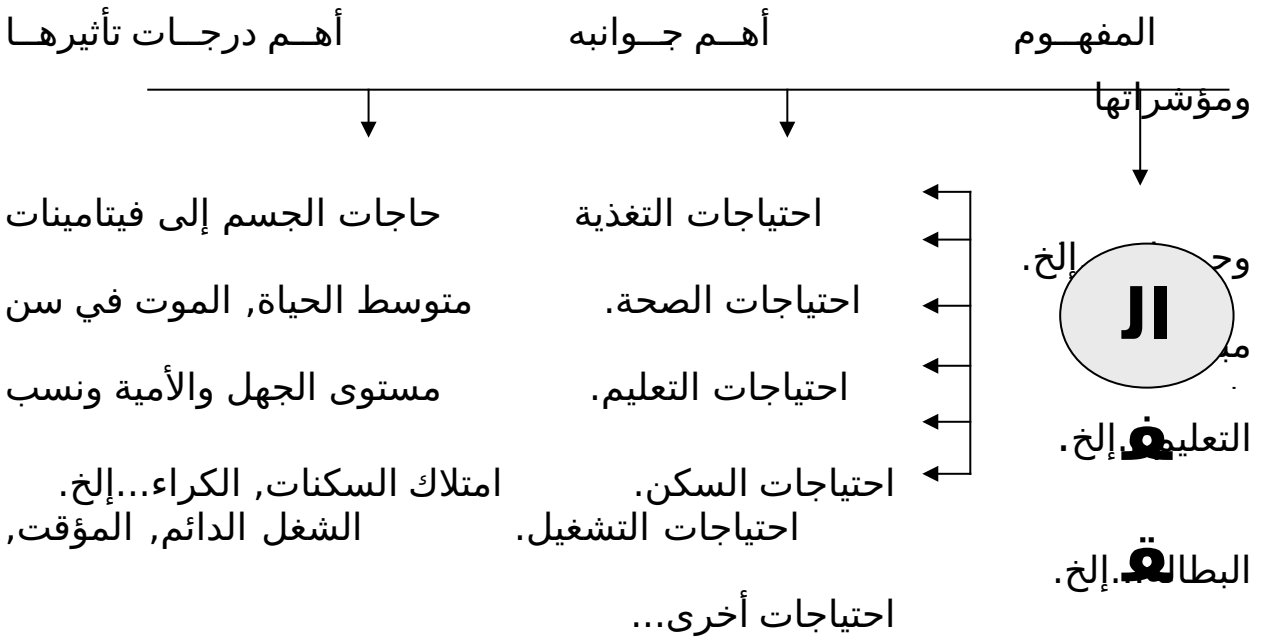
2 Revue: Pauvreté et convergence des consommations au Canada; Patrice Faubert et Simon François Pares
lalois Avril 1997. P10.

الفصل الأول

وصف الفقر في الجزائر

إليها " Dr. David Tanne ⁽³⁾ , هي أن العمال الفقراء الذين تتعسر وضعيتهم قد يهملون الاهتمام بأنفسهم وصحتهم بسبب قلة المغنم. ويشارك في هذا تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والضعف النفسية. مما يتسبب في اضطراب الأوعية الدموية " Vaisseaux sanguins "؛ الأمر الذي يحدث أزمة قلبية.

وعليه, فهو يقول: " Soyer heureux et ne vous inquiétez pas ". من هنا نستنتج أن الفقر يؤثر على الصحة. وعليه فإن كل التعاريف السابقة يدور فحواها حول فكرة أو مفهوم واحد. ألا وهو عجز فئات المجتمع عن تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية من الغذاء, اللباس, المسكن والرعاية الصحية التي تضمن الحياة الكريمة. هذا ما يمكن إظهاره من خلال الشكل التالي:



المصدر: 1984 CREAD.

³ Le quotidien d'Oran (pour être en bonne santé. Mieux vaut être, riche et beureux). Lundi 11 Fev 2002. N°2156. P15.

إن التعقد الجوهري لظاهرة الفقر وكذلك تنوع العوامل التي تحددها وخصائصها، قد جعلت من الصعب تحديد المظهر الوحيد و/أو السائد للفقر في الجزائر.

فعلاً، فقد أثارت نتائج التحقيق حول الاستهلاك لسنة 1995 تناقضات عدة، حيث أن الفقراء وغير الفقراء كانوا يشغلون مجالات مشتركة في مجال الصحة والتعليم والسكن. مما أدى إلى إعادة النظر في المنهج الكلاسيكي للمعايير التي تميز بين الفقراء وغير الفقراء، وحول السلوكات المنطقية الناجمة عن وضعية الفقر. وينبغي التذكير أنه من أهم التناقضات التي أشير إليها⁽¹⁾:

- في مجال الصحة، كان ما يقارب نصف عدد الفقراء يلجأون إلى الطب الخاص (45.6 % من العشر الأول).

- لا يعتبر دائماً نوع السكن مؤشر لترتيب المداخيل: 9.4 % من الفقراء كانوا يشغلون " فيلات " مقابل 12 % من غير الفقراء. ويؤكد وضع السكن هذا التناقض بحيث أن 69.5 % من الفقراء كانوا يملكون سكنهم مقابل 62.7 % من غير الفقراء.

في سنة 2000 أثبتت النتائج الأولية الجزئية للتحقيق حول الاستهلاك هذه التناقضات، بحيث سمحت فترة الانتقال نحو اقتصاد السوق بالتقليص من الفوارق. وانتقلت هذه الأخيرة من نسبة 1 إلى 12 سنة 1988 إلى 1 إلى 10 سنة 2000.

ويوفر ملخص وثيقة الندوة الوطنية لمكافحة الفقر والإقصاء بعض المؤشرات حول تدهور مداخيل الأجراء. يركز هذا التقييم على

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES). التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000. ص 161 - 164.

الفصل الأول

وصف الفقر في الجزائر

معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وعلى تقديرات مستوى الدخل في ثلاث حدود دنيا حسب الطريقة المعتمدة من طرف البنك العالمي.

وحسب هذه التقديرات, يظهر إفقار واضح للأجراء والمتقاعدين

الذين تراجعت قيمة أجورهم الحقيقية بنسبة 35 % بين 1991 و 1998.

وباعتبار الحجم المتوسط للأسرة الجزائرية (حوالي 6 أفراد في

الأسرة) وأجر رب الأسرة يعادل الأجر الوطني الأدنى المضمون (6000

دج/الشهر حتى سنة 2000, و 8000 دج/ شهر حتى بداية 2004) أو مختلف

مستويات أجور الوظيف العمومي.

يضع " الأجر الوطني الأدنى المضمون " الأسرة في حالة الحد

الأقصى للفقر, بحيث أنه إذا ما قسمنا هذا المدخول على أفراد الأسرة

في السنة؛ يكون في مستوى أقل من حد الفقر الغذائي

(أدنى بـ 22% من هذا الحد).

غير أنه يبقى من الصعب - نسبياً- إعداد تصنيفاً للفقر في

الجزائر بناءً على هذه المؤشرات وحدها وعلى المعيار النقدي فقط,

وذلك لأسباب عدة:

إن الدخل الوحيد الذي تم حصره نسبياً في مجال الإحصاء هو

دخل الأجور المصرح بها. وبهذا الشأن, نذكر بعض المعطيات الهامة:

- حسب تحقيق قامت به مصالح وزارة العمل والحماية

الاجتماعية لدى عينة تضم 8000 مؤسسة خاصة, فإن 55 % من العمال

كانوا غير مصرح بهم.

- تقدر نسبة التهرب من دفع " الاشتراكات الاجتماعية " بـ 40 %.

- حسب تحقيق المديوان الوطني للإحصائيات الخاص بالأسرة

لسنة 1996, فإن 30 % من المشتغلين لا يدفعون اشتراكات الضمان

الاجتماعي.

الفصل الأول

وصف الفقر في الجزائر

- إن أهمية مناصب الشغل غير الرسمية تشوه كل دراسة قائمة فقط على العمل الرسمي. وحسب معطيات تم نشرها في إطار ندوة حسب الجنس (نظمت في مارس 2000) في القطاع غير الفلاحي المفروض أنه أحسن تنظيماً، قدرت أهمية مناصب الشغل غير الرسمية في سنة 1987 بـ 32%.
- غياب تقييم فيما يخص حصة الاستهلاك الذاتي في المداخيل، في الأرياف.

5. أنواع الفقر

الفقر قد يكون مطلقاً أو نسبياً:

1.5. الفقر المطلق

هناك معياراً نقدياً محدداً، متى توفر أصبح الفرد قادراً على تحقيق الحد الأدنى من تكلفة الاحتياجات الأساسية من الغذاء، الملابس، المسكن والتعليم والصحة، و متى عجز الفرد على تحقيق هذا المستوى لأصبح فقيراً بشكل مطلق، بمعنى أدق فإن الفقر المطلق يعني حصول الفرد على دخل أقل من حد أدنى معين يسمى **حد الفقر**⁽¹⁾، ولهذا فإن حد الفقر المطلق يعتمد في الدول النامية بهدف تحديد الاحتياجات الأساسية للسكان، وهو يقاس بالقيمة النقدية للاحتياجات الأساسية للإنسان؛ الغذائية وغير الغذائية⁽²⁾، ولقد أثبتت الدراسات الحديثة عن التنمية الاقتصادية، أنه بالإمكان التخفيف من حدة الفقر المطلق في حالة ما إذا تم توفير شرطين على الأقل.

أولهما: يشترط حدوث نمو اقتصادي؛ أي بمعنى رفع الدخل المتدني بشكل مستمر؛

أما ثانيهما: فهو يستدعي العدالة في توزيع المداخل⁽³⁾.

2.5. الفقر النسبي " Relative "

وهو يتعلق بحالة الظروف المعيشية للأفراد والأسر، ويتحدد بنسبة معينة من الدخل المتوسط. كما يتغير بتغير هذا الدخل، وخط الفقر النسبي يعتمد في الدول المتقدمة خاصة. لهذا فإن الفقر النسبي يشير إلى انتماء الفرد إلى المجموعة التي تتحصل على أقل دخل في المجتمع. كأن يكون أفقر من 10% أو 20% في المجتمع، ومن

¹ Chate Lus Michel et Jacques Fontanel - dix problèmes économiques contemporains. OPU édition, 1993. P140.

² UNDP, technical- support document. Pauvreté indicateurs -1995. The internet: www.undp.org/pauvreté/publications.

³ د. محمود حسن خان. مجلة تمويل التنمية. كيف يمكننا مساعدة الفقراء - ديسمبر 2000. ص 25.

الفصل الأول

وصف الفقر في الجزائر

الممكن أن يكون هذا الفرد فقيراً بالمفهوم النسبي وغير فقيراً بالمفهوم المطلق.

3.5. الفقر المدقع

وهو العجز على تحقيق الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية من الحريات، والمقدرة ب 2200 حريرة/يوم للفرد العادي. وتختلف هذه الكمية باختلاف العمر والجنس وطبيعة النشاط والنمط الاستهلاكي المتبع.

4.5. الفقر المؤقت - الاجتهادي

وهو فقر جزئي قصير الأجل، إذا ما قورن بالفقر المدقع، وتكون العائلة فقيرة مؤقتاً. إذا تدهورت قدرتها الشرائية وتراجع مستواها المعيشي، ونمطها الاستهلاكي؛ بحيث تصبح تحت خط الفقر، أو قد يتعلق الأمر بوضعية الفقر المتوارث من جيل إلى آخر. وهذا ما يجعلنا نتكلم عن الفقر الدائم؛ فالأشخاص المعنيين يعيشون في مناطق منخفضة المستوى، وعليه فقد يتعلق الأمر بالفقر المؤهل الذي ترجع جذوره إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. كالبطالة وازدياد عدد أفراد الأسرة والمديونية...

عموماً فإن مدة الفقر قد تطول وتدوم، أو تقصر حسب ما يجتهد به الفرد أو الأسرة في مواجهته.

5.5. الفقر متعدد الأبعاد La pauvreté est pluridimensionnelle ou plurielle

أين يكون الفقر موافقاً إلى تراكم جملة معوقات سوسيو اقتصادية وثقافية؛ بحيث أنه لا يعكس فقط النقص في الموارد فحسب، وإنما يعكس الصورة الحقيقية للمساوي الناجمة عن

الفصل الأول

وصف الفقر في الجزائر

التوظيف، التكوين، الصحة، السكن والوضعية الاجتماعية ككل. فعامّة ما يكون الفقر في حالة عدم المعرفة وعدم القدرة، مما يجعل حالته تستاء وتدهور أكثر فأكثر.

6.5. الفقر ظاهرة متصاعدة La pauvreté est graduelle

فبمجرد أن تكون البطالة مكثفة ومتغيرة، منخفضة أو هشة حسب الوضعية خاصة عندما يكون الفقر مؤقتاً؛ يصبح من الممكن القضاء عليها ومعالجتها. وعليه فإن الأمر لا يتعلق بتقسيم الفقراء إلى فئات ونسب، وإنما يتعدى ذلك بحيث يصبح من اللازم علينا قياس درجة الفقراء؛ بمعنى حساب درجة الانحراف "Pauvreté gap" ما بين الدخل المحقق والفقر المحصل عليه، هذا الانحراف يسمى بعجز الدخل "Déficit revenu".

6. الفقر ظاهرة ريفية

على ما يبدو فإنه بقدر ما تعاني المجتمعات من الفقر تعاني الجماعات، وجماعات الأقلية الدينية أو العرقية أكثر؛ وقد تعاني المرأة من الفقر أكثر من الرجل، ومعاناة الطفل هي أكثر. كما أن معاناة البدويين هي أكثر من معاناة الحضر. خاصة بعد ما اعتبرت الإحصائيات والدراسات أن الفقر ظاهرة ريفية أكثر منه حضرية. فهو يمثل 63 % في العالم وتبلغ نسبته 90 % في كل من إفريقيا والصين. أما في المغرب العربي فإن إحصائيات 2002 تقرر أن نسبة الفقر في المغرب العربي تقدر بـ: 19 %، 22 % في الحضر و 33 % في الريف.

أما في الجزائر التي يفوق فيها مجموع الفقراء 6360.000 حسب دراسات البنك العالمي (B.H)⁽¹⁾ سنة 1995، أي ما نسبته 22.6 % من

¹ W.B. Développement indicators-"pauvreté"- pub by W.B. 2000. P 63.

الفصل الأول

وصف الفقر في الجزائر

مجموع السكان. فإن نسبة الفقر تنحصر ما بين 14.7% - كفقر حضري، و 30% كفقر ريفي. وبمعنى آخر، فإن الفئات الأكثر حرماناً في الجزائر هم الفئات الريفية بنسبة 72% مقابل 68%. ومن نتائج تقارير مستويات الحياة وأنماط الاستهلاك لسنة 1988 نلخص ما يلي:

خط الفقر: ⁽¹⁾Un seuil de pauvreté extrême

لقد تم تقديره على أساس القيمة النقدية الضرورية التي تسمح باقتناء الاحتياجات الغذائية الدنيا المقدرة بـ 2100 حريرة/اليوم للفرد الواحد. ولقد بلغت القيمة النقدية لهذه الاحتياجات 10943 دج/السنة للفرد، سنة 1995 بعدما كانت قيمتها 2172 دج/السنة للفرد، سنة 1988.

خط فقر أدنى: Une seuil de pauvreté inférieure

وهو يأخذ بعين الاعتبار النفقات غير الغذائية وقدرت قيمتها بـ 12172 دج/السنة للفرد سنة 1995.

خط فقر أعلى: Une seuil de pauvreté supérieure

وتعادل قيمته مبلغ 18191 دج/السنة للفرد؛ والملاحظ هنا أن امتداد هذا الخط قد تراجع بنسبة 10%، فبعدما كان يمس 12% من أفراد المجتمع سنة 1988؛ أصبح يمس 22% سنة 1995.

عموماً فإن تمركز فقراء الريف في الجزائر تبلغ 70%، بحيث أن 20% يعيشون تحت خط الفقر. وبعضهم يعتمد في كسب قوته على الزراعة، وبعض مداخل تربية المواشي والصناعات التقليدية، الصيد، عائدات إيجار العتاد الفلاحي أو الضيعات. وعليه فإن أغلبيتهم يشتغل أو يتفرغ لإنتاج أو إدارة المحاصيل وتربية القطعان محاولة منه تحسين دخله. وإن كان الدخل عند أغلبيتهم يرتبط بمصدر واحد، ولعل فئة غير المزارعين أي الأجراء المعدومين المدين لا يملكون أراضي هم أكثر

¹ Carte de pauvreté en Algérie, programme des nations unies pour le développement. Mai 2001 - P 14.

الفصل الأول

وصف الفقر في الجزائر

الفئات حرماناً. إذا ما قورنوا بصغار ملاك الأراضي, هذه الفروق هي التي تعكس تفاعلات بالغة التعقيد في مجال الثقافات والأسواق والسياسات العامة. ولازالت هذه الفروقات تزداد وتتسع حتى تؤثر على كلتا الفئتين من خلال تفكيك الطبقة الريفية بسبب قوى السوق وقوانين تحديد ملكيات الأراضي والأسعار وتقلبات الطلب على العمالة ومعدلات الأجور وأسعار الأغذية... إلخ, أو بسبب تعرضهم لمخاطر التغيير في الطقس وقوانين الاستثمار وتقلبات السياسة العامة والأزمات العامة والأزمات الاقتصادية والكوارث البيئية. وكلها عوامل أو أسباب قد تزيد في عمق وحدة فقرهم. وغالبا ما تكون الضحية المرأة الريفية (تفكك الأسرة الهجرة... الخ).

فملاحق الفقر في الجزائر تبرز وتتمثل في الظروف القاسية التي يواجهها فقراء الريف, من حيث الاستهلاك الشخصي والانتفاع بخدمات التعليم, الصحة, الصرف الصحي, مياه الشرب, الاتصال, المواصلات والإسكان وغيرها. فيبقى الحل أمام هذه الفئات يتمثل في الهجرة إلى الوسط الحضري بغية الانفكاك من الفقر, ولعل ما زاد من ارتفاع معدلات الهجرة هو افتقار السياسات الحكومية للإجراءات التي من شأنها الاهتمام بالقطاع الزراعي ووسائل التخزين وإعادة بناء البنية الأساسية الاجتماعية والمادية للآرياف ومن جملة الأسباب نجد ما يلي:

_ الظروف المزرية التي تعرفها الآرياف من نقص المرافق وما شابه ذلك.

_ طريقة برمجة السياسة الاقتصادية التي تقصي فقراء الآرياف.

_ انحياز سياسات الحكومة إلى المناطق الحضرية.

_ وجود سياسات اقتصادية تمييزية تستبعد فقراء الريف من برامج التنمية الريفية والفلاحة مما يصعب على أصحاب الآرياف الاستفادة من الخدمات الاجتماعية ويزيد في سرعة ارتقائهم في سلم

الفصل الأول

وصف الفقر في الجزائر

الفقر، وهذا حسب ما جاء في التقرير الذي قدمته CENAP في سنة 1999 حول التنمية الريفية في الجزائر.

_ فساد بعض رجال السياسة وأفراد الأجهزة البيروقراطية (الحكومية) الباحثين عن الربح.

_ وجود عيوب في السوق بسبب تركيز ملكية الأرض وغيرها من الأصول والسياسات ذات الأثر المشوه.

وأخيراً فإن 20% من الفئات الأكثر فقراً في الريف تعاني من البطالة بحوالي 35% مقابل 44% في الحضر.

7. التخفيف من وطأة الفقر في الريف

ويتحقق هذا من خلال إدخال تحسينات على البنية الأساسية، التي تؤثر تأثيراً مباشراً على إنتاجية القطاع الزراعي ونوعية الحياة التي يعيشها فقراء الريف، والمتمثلة في (النقل، خدمات الإرشاد الفلاحي...)، والبنية الأساسية الاجتماعية (التعليم، الرعاية الصحية...)، وتعزيز النمو الزراعي باستخدام تقنيات حديثة، والاهتمام بصغار ملاك الأراضي والأجراء المعدمون والنساء، مع حفظ تركيز إدارة جيدة للاقتصاد التي تضمن بناء، وإمكانية تعزيز راس المال البشري لفقراء الريف.

وهذا ما جعل الحكومة الجزائرية تحدد سياسة متفهمة لأولويات الفقراء الهادفة إلى تحسين قدرات الاقتصاد الريفي، بما يمكن الفقراء من الحصول على البنيات الأساسية، بما تتضمنه من تنمية مشاريع أعمال اقتصاد المزارع الصغيرة، وتوفير رأس مال بدئ التشغيل لصغار المنتجين. وإصلاح شبكات الطرق، الكهرباء، الاتصال والخدمات؛ وهذا دون إهمال فقراء الحضر الذين لهم نصيبهم من هذه السياسة. وذلك بتوفير فرص العمل والدخل ودعم المؤسسات

الفصل الأول

وصف الفقر في الجزائر

الصغيرة والمتوسطة، وتحسين نوعية الخدمات المتعلقة بالإسكان وشبكات التأمين والضمان الاجتماعي، وإعطاء أولويات للإجراءات العامة بما يحقق المصلحة العامة.

8. استراتيجيات الحد من الفقر في الجزائر

مع تزايد حجم السكان؛ هل بإمكان السياسة الاقتصادية أن تضمن إمكانيات العيش المحترم في ظل الاتجاهات الحديثة للاقتصاد العالمي وتحديات العولمة ؟
هذا دون الخوض في إمكانية تحسين مستويات المعيشة، خاصة مع تراجع بعض القطاعات الاستراتيجية التي من شأنها المساعدة في سد الحاجات. كتراجع القطاع الفلاحي والصناعي بـ: 1.3% و 6.3% على التوالي.

وتؤكد إحصائيات (FAO) المنظمة العالمية للتغذية على أن 70% من سكان العالم لا يتعدى مستوى الأسعار الحرارية عندهم 2000 حريرة/اليوم. وهذا يعتبر دليلاً واقعياً يعكس سوء التغذية وضعف الرعاية الصحية، خاصة في دول العالم الثالث؛ كما أن ما نسبته 25 % من سكان الجزائر لا يتعدى معدل الأسعار الحرارية عندهم 1500 حريرة/اليوم. وهذا ما يدل على الفقر الذي بلغ أقصى معدلاته في الجزائر. والأمر جعل معظم الحكومات تضاعف جهودها لتحديد أسباب الفقر؛ بحيث اطلعت بمسؤولية أكبر في تعميم استراتيجيات فعالة. وهذا نفسه ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى إتباع برامج إصلاحية لمواجهة أعقد المشاكل التي تواجه المجتمعات الإنسانية، واتبعت برامج لتحسين ظروف الاستثمار، وتقديم المعونات للفقراء. والمدليل على ذلك العقود التي تمت المصادقة عليها مع منظمة حقوق الإنسان، وحقوق الطفل إلى جانب اعتماد جملة من البرامج الإنعاشية كبرامج الأشغال العامة، وبرامج التضامن الوطني وغيرها من البرامج التي

الفصل الأول

وصف الفقر في الجزائر

جاءت بهدف تقليص حجم الفوارق بين أفراد المجتمع؛ من إعانات الدخل المدرسي وتوزيع السكنات التساهمية، وخلق منا صب شغل لإعادة إدماج البطالين في الحياة العملية وتقديم مساعدات مالية للمعوزين... إلخ

كما أن زيادة البطالة رفعت من نسبة الفقر، وأصبح يهدد شريحة معتبرة من المجتمع. خاصة بعد إلغاء كل التدعيمات المتعلقة بالسلع الواسعة الاستهلاك. فارتفع سعر الخبز من 1.50 دج إلى 2.50 دج ليبلغ 04 دنانير سنة 1994، أما اليوم فهو في حدود 08 دنانير؛ أما بالنسبة للحليب فبعدها كان يساوي 04 دج بلغ 08 دج سنة 1996، أما اليوم فهو يباع بـ 25 دج. وباستمرار العملة الوطنية في الانخفاض استمرت الأسعار في الارتفاع. فبعدها كان \$1 = 5 دج في 1988، أصبح اليوم \$1 = 83 دج.

هذا الارتفاع في الأسعار قابله انخفاض في الأجر الحقيقي⁽¹⁾ مما تسبب في شلل القدرة الشرائية، وفي بروز القطاع غير الرسمي. وما تؤكد الإحصائيات أن القدرة الشرائية قد تدنت بـ 25 %، وهذا ما أكده تقرير PNUD لسنة 2001، حيث انتقلت من 4500 \$ للفرد سنة 1987 إلى أدنى من 2000 \$ سنة 1997، ثم إلى 1350 \$ سنة 1998. وفي حين أن القدرة الشرائية للمحرومين من المتقاعدين والمعوقين والأرامل وحتى بعض العمال الأجراء قد تدنت بـ 3 %، وأصبحت تقدر بـ 42 % سنة 1995.

وحسب خط الفقر الدولي المقدر بـ 500 \$، فإن ما يقارب 25 % من أفراد المجتمع الجزائري هم فقراء. وذات المصدر يؤكد أن متوسط دخل الفرد أصبح في حدود 1350 \$ سنة 1997⁽²⁾ بعدما كان يعادل 2800 \$ سنة 1997، ثم انخفضت بنسبة 6 % ما بين 1997 و 2000

¹ CNES, " projet de rapport, regard sur l'exclusion sociale, le cas des personnes âgées et de l'enfance privée de

famille ". mail 2001 p -15

² Finance et développement. Par " Nora Lustig*; Omar Arias** ". mars 2000. p - 30.

الفصل الأول

وصف الفقر في الجزائر

حسب تقرير CNES 2000؛ وكل هذه العوامل ساهمت في انغماس الأفراد والعائلات في الفقر المطلق.

جدول 02 يشير إلى ترتيب الأجراء حسب الدخل والقطاع لسنة 1998.

%	المجموع	القطاع الخاص	القطاع العمومي				إدارة	العائد الدخل الشهري بالدينار
			العدد	%	اقتصاد	%		
42.3	121024	13.6	1692	36.4	44100	50.42	60000	أقل من 10000 دج
37.19	105820	18.14	1480	44.60	46620	25.6	44400	10000 - 16000 دج
19.8	566760	4.4	8156	50.8	34000	44.4	14500	16000 - 30000 دج
0.9	24800	4.8	0	8	0	4	0	أكثر من 30000 دج
10.0	186000	14	1200	14	12600	42	11000	المجموع
			4000		0		12000	
			00		12600		00	

المصدر: وزارة المالية 1998.

يشير الجدول إلى أنه على مستوى كل القطاعات ومجموع العمال، فإن ما نسبته 42.3% يحصلون على أقل من 10000 دج/الشهر. في حين أن نسبة ما يتحصل على دخل أقل من 16000 دج تساوي 79.3% - أما نسبة من يتحصل على دخل أكبر من 30000 دج لا يتعدى 1%، وأكثر ما يزيد في تدهور الأوضاع هو اتساع الفارق بين نسبة الزيادة في مستوى الأسعار المقدرة بـ 25% ونسبة الزيادة في المداخيل المقدرة بـ 19% بين الفترة الممتدة من 1993 إلى 1996.

ولقد كان لهذه الفوارق والتدهورات تأثيراتها من الناحية الاجتماعية، حيث ساهمت في عزوف الشباب على الزواج وتراجع مساحات الولادات وحدوث تغييرات في أنماط استهلاك العائلات؛ حيث تراجعت بأكثر من 50% عما كانت عليه سابقاً. فتم الاستغناء عن

الفصل الأول

وصف الفقر في الجزائر

اللحوم والفواكه...⁽¹⁾، وذلك بسبب الدخل الذي لم يعد يكفي، خاصة عند العائلات الفقيرة التي تبلغ نسبتها 20 % والتي بعدما كانت تكفي بصرف قرابة 65 % من الدخل لتلبية حاجياتها الغذائية، أصبحت اليوم تصرف كل الدخل ولا تقدر حتى على تلبية الحاجيات الأساسية في حين أن 20 % من الطبقة الأكثر ثراءً، لا تصرف سوى 34 % من الدخل على نفس الحاجيات⁽²⁾.

وباضطراب مستويات النمو وجدت معظم العائلات نفسها على حلبة الاستلاف أو الاقتراض، محاولة منها دعم دخلها بما يمكنها من اقتناء ما يعينها على الاستهلاك الشهري من أغذية، أدوية، دفع إيجار أو فواتير. وأغلبية السلفيات لأكثر العائلات هي بهدف تغطية مصاريف الأدوية أو تكاليف التمدرس⁽³⁾.

هذه الأحداث عند تبلورها أجبرت كل من فئة الأطفال والشيوخ وحتى المرأة من المدخول إلى الحياة العملية (نشاطات صغيرة أو العمل في الإدارة...)، بغية التخفيف من الأزمة؛ وتقليم أظافر الفقر. لكن منطقة الاضطرابات Zone du turbulence التي يوجد فيها الاقتصاد الجزائري، جعلت الوظيفة مهددة. وبالتالي أصبحت بوادر اللامان تلوح في الأفق. ذلك كون أنه من العمال أنفسهم من يعمل ولكن دخله غير كاف.

وأمام تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لجأت الدولة إلى تقديم مساعدات مباشرة للفئات المحرومة من خلال (AFS/AIG)⁽⁴⁾ و I) (SCR) التي تختص بتسيير برنامج الحماية الاجتماعية لفئات العمر الثالث والمعوقين في إطار الشبكة الاجتماعية.

¹ CENEAP. L'enquête 1998. portant sur un échantillon de 2000 ménages.

² Benhabib. A and Z. Tahar, " Social policy of proximity: a new approach to poverty reduction in Algeria ".

³ CNES, "projet de rapport, regard sur l'exclusion sociale", mai 2001. p-22.

⁴ (AFS/AIG) allocation forfaitaire de solidarité et activité d'intérêt général.

الفصل الأول

وصف الفقر في الجزائر

كما تم خلق (ADS) ⁽¹⁾ في سنة 1996 تحت الرعاية السامية

لرئيس الحكومة, بهدف السهر على تنفيذ البرامج السابقة الذكر.
فبرنامج AIG مسد تمد من تجربة بولونية, وهو يتكفل بأرباب
العائلات عديمي الدخل, الذين يبلغ مستوى أعمارهم 31 سنة.
فالهدف منه هو إنقاذ الشباب من أرباب العائلات, فبلغ الأفراد
المتكفل بهم في إطار هذا البرنامج 134000 فرد, حسب إحصائيات
1998. في حين أن مجموعهم يتعدى 500000 حسب تقديرات ONS
أما عدد المستفيدين كان ⁽²⁾ 130300, وإلى جانب هذه المساعدات,
تم إتباع سياسة التسيير الاجتماعي للبطالة باعتبارها أحد مؤشرات
الفقر. وذلك بتحرير منصب العمل بالإحالة المبكرة على التقاعد,
واعتماد تخفيض عدد ساعات العمل... إلا أن هذا لم يكن كافيا
لمواجهة الفقر, كون أن شريحة كبيرة من المجتمع بقيت تسبح في
فضاء الفقر, خاصة العمال الضعيفي الأجر.

إن هدف السياسات الاقتصادية المنتهجة, هو تحقيق التنمية
الاقتصادية المستدامة. وهذا لا يتحقق إلا إذا تم تحقيق معدلات نمو
جيدة, تخدم السياسة الاجتماعية. وتفيد في مواجهة الفقر و تساهم
في تخفيف الفروقات السائدة ما بين مختلف الطبقات الاجتماعية,
وتساعد على تحسين مستويات المعيشة. وهذا ما يقتضيه مجلس "
BIRD " عندما قام بدراسة تجارب بعض الدول السائرة النمو, فاشتراط
استثمارا في راس المال البشري وجزء قليل منه في قوة السوق.
كون أن فتح الباب أمام آليات وميكانيزمات السوق له آثار وخيمة على
شعوب هذه الدول. من فقر وما شبه ذلك على المدى القصير خاصة,

¹ (ADS) agence de développement sociale.

² CNES. PRNDH. 2001.

الفصل الأول

وصف الفقر في الجزائر

وان تقرير الأمم المتحدة لا يبعث على الارتياح. بعدما اقر أن التنمية في العالم العربي في مواقع العجز، من حيث سلبيات أنماط التسيير. سواء من الجانب الفلاحي أو الصناعي أو في مجال الاستثمارات وسوق الشغل، كما أنها لا تملك أمنها الغذائي.

فالجزائر أيضا هي سجينة المتردد في أقرار سياسة اقتصادية إصلاحية، مما يتسبب في إحباط محاولات الإقلاع الاقتصادي. رغم الاحتياطات المالية المتوفرة.

وهكذا كان لابد من تزكية مذهب الليبرالية، لتكون مرحلة اقتصاد السوق، مرحلة جد ضرورية حتى تصبح الخدمات المجانية مدفوعة الأجر مسبقا؛ مثل ذلك مثل الدخل المدرسي الذي أصبح يكلف الأولياء أكثر من قدراتهم، فالدخل الاجتماعي يعني ملابس جديدة، كتب وأدوات... فإذا كان العائد لا يسمح منع الآباء أبناءهم من الالتحاق بمقاعد الدراسة، خاصة بعد ارتفاع أسعار الأدوات المدرسية ب 50% ما بين 1993-1997. وهي نفس الفترة التي بقيت فيها نسبة الإنفاق العمومي ثابتة %PIB في 1993 كان 14% و 13% في 1997 حسب تقديرات ONS، وحتى وان التحق التلاميذ بالمدارس فان نقص الإمكانيات سوف تقضي على آمالهم وأمانهم التي تنتهي بهم عند محطة اسمها الطرد أو التسرب.⁽¹⁾

فنسبة الطرد قد بلغت 8% على مستوى الابتدائي و 5% في الثانوي.⁽²⁾ أما عدد المتسربين فقد بلغ 500 ألف تلميذ/ السنة ما بين حالة طرد، أو انسحاب إداري. ورغم المساعدات التي تقدمها الحكومة لأولياء التلاميذ ذوي الدخل الضعيف. والمقدرة ب 200 دج للتلميذ. البالغ مجموع المستفيدين منها ثلاث ملايين تلميذ، وبالرغم من التوزيع

¹ CNES. PRNDH, P 38. 1998.

² Benhabib.A and Ziani. T. "poverty alleviation policies in Algeria thought the Implementation of participatory service schemes " in conférence international sur la lutte contre la pauvreté et l'exclusion. Alger 10/2000.

الفصل الأول

وصف الفقر في الجزائر

المجاني للكتب, لحوالي مليون تلميذ ما بين 2001 - 2002⁽¹⁾. إلا أن هذا يبقى غير كاف مما أدى إلى زيادة الغلاف المالي المخصص لهذه الأنواع من المبادرات. ليصل بذلك إلى 6 مليون دج للدخول المدرسي 2002 - 2003⁽²⁾

كما أن لأزمة السكن حضاها في ذلك من خلال مساهمتها في تراجع شروط الصحة بسبب انتشار السكنات القصديرية, فانتشرت الأمراض والأوبئة (الكوليرة, التيفوئيد) ⁽³⁾

عموما فان الاقتصاد الجزائري قد دخل حالات المد والجزر, خاصة بعدما أصيب بفيروس اسمه "W.B.IME" وهو فيروس يصعب إقلاعه أو معالجته, بعدد من الإصلاحات أو المساعدات, مثل تلك المتعلقة بالشبكة الاجتماعية.

10. الشبكة الاجتماعية

لقد تمكنت الشبكة الاجتماعية من أن تشمل 54% من شريحة المجتمع⁽⁴⁾ وجاءت بهدف معالجة البطالة, معالجة اقتصادية واجتماعية باعتبارها احد محركات الفقر, هذا بالتكفل بالفئات المحرومة والعائلات المقصاة, خاصة أرباب العائلات عديمي الدخل, وغير القادرين على العمل بسبب المرض أو العجز. وما شبه ذلك, وكما سبق وأن أشرنا؛ فإن الهدف الرئيسي من الحماية الاجتماعية هو مساعدة المعوزين من فئات المجتمع ليتم إعادة إدماجهم في الحياة السوسيو اقتصادية والعملية.

فبعد محاولات المساعدات المالية المتنوعة AFS التي بدأت بتقدير 600 دج/الشهر لفئات العمر الثالثة, من أرباب العائلات الذين يتعدى

¹ CNES. PRNDH, 2001.

² Le Quotidien d'Oran, P 05, 05/09/2002. N°2331.

³ Magasine, "santé". P 28. N°06, Juillet. 1999.

⁴ Ministère du Travail et de la protection social 1995 - dispositif relatif au soutien de l'état aux catégorie sociales

défavorisées - document polycopie Alger.

الفصل الأول وصف الفقر في الجزائر

سنة 60 سنة، كما يستفيد من AFS فئة المعوقين غير القادرين على العمل، فبلغت نسبة المستفيدين منهم 17 % لتصبح قيمتها (1) النقدية 900 د ج / الشهر وبشكل إجمالي، فبلغ عدد المستفيدين من برنامج AFS سنة 2000 أي 809495 فرد وهو ما يعادل نسبة 56.29% (2).

والى جانب AFS نجد (TAIG - ESIL)، وهي عبارة عن منح إن صح القول، تقدم للأشخاص الذين هم في سن العمل، بحيث يتم إدماجهم في النشاطات ذات المنفعة العامة. مقابل حصولهم على شبه دخل تقدر قيمته بـ 2800 د ج / الشهر. ولقد تحسنت قيمة هذا الدخل بـ 700 د ج بعدما كان يساوي 2100 د ج. عموما فان عدد المستفيدين قد انتقل 59000 مستفيد سنة 1995 إلى 130000 سنة 2000.

وختاماً، فقد بلغ عدد مستفيدي (ICSR) 945000 عائلة. بعد إجراء عمليات المراقبة ومراجعات الملفات. تم إقصاء الفئات التي لا تتوفر فيها شروط الحصول على هذه المساعدات، ولقد بلغت نسبتهم 70% حسب إحصائيات 1999.

والجدول يشير إلى تطور عدد المستفيدين من الشبكة الاجتماعية ما بين 1995/1996 (3)

المستفيدين من الشبكة الاجتماعية	31 ديسمبر 1995	الفصل 2 من 1996
عدد المستفيدين	512758	423770
AFS : عدد المتكفل بهم	420533	420000
AFS + IAIG	933291	843570
عدد المستفيدين	588212	283094
IAIG : عدد المستفيدين	31474	17242
IAIG + APS	1521503	112664

المصدر: CREAD.

على العموم نقول أن أفكار الشبكة الاجتماعية، تبقى ذات ربح طيبة وجد ثرية. غير أنها تعاني من سوء التسيير، مما يستدعي مهارات

1 CNES. PRNDH. 2001.

2 CNEAP. 2000.

3 Cahiers de CREAD, P 48. N°46/47 (4^{ème}trimestre 1998 et 1^{er}trimestre 1999).

الفصل الأول

وصف الفقر في الجزائر

وتنسيقات حتى يتم التكفل الفعلي والميداني بمختلف الحالات, حسب دراجات الاحتياج. احتياجا لإفراد المعوزين, وبالتالي يمكن أن يحدد قيمة المساعدة المالية بعد تشخيص طبيعة وخط الفقر. أو بحساب قيمة القفة وما تحتويه على أقل الضروريات التي يحتاجها الفرد, أو حسب عدد الأطفال صغار السن الذي تأويهم الأسرة. والذين هم تحت كفالة المستفيد.

كما يمكن للمساعدة أن تكون كلية أو جزئية حسب الظروف, مثل ظروف المعوقين الذين يعانون من أمراض مزمنة مستديمة. كل هذا من اجل إعطاء أكثر شفافية ومصداقية في توزيع المساعدات التي تبقى قليلة كون أن قضية الفقر في الجزائر, قضية وطنية. فهي لا تقتصر على أفراد, أو بلديات, أو ولايات أو عدد مناطق دون أخرى, بل أنها تتعدى ذلك لتمس معظم خلايا المجتمع, حوالي 13 مليون جزائري, ومنهم 6.36 مليون في حالة فقر شديد.⁽¹⁾

عموما فان جميعهم يعيشون تحت خط الفقر, وفي ظروف صعبة, حسب تقديرات مستويات المعيشة لسنة 2003(OMC), ولازال الداء ينتشر حتى تتسع رقعة الفقر المطلق الذي يمس 3/1 من العائلات الجزائرية. وبالتالي فان أي جهد من شأنه المبادرة في تخفيف الألم يبقى محدودا, بسبب ضخامة حجم الاحتياجات, إذا فالمبتدأ كان PAS والمنتهي أصبح بطالة وفقرا, إلا أن هذا لا يمنعنا من القول أن التعاضد والتضامن والتكافل الوطني, لا يجب أن يتوقف حتى وإن قل, وحتى ولو مس الفقر نصف المجتمع أو....

¹ La Banque Mondial 2002.

الفصل الأول

وصف الفقر في الجزائر

وكخلاصة لما سبق نقول أن استراتيجيات الحد من الفقر في الجزائر جاءت بهدف:

- الحد من تفشي الفقر.
 - تنمية المشاركة الاجتماعية والتكامل الاجتماعي.
 - زيادة الحماية الاجتماعية للفقراء.
 - تنمية راس المال البشري, بتوفير فرص التعليم الابتدائي للفئات المعوزة, ورفع معدل الالتحاق بالمدارس واستكمال الدراسة, مع ضمان الرعاية الصحية والوقائية, بتخفيض نسب وفيات الأمهات والأطفال ومما يزيد في معدل العمر المتوقع عند الولادة.
 - فتح آفاق الاستثمار, بإزالة العوائق والعتبات أمام صغار المستثمرين من اجل شفافية اكبر وإنصاف حقيقي.
 - توسيع فرص العمل والدخل مع اكبر عدالة في توزيع الدخل.
 - ويتمثل التحدي الأكبر في تنظيم الرفاهية الاجتماعية للعائلات الجزائرية المحرومة.
 - مشاركة جميع شرائح المجتمع من القاعدة إلى القمة في تحديد الأولويات , وتخصيص الموارد حتى يتم البدء في محاربة ظاهرة الفقر , مثل ما حدث في بولونيا .
- وللقضاء على الفقر لابد من تسخير كل الموارد في تلبية الحاجات الداخلية.

11. الفقر وانفتاح دول العالم الثالث في زمن العولمة

فبقدر ما ساهمت العولمة في انصهار القارات الخمس, بقدر ما ساهمت في فتح المجال أمام النيوليبرالية الأمريكية, التي أصبحت

الفصل الأول

وصف الفقر في الجزائر

تسير عملية اتخاذ القرارات الأساسية، وتفرضها على العالم عامة وعلى الدول النامية خاصة. ونعني بذلك الهيمنة الأمريكية، وكما هو معروف لدى الأوساط المالية انه عندما "يعطس بنك أمريكا فان العالم يصاب بالزكام". لذلك فان العولمة تهدف إلى تحقيق تكامل اقتصادي عالمي، مصحوب بتقدم تقني وبتحولات نظم الإنتاج وأسواق العمل. فاتحة المجال أمام سيطرة قوى السوق، التي تؤدي إلى خلق جو منافسة شرسة.

فالمنافسة هي سلاح ذو حدين، فمن جهة ترفع من الكفاءة الإنتاجية ومن جهة أخرى، فهي تعمل على تخفيض مستويات الأجور ورفع معدلات البطالة وامتداد قطر الفقر، وأما هذا الامتداد وتراجع حصص الدعم، وتحرير أسعار السلع، يصبح الناس أكثر افتقاراً من أي وقت مضى. والدليل على ذلك ما جاء في مؤتمر "OKinawa" في جوان 2000، والذي ابرز مخاوفه من العولمة، لأن الغلبة ستكون حتماً للأقوى وستبقى دائماً وذلك كون أن:

- من يشهد سوء التغذية هي دول العالم الثالث.⁽¹⁾
- وأن من ترتفع عنده نسبة الوفيات هي دول العالم الثالث.
- وأن من يعرف أكبر عدد من المتشردين حوالي 100 ألف شاب دون مأوى، هي دول العالم الثالث.

ليبقى المؤكد هو أن العولمة قد تطلعت واعتدت على الحقوق الاجتماعية⁽²⁾ فأثرت بذلك على الفقراء البسطاء، الذين أصبحوا يعانون من غياب الدعم وتقلص الأجور، وسحب الضمانات، والخدمات

¹ The social effects of globalization UNRISD - 1997.

² Finance and development, making globalization work for the poor - Kevin Warkins. Published by IFM. March 2002. P 24.

الفصل الأول

وصف الفقر في الجزائر

الاجتماعية, والتي وصلت إلى غاية التسريح... هذا ما جاء في بنود العولمة ليس بهدف التصحيح⁽¹⁾ وإعادة الهيكلة.

والدليل على هذا هو ارتفاع نسبة الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها, بنسبة تبلغ 11.3% لتبلغ النسبة في إجمالها 11.7%⁽²⁾, وهي تعادل مجموع 33 مليون أمريكي ممن يعيشون تحت خط الفقر من أصل 285 مليون. إذن فعدد العائلات التي تعيش تحت خط الفقر تبلغ 6.8 مليون. وترجع نسبة الفقر في أمريكا على زيادة نسبة البطالة وتراجع الدخل بنسبة 2.2% حسب إحصائيات SDCA لسنة 2002⁽³⁾.

وأیضا حسب تصريحات " دانيال وانبرغ " " Daniel weingerg " المسؤول عن مكتب الإحصاء في الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من هذا فان الهوة لا زالت ترتفع وتعلو كل يوم, ما بين الدول المتقدمة والمتخلفة.

وإن كان الفارق الاقتصادي قد تحقق, فإن الهوة الرقمية بما تملك من وسائل اتصال ومعلومات. بإمكانها أن تعمق الفارق, خاصة بعدما تم ابتكار مفتاح التسيير المتضمن 109 بايت حيث⁽⁴⁾ ربحت الإنسانية 500 سنة من الحساب. وعليه فان ما ينبغي أن نعيه هو أن هذه التكنولوجيا المتقدمة, بقدر ما بإمكانها تحقيق تقدم الدول المتخلفة باختزال 500 سنة في 4 اشهر, بإمكانها تكريس 500 سنة للوراء في 4 اشهر. بحيث أن مجال الهوية الرقمية يتسارع, ويصبح مجال المقارنة غير وارد ما بين شعوب الدول المتقدمة وشعوب الدول المتخلفة. خاصة وأن الهوة الرقمية تزداد في كل دقيقة وثانية. بل في

¹ Le piège de la mondialisation de henz peter. P 53. 1996.

² Le Quotidien d'Oran, P 23. 26/09/2002. N°2349.

³ SDCA. Les statistiques des département du commerce américain. 2002.

⁴ Banque Mondiale, Rapport sur le développement dans le monde (development indicators 1999). P 14.

كل جزء من الثانية. وتعمقت بعدد السنوات والشرح الرقمي، أصبح يزداد بعدد الثواني. ليصبح الفقراء مادياً، فقراءً معلوماتياً أيضاً.

12. المنظمات العالمية وتحديات الفقر

إذا ألقينا نظرة على طرق مكافحة الفقر في بداية هذا القرن، فإننا نتبين نتائج مخيفة. فبقدر ما استطاعت بعض الدول تسجيل تحسنات كبيرة في مجال مواجهة الفقر، مثل الصين ودول أخرى من آسيا الشرقية. تبقى بعض الدول الأخرى، تسجل تراجعاً في نفس المجال، فهي لا زالت تسبح في محيط الفقر.

وتشير تقديرات وتقييمات البنك العالمي، انه في حالة تغيير الظواهر الحالية. تغييراً جذرياً، فانه سيكون من الصعب تحقيق الأهداف المتفق عليها بالإجماع. والمتمثلة في تخفيف 2/1 عدد الفقراء، ومما يزيد من صعوبة المهمة، هو بطء تطور معدلات النمو وسرعة تطور معدلات السكان، فينتظر زيادة في عدد سكان العالم بمليار شخص. خلال الثلاثون سنة المقبلة. ومعظمهم سيولدون في دول سائرة في طريق النمو، مما يعيق سيرورة التنمية، وعليه فجميع المؤتمرات العالمية التي قد عقدت، والتي ستعقد سوف تثير حتماً إشكالية الاتفاق على تخفيض الفقر ومن المؤتمرات التي انعقدت نذكر:

1.12. تصريحات كوبنهاغن في 05/1995

لقد جاءت على إثر القمة العالمية للتنمية، التي تم بعثها في هذا المؤتمر. إثارة مشكلة الفقر في العالم، وضرورة القضاء عليها مما جعل المنظمة الدولية توافق على ضرورة معالجة المشاكل الرئيسية للنمو الاجتماعي في العالم.

الفصل الأول

وصف الفقر في الجزائر

2.12. منظمة المساعدة على التنمية (IDA) 1996

أصدرت الاستراتيجية الواجب إتباعها خلال القرن 21 م. وتتطلب هذه الاستراتيجية تكثيف الجهود الجماعية، لتحقيق أهداف التنمية.

3.12. مؤتمر كولون 1999

الدول العظمى الثمانية G8 توافق على اقتراح تخفيض مديونية الدول الفقيرة. بهدف تقليل الفقر في هذه الدول.

4.12. المجلس السنوي للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي 1999

بعدها تم الاتفاق على حتمية تخفيف مديونية الدول الفقيرة، جاء هذا المجلس. لوضع استراتيجية مكافحة الفقر، خاصة في الدول التي تستفيد من مساعدات B.M و FMI.

5.12. مؤتمر قمة الأرض 2002

ففي هذا المؤتمر أو القمة " قمة الأرض"، الجزائر لم تنحاز إلى الأوروبيين، كما أنها لم تكن ضد الأمريكان. غير أنها كانت مؤيدة لشعار " من اجل تعامل منسق ما بين أصحاب الشمال وأصحاب الجنوب". خاصة في ما يتعلق بجانب الصحة وتوزيع المياه ومحاربة الفقر وإلغاء الديون، وتمويل التنمية⁽¹⁾. خاصة بعد تصريح رئيس إفريقيا الجنوبية Thabo mbeke " أننا نريد الآن أفعالاً مجسدة في تحقيق تنمية دائمة تستفيد منها الشرائح الفقيرة في العالم".

"ce que nous voulons maintenant ce sont des actions pratiques pour garantir que le développement durable bénéficie aux pauvres du monde"⁽²⁾

وهذا لا يتم إلا بمساعدة الدول الغنية، للدول الفقيرة. وفي نفس السياق جاءت مداخلة الرئيس الاكواتوري وبعدها تعرض لمقالة بيتر

¹ جريدة الخبر. ص 01- 09/08/2002. العدد 3554.

² Le Quotidien d'Oran, P 3. Jeudi 29/08/2002 - N° 2325.

الفصل الأول

وصف الفقر في الجزائر

باور "piter power" القائلة انه " إذا كان من شأن المساعدات الأجنبية، مساعدة الدول الضعيفة للخروج من حلقة الفقر. ما كان للدول الغنية أن تتطور وتنمو"، قال: حقا أن الدول الغنية لم تستلم مساعدات من غيرها، ولكن لا تنسى أنها كانت فيما مضى دول مستعمرة، ولقد نهبت ما نهبت من غيرها. وعليه فان كانت هذه الدول تماطل في مساعدة الدول الفقيرة بإلغاء البعض من ديونها، أو مسحها تماما مع تقديم مساعدات معتبرة تبعث الأمل على كبح الفقر. فلا جدوى من المساعدات التي لاتسمن ولا تغني من جوع، خاصة وان الإحصائيات والتقارير الدولية لسنة 2000. تؤكد أن الدول النامية تدفع ما قيمته 200مليار دولار أمريكي لتسديد ديونها، في حين أن حجم المساعدات التنموية لا تتعدى 45 مليار دولار أمريكي⁽¹⁾.

وفي نفس القمة اشترط ضرورة المحافظة على البيئة، وعليه اقترح استبدال الطاقة النووية والبتروال...بالطاقة الشمسية وهنا تظهر حلقة مفرغة مستقبلية تمثل عقبة جديدة على الدول النامية. أن تعرف كيف تواجهها وتتخطاها كون أن مصادر إيراداتها ودخولها ترتكز على تجارة المحروقات. ومع ذلك فلم تستطع مواجهة الفقر، ولم تتمكن من ضمان أمنها الغذائي. فكيف بها إذن أن تستبدل هذا المصدر أو أنها فقدته تماما؟.

وهكذا يبقى علينا أن نقول أن ما أثير في قمة الأرض، حول إشكاليات مواجهات الفقر، لم تختلف عن ما جاء في القمات السابقة قمة ربيودجانيرو، كوبنهاغن 1995 أو كيناوا 2000، أو قمة مونتيري مارس 2002. إلا أن الدول المتقدمة بقيت تفكر في كيفية تعظيم

¹ Magasine d monde diplomatique- erique houssane- N°02. 09/1999.

الفصل الأول

وصف الفقر في الجزائر

أرباحها, من خلال الاستغلال العقلاني لدول العالم الثالث تحت يد التنمية المستدامة.

خاتمة

جذور الفقر تعود بنا إلى بداية التسعينيات حسب تقارير CNES, وتحاليل B.N لظاهرة الفقر في الجزائر والمستنتجة من نتائج ONS, وتشير هذه الدراسات والتقارير إلى أن عدد الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر خلال تلك الفترة قد بلغ 6.36 مليون فرد, أي أن 5/1 من المجتمع يعيش في دائرة الفقر, أما اليوم فإن العدد قد تضاعف بحيث أن الفقر أصبح يطيل 3/1 من الجزائريين . ويعود السبب في ذلك, إلى برامج التعديل الهيكلي الممزوجة بسياسة الانفتاح الاقتصادي المطروحة, في قالب الإصلاحات التي أدت إلى اضطراب سوق العمل .

فأصبح الطلب يفوق العرض, أضف إلى ذلك تسريح العمالة, فكانت النتيجة بطالة مكثفة ساهمت في ملامح الفقر الذي أصبح يهدد التركيبة الطبيعية للمجتمع, خاصة بعدما هاجم الطبقة الوسيطة وعمل على إفقارها, وما زاد في سرعة تقلصها, تدهور مستويات المعيشة وتراجع القدرة الشرائية التي دخلت في سقوط حر, بسبب ضعف مستويات الدخل الوطني الذي لم يعد يسمح باقتناء أدنى الاحتياجات الضرورية من الغذاء, الملابس, المسكن وشروط الحصة وغيرها من المؤشرات, وبغياب الدعم أو انعدامه ظهرت أول بذور الاقتصاد والتهميش التي بدأت تنمو عند صغار المنتجين والمزارعين والمتقاعدين والبطالين... نظرا لانعدام الدخل, وقلت الحيلة والزاد.

وما فتح شراة الفقر العشرية السوداء, التي عرفتها الساحة الجزائرية من حرق وتخريب الهياكل القاعدية والمؤسسات العمومية, والخاصة. وأثرت التخريبات على الأرياف, التي تتواجد بها أكبر نسبة للفقراء حوالي 68%, وبهذا أصبح الكثير يطرق باب الرحمة, بعدما احكم عليهم الفقر قبضته. وبشكل دقيق أرباب العائلات, واليك أن تتصور سيناريو صراع رب أسرة يبلغ متوسط أفرادها خمسة. صراع من اجل البقاء, هذا إن كان يعمل, فكيف بك إن كان بطالا؟.

الفصل الأول

وصف الفقر في الجزائر

الجواب يؤكد لنا أن هناك ارتباط، بين البطالة والفقر وبدرجة امتياز. هكذا تبقى أكثر الفئات معاناة من الفقر الفئات المحرومة، سواء كان مكان إقامتها الريف أو الحضر. وحتى أن تبين لنا أن فقراء الريف، هم أكثر معاناة من فقراء الحضر ونسبة 44%، مقابل 35% إلا أن هذا لا يمنعنا من أن نقول أن دائرة الفقر لا تستثني احد، وهي لا زالت تمتد وتتسع، خاصة في ظل ظروف ألامنة الاقتصادية ومعطيات سعي الدولة للدخول في آليات الاقتصاد العالمي، وبفشل العامل الثقافي في مواجهتها، فلننتظر مزيدا من الاندثار والتراجع على مستويات البعد الاجتماعي. أما عن إمكانية الحكم النهائي، على الفقر والفقراء في الجزائر، فتبقى صعبة في غياب الإحصائيات، ومساعدة الدول الغنية للدول الفقيرة. هذه المساعدات التي لازالت محتشمة، بل وان من مصلحة هذه الدول أن يبقى الفقر عالقا بهذه الدول والدليل على هذا هو أن من الدول المتقدمة، من يرمي القمح في البحار للمحا فضة على ثبات الأسعار، واستضعاف الضعيف في نفس الوقت الذي يبقى فيه، بقاء الغني مرهونا ببقاء الفقير.

الفصل الثاني

وسائل قياس الفقر في الجزائر

1. مؤشرات الفقر

1.1. المؤشر الرقمي للفقر

مؤشر الفقر المشهور والأكثر سهولة هو " نسبة الفقر أو المؤشر الرقمي للفقر " الذي يبين العلاقة بين عدد الفقراء والعدد الكلي لأفراد المجتمع. حيث نفرض n افراد ذووا دخول أو نفقات $Y_1, Y_2, Y_3, \dots, Y_n$ نقوم بترتيبهم ترتيباً تصاعدياً وصولاً إلى عتبة الفقر التي هي الحد q الذي يفصل تماماً بين هؤلاء الأفراد الواقعين تحت هذه العتبة والآخرين. ويمكن كتابة هذه الوضعية كالتالي:

$$(1) \quad Y_1 \leq Y_2 \leq Y_3 \leq Y_q < Z < Y_{q+1} \leq Y_n$$

حيث q فرد يعرفون كفقراء, إذا كان K يبين المؤشر الرقمي للفقر, يمكن ترجمة هذا كالتالي⁽¹⁾:

$$(2) \quad K = q/n = P_0$$

هذا المؤشر يظهر نسبة العائلات أو الأفراد الفقراء في المجتمع المعطى. فكلما كانت هذه النسبة قويةً, كلما كان المؤشر قوياً.

المؤشر P_0 كان موضوع انتقاد, خاصة من طرف سان (Sen) (1976). لأنه يرتبط فقط بتعداد الفقراء ولا يمتد إلى شمولية الفقر ككل. وهكذا فإنه إذا كان الفرد فقيراً واشتد فقره, المؤشر P_0 , لا يأخذ على عاتقه هذا التحويل لان عدد الفقراء يبقى غير متغيراً.

¹ Ali Abdel Gadir Ali. Poverty in the Arab Region: A Selective Review. Arab Planning Institute. Kuwait 2001. P7.

الفصل الثالث وسائل قياس الفقر في الجزائر

2.1. تباين الفقر أو عمق الفقر

عمق الفقر يبين التباين النسبي بين عتبة الفقر والانفاقات المتوسطة للفقراء. حيث كلما كان مستوى الإنفاق المتوسط أقل من عتبة الفقر، كلما كان عمق الفقر أكبر.

$$(3) \quad \begin{aligned} PP &= q/n * (z - Y_p) / z \\ PP &= KI = P_i \\ \text{أو} \quad I &= (z - Y_p) / z \\ I &= \text{معامل عجز الدخل.} \end{aligned}$$

إذا أشرنا إلى الدخل المتوسط للفقراء بـ Y_p ، فإن قياس اتساع الفقر يقدر بـ "نسبة تباين الدخل". هذا يعرف بمتوسط التباين النسبي للفرد الفقير بالنسبة لعتبة الفقر. فإذا أخذنا في الحساب المنتج K و I ، نأخذ في الحساب أيضاً عدد الفقراء واتساع الفقر من بين الفقراء. حيث المؤشر P_i يتصف بأنه لا يكون حساساً في وضعية الفرد متوسط الفقر؛ ولا يؤخذ في حساب التفاوت في توزيعات دخول الفقراء. وعليه فإن **فoster** "Foster"، **كرير وتوربيك** "Greer et Thorbicke" (1984) يقترحون مؤشراً جديداً الذي قد يكون حساساً للتفاوت في توزيعات دخول الفقراء بمساعدة المعلمة α "نفور للفقر" "d'aversion" pour la pauvreté.

3.1. P_α أو قسوة الفقر

قسوة الفقر تقيم تقسيم العائلات الفقيرة لمستوى إنفاقهم المتوسط. فكلما كانت نسبة العائلات الفقيرة (تحت عتبة الفقر

¹Samuel Fambon, Aloysius Ajab Amin et autres. Pauvreté et répartition des revenus au Cameroun durant les années 1990. cahier de recherche N° 01-06 du CREFA. Uni Laval, Canada. Mai 2001. P24.

²Nanak Kakwant. Poverty and economic growth with application to cote d'ivoire. Series 39, N°2, Uni of New South Wales. 1993. P128.

الفصل الثاني وسائل قياس الفقر في الجزائر

المطلق) كبيرة، كلما كانت القسوة كبيرة، وكلما كان تشتت الفقراء لإنفاقهم المتوسط كبيراً، كلما كانت القسوة أشد⁽¹⁾.

$$(4) \quad P_\alpha = 1/n \sum_{i=1}^q (1 - Y_i / Z)^\alpha$$

إذا كانت $\alpha = 0$ ، $P_\alpha = P_0$ ، وإذا كانت $\alpha = 1$ ، $P_\alpha = P_1$ ، وأخيراً إذا كانت $\alpha = 2$ ، $P_\alpha = P_2$.

هذا القياس يرفع التباين النسبي بالنسبة لخط الفقر إلى الأس α التي هي قيمة توضح درجة القلق التي أدت إلى هذا التباين. أي تبين درجة قسوة الفقر بالنسبة لمجموع الفقراء.

هناك تفسير آخر لـ P_α ، والذي يكون محللاً بأفواج صغيرة. فميزات الفقر العملي يوجب اقتطاع مجالات تدخل الرأي العام بأصناف ذات مقدار ملائم لإنجازها بالرجوع إلى كل صنف. نقسم المجتمع إلى أصناف بتبادل خصوصي وشامل. وننجز لهذه الأصناف المؤشرات $J=1,2,3,\dots,m$. وليكن $P_{j\alpha}$ ، القياس P_α محسوب فقط للفوج J . وإذا كانت النسبة الوطنية للسكان موجودة في الفوج J ترفع إلى K_j . القياس P_α الوطني ليس إلا مجموع مرجح للقياسات $P_{j\alpha}$ القطاعية: المجتمع الوطني العادي يساوي إلى الوحدة التي يمكن كتابتها:

$$K_1 + k_2 + k_3 \dots \dots k_m = 1 \quad (2) \quad (5)$$

$$(6) \quad (3) \quad P_\alpha = \sum_{j=1}^{j=m} k_j P_{j\alpha}$$

$$(7) \quad C_j = k_j P_{j\alpha} / P_\alpha$$

لكل فوج افتراضين يعرفان إسهام الفوج لمؤشر الفقر.

- إسهام الفوج J يساوي إلى C_j .

- لدينا: k_j نسبة السكان للفوج و $P_{j\alpha}$ مؤشر الفقر FGT للفوج

المقصود.

¹ Ali Abdel Gadir Ali. Poverty in the Arab Region: A Selective Review. Arab Planning Institute. Kuwait 2001. P7.

² Samuel Fambon, Aloysius Ajab Amin et autres. Pauvreté et répartition des revenus au Cameroun durant les années

1990. cahier de recherche N° 01-06 du CREFA. Uni Laval, Canada. Mai 2001. P26.

³ Paul MAKDISSI. Que pouvons-nous apprendre. des profils de pauvreté canadiens? L'Actualité économique, Revue

d'analyse économique, vol. 78, no 2, Université de Sherbrooke 2002. P264.

الفصل الثاني وسائل قياس الفقر في الجزائر

- هناك نوع آخر للتحليل المكمل الذي يأتي ليكون وصفاً للتحليل بين فترتين.

- قياس متغيرات الفقر بين تاريخين متعلقين بالتنمية وتوزيع الدخل.

تغير الفقر بين تاريخين 1 و 2 (مثلاً) قد يكون محللاً كما يلي:

$$P_1 - P_2 = \underbrace{G(1,2,r)}_{\text{إسهام التنمية}} + \underbrace{D(1,2,r)}_{\text{إسهام إعادة التوزيع}} + \underbrace{R(1,2,r)}_{\text{البواقي}} \quad (8)$$

رافايون و هيبى " (1991) " Ravallion et Huppi > اولا شرح الأهمية النسبية للتغيرات الثابتة لداخل القطاعات بمعارضة التغيرات بين القطاعات, كالتى تتعلق بتحويلات المجتمع أو اليد العاملة بين مختلف القطاعات.

نضع P_{it} قياس الفقر FGT للقطاع i الذي يحتوي على النسبة n_i من السكان في الزمن t , بشرط أنه يوجد m قطاع لهذا النوع وأن $t = 1, 2$, سهل المراقبة حيث⁽¹⁾:

$$(9) \quad P_2 - P_1 = \sum_i (P_{i2} - P_{i1}) * n_{i1} + \sum_i (n_{i2} - n_{i1}) * P_{i1} + \sum_i (P_{i2} - P_{i1}) * (n_{i2} - n_{i1})$$

عملية التفاعل عملية تحول السكان عملية بين القطاعات

بما أن كل إجمال منجز لـ $i = 1, 2 \dots m$, في " عملية بين القطاعات " فإننا نعود إلى إسهام تبديلات الفقر إلى داخل القطاع. لأننا نحافظ على نسب السكان المتضمنة في كل قطاع لمستوى ثابت لفترة

¹ Mustafa Babiker. Impacts of Public Policy on Poverty in Arab Countries: Review of the CGE Literature. Arab Planning Institute. Kuwait 2001. P12.

الفصل الثاني وسائل قياس الفقر في الجزائر

الأساس، بينما في " عملية تحويل السكان " نظهر قياس الفقر للفترة الأولى التي كانت مصغرة من طرف مختلف التبديلات من جانب السكان في كل قطاع بين هذه الفترة والفترة الثانية. و"عملية التفاعل " هي تواجد احتمالي للارتباط بين الأرباح القطاعية وتحويلات السكان؛ ونظهر رمزه إذا كان للسكان اتجاه أو لا لتحويله نحو القطاعات التي تتصف بضعف الفقر.

لا نهدف وراء هذا العمل إلى تحليل الفقر بين فترتين، لكن بالأحرى كيفية التحليل عبر الأفواج المكونة للمجتمع.

الغرض يسمح بوضع سياسات الحد من الفقر بأقل تكلفة. فالسلسلة الأولى لقواعد الهدف مدركة تتبع فرضية أن الميزات الناتجة لقياسات الدخل مقسمة بالتساوي بين كل أعضاء الفوج الصغير الملاحظ، أي أن زيادة الدخل موزعة بصورة متساوية؛ وأن الفقراء يحصلون إذن على ميزات كبيرة نسبياً. في هذه الحالة، إذا كان الهدف هو إرجاع P_α إلى أدنى قيمة على المستوى الوطني، فالخصائص يمكن أن تكون مثبتة حسب قيم $P_{j,\alpha-1}$.

حيث z تعود إلى الصنف المعين. حينئذ $\alpha=1$ ، إذن $\alpha-1=0$ ، المؤشر المعين المناسب هو P_0 ، فإذا بقي الغرض P_2 هو قيمة دنيا للمستوى الوطني، إذن الأصناف يجب أن تكون مرتبة حسب P_1 ؛ وإذا كان الهدف P_3 ، إذن المؤشر المعين هو P_2 وهكذا.

2. مؤشرات التفاوت

منذ وقت بعيد والإحصائيون يهتمون بالحصول على قياس رقمي سهل، والذي يبين درجة التفاوت الكلية الحالية في توزيع الدخل.

الفصل الثالث وسائل قياس الفقر في الجزائر

فكل القياسات الإحصائية الكلاسيكية، منها التباين، معامل التباين، الانحراف المعياري تعرف كل مرة بعض النقائص. وإلا لماذا الإحصائيون والاقتصاديون هم احتمالياً يعودون إلى الموازنات التوزيعية أو المعيارية.

فالمحاسبة الوطنية ترجع ضمناً إلى جانب الدخل لسنة الأساس كصيغة للموازنة لحساب معدل التنمية. ففي قياس الناتج الوطني الخام " (Produit National Brut) P N B ، الإحصائيون لا يجزؤون الدخل إلى أفواج من المدخول المختلفة، فهم يضعون حداً لقياس مجموعة الدخل لمجموع السكان. وهكذا للقياس الإجمالي، فإذا حصل 20% من العائلات الغنية على نصف الدخل لسنة الأساس، فإن تعاقب دخلهم مرجح لـ 50% في حساب معدل النمو الخاص بـ P N B للمجتمع.

ومن بين القياسات المعيارية للتفاوت التي تعطي أكثر ما يمكن لوزن الرفاهية للأفراد الأكثر فقراً تظهر مؤشرات **جيني Gini** " " و **أتكينسون Atkinson** ". واستخدام هذه القياسات، قد يسمح بتعديل قياس نمو PNB للأخذ بحساب التفاوت.

1.2. مؤشرات جيني " Gini "

مؤشر جيني يساوي إلى المجال الإجمالي المنحصر بين منحنى لورانز " Lorenz " والمنصف:

$$G = \frac{1}{n^2} \sum_{k=1}^n y_k (2k - n - 1) \quad (10)$$

مع G ينحصر بين 0 و $n/(n-1)$.

الفصل الثالث وسائل قياس الفقر في الجزائر

2.2. مؤشر أس جيني " S-Cini "

هذا المؤشر غير قابل للتحليل بين الأفواج لكن قابل للتحليل بين مصادر الدخل أو أنواع الإنفاقات. بشكل متقطع, فمؤشر جيني المعمم I_p يمكن كتابته على الشكل التالي⁽¹⁾:

$$I_p = \frac{\mu - \zeta_p}{\mu} \quad \text{حيث} \quad \zeta_p = \sum_{h=1}^H \frac{[(V_h)^\rho - (V_h + 1)^\rho]}{[V_1]^\rho} W_h \quad \text{و} \quad V_h = \sum_{i=h}^H W_i \quad (11)$$

حيث μ تبين متوسط الدخل- الإنفاقات, W_h و V_h تبين على التوالي وزن ومستوى الدخل أو إنفاق العائلة أو الفرد. المعلمة p تبين مستوى التفاوت وهي مرتفعة.

3.2. مؤشر أتكينسون " Atkinson "

على عكس مؤشر جيني, فمؤشر أتكينسون قابل للتحليل بين الأفواج السوسيو-اقتصادية. هذا المؤشر للتفاوت, I_E , يمكن كتابته على الشكل التالي⁽²⁾:

$$I_E = \frac{\mu - \zeta_E}{\mu^g} \quad (12)$$

حيث

$$\zeta_E = \frac{1}{1-E} \frac{\sum_{h=1}^H W_h (y_h)^{1-E}}{\sum_{h=1}^H W_h} \rightarrow E \neq 1 \cup E \geq 0$$

$$\zeta_E = \frac{1}{\sum_{h=1}^H W_h} \sum_{h=1}^H W_h \ln(y_h) \rightarrow E = 1$$

((13))

حيث μ تبين المتوسط الجديد للدخل أو الإنفاقات, W_h و y_h تبين على التوالي وزن ومستوى الدخل أو استهلاك العائلة أو الفرد.

¹ Anselme ADEGBIDI, Michel AHOHOUNKPANZON et autres. Profil de pauvreté et d'inégalité au Bénin. Cahier de recherche No : 00-01. Université Laval. CRÉFA 1999. P26,

² Samuel Fambon, Aloysius Ajab Amin et autres. Pauvreté et répartition des revenus au Cameroun durant les années

1990. cahier de recherche N° 01-06 du CREFA. Uni Laval, Canada. Mai 2001. P98,

الفصل الثاني وسائل قياس الفقر في الجزائر

المعلمة E تبين مستوى التفاوت للمجتمع. فاختياره قد يكون مناسباً لتفادي المشاكل التي تحصل عند تحويلات الأغنياء نحو الفقراء في رؤية لضمان عدالة كبيرة، وبتكلفة فعالية أقل.

أتكينسون (1970) انتقد مؤشرات التفاوت السالفة الذكر التي نقول أنها كانت مفعولة لتحديد كمية الفرق بين تفاوت توزيعين. فالعكس بالنسبة للاقتصاديين، حيث هو دائماً هام جداً للحصول على ترتيب نظامي للتوزيعات قبل الحصول على الموافقة على مقارنة الرفاهية الاجتماعية وعلى هذا التفاوت. هذا على أننا نقوم فيما بعد بمقارنة منحنيات لورنز " Lorenz " عوض أن نقارن قيم مؤشرات التفاوت.

4.2. مؤشر التفاوت القابل للتحليل

هناك غالباً هدفاً متفقاً عليه؛ هو شرح التفاوت المجمع لبعض التوزيعات في توزيع واحد لهذا التفاوت في صور أفواج سوسيو-اقتصادية (تفاوت " داخل الأفواج " وتفاوت " بين الأفواج "). حيث هناك قسم مؤشرات التفاوت النسبي يظهر أنه نافع لهذا النمط الواجب، وهو قسم مؤشرات التفاوت القابلة للتحليل. تبرز معطياته في صورة دوال الرفاهية الاجتماعية، لكن هذا التمرين يكون أقل بدهة على غرار ما هو في حالة أقسام التفاوت المعتبرة حتى الآن. ولتبسيط الكل، نستطيع إظهار هذه المؤشرات القابلة للتحليل كأنها مؤشرات معممة $I(\theta)^{(1)}$,

¹ Ali Abdel Gadir Ali. Poverty in the Arab Region: A Selective Review. Arab Planning Institute. Kuwait 2001. P7

Paul MAKDISSI. Que pouvons-nous apprendre. des profils de pauvreté canadiens? L'Actualité économique, Revue d'analyse économique, vol. 78, no 2, Université de Sherbrooke 2002. P.276

الفصل الثاني وسائل قياس الفقر في الجزائر

$$(14) \quad I(\theta) = \begin{cases} \frac{1}{\theta(\theta-1)} \int_0^1 \frac{Q(p)}{\mu} dp - 1, & \text{si } \theta \neq 0,1 \\ \int_0^1 \log \frac{\mu}{Q(p)} dp, & \text{si } \theta = 0 \\ \int_0^1 \frac{Q(p)}{\mu} \log \frac{Q(p)}{\mu} dp, & \text{si } \theta = 1 \end{cases}$$

مع θ ، معلمة الحساسية؛ كما أن θ موجبة، حيث كلما كان مؤشر التعميم حساساً في اختلافات الدخل الأعلى في التوزيع؛ كلما كانت θ سالبة، وكلما كان المؤشر حساساً لاختلافات الدخل في أسفل التوزيع.

في هذا الموضوع، نهتم بإثارة بعض الحالات التفصيلية للمعادلة (14). أولاً، إذا بدلنا θ بـ $1-\theta$ (مع $\theta \leq 1$) و $I(\theta)$ تعادل عائلة مؤشرات أتكينسون). فهنا نريد القول أنه إذا أظهر مؤشر أتكينسون $I(E)$ تفاوتاً كبيراً في التوزيع A بالنسبة للتوزيع B ($I_A(E) > I_B(E)$) إذن المؤشر $I(\theta)$ مع $\theta = 1-E$ يظهر أيضاً تفاوتاً كبيراً في A على عكس B ($I_A(\theta) > I_B(\theta)$). ثانياً، إذا كانت $I(\theta=0)$ تبين الانحراف اللوغاريتمي، فإن $I(\theta=2)$ هي نصف مربع معاملات التغير.

نفترض أنه من الممكن تقسيم المجتمع إلى K فوج صغير بتبادل خاص، $k = 1, \dots, K$. فالمؤشرات لنفس الشكل في المعادلة (13) قد تكون محللة بالصيغة التالية⁽¹⁾:

$$(15) \quad I(\theta) = \sum_{k=1}^K \phi(k) \frac{\mu(k)}{\mu} I(k; \theta) + \bar{I}(\theta)$$

inégalité inter-groupe *inégalité inter-groupes*

¹ Mustafa Babiker. Impacts of Public Policy on Poverty in Arab Countries: Review of the CGE Literature. Arab Planning Institute. Kuwait 2001. P.22

الفصل الثالث وسائل قياس الفقر في الجزائر

حيث $\Phi(k)$ هي نصيب السكان الذي يوجد في الفوج الصغير k , $\mu(k)$ مسد توي المعيشة لنفس الفوج الصغير k , $I(k; \theta)$ هي قياس التفاوت. المصطلح الأول في المعادلة (15) قد يكون مترجماً كمجموع مرجح للتفاوت داخل الفوج. و $\bar{I}(\theta)$ هي التفاوت الكلي، أو تفاوت المجمع، فإذا كان كل فرد للفوج الصغير k يمد مستوى المعيشة المتوسط $\mu(k)$ لفوجه الصافي (التفاوت داخل الفوج إذن يكون مقصي): نستطيع إذن ترجمته على أنه مساهمة التفاوت داخل الأفواج للتفاوت الكلي. كل مرة لا يوجد إلا $\theta = 0$ على أن إسهامات التفاوت داخل الفوج لا تتعلق بمستوى المعيشة في هذه الأفواج؛ والمصطلحات $I(k; \theta)$ هي إذن متزنة تماماً من طرف المجتمع نفسه. وبوجه آخر، التفاوت داخل الفوج متزن من طرف متغيرات الوزن التي تتعلق بمستوى المعيشة المتوسط في كل فوج صغير k .

3. المنحنيات

1.3. منحنيات المؤشرات FGT

حيث FGT مؤشر يأخذ بعين الاعتبار عدد الفقراء، شدة الفقر وفجوة الفقر وسمي كذلك نسبةً إلى Foster , Gréer et Thorbeck 1984. منحني المؤشرات FGT يعطي المؤشرات P_α على شكل حدود الفقر ذات المعلمة α .

في هذا الجزء، منحنيات المؤشرات FGT مرسومة لكل من القيم الثلاث (0, 1, 2) للمعلمة α وتعطي في كل حالة قيمة المؤشر FGT في شكل حدود الفقر. فعندما تكون المعلمة ألفا تساوي الصفر ($\alpha = 0$) فإن مقارنة منحنيين تبين أن المنحنى الواقع تحت المجال للدرجة الأولى للفقر هي التي في الأسفل. هذه السيطرة العرضية من الدرجة

الفصل الثاني وسائل قياس الفقر في الجزائر
الثانية إذا كانت المعلمة ألفا تساوي الواحد ($\alpha = 1$) ثم الدرجة الثالثة إذا كانت ألفا تساوي اثنان ($\alpha = 2$).

2.3. منحنيات CPG

منحنى $CPG(P; Z)$ تبين الجمع المتوسط لهوة الفقر للحد Z مثبت لـ $\% P \times 100$ أي الأفراد الأكثر فقراً نسبةً للعدد الكلي للأفراد، وهي تخص المتغير P والمعلمة Z :

أما منحنى CPG فيعطى بالصيغة التالية:

$$(16) \quad CPG(p, Z) = \frac{\sum_{h=1}^H W_h \cdot (Z - y_h) \cdot I(y_h \leq Z) \cdot I(y_h \leq Q(p))}{\sum_{h=1}^H W_h}$$

حيث I تبين قيمة الدليل التي تكون 1 أو 0 حسب ما سبق. المؤشر الرقمي P_0 للفقر مبين من طرف الكونتيل ($Q(p_0) = Z$). وهو يوافق المحور الأفقي P_0 للنقطة الأولى A_t للمنحنى $CPG(P_0; Z_0)$ لأن المتغير الذي يأخذ في الحساب هو النسبة P ، والحد Z_0 يكون ثابتاً. ويمكن ملاحظة ما يلي:

من أجل $(C.G.P \geq p_0)$ $Q(p) \geq Q(p_0) = Z_0$; تكون قيمة $CPG(p_0; Z_0)$ ثابتة وتساوي إلى⁽¹⁾:

$$CPG(p_0; Z_0) = \frac{\sum_{h=1}^H W_h (Z_0 - y_h) \cdot I(y_h \leq Z)}{\sum_{h=1}^H W_h} = Z_0 P^1(Z_0)$$

حيث $P^1(Z_0)$ هي مؤشر FGT مع المعلمة $\alpha = 1$. بمعنى آخر $CPG(p_0; Z_0)$ هي القناة المتوسطة للفقر.

¹ Anselme ADEGBIDI, Michel AHOHOUNKPANZON et autres. Profil de pauvreté et d'inégalité au Bénin. Cahier de recherche No : 00-01. Université Laval. CRÉFA 1999. P31.

الفصل الثاني وسائل قياس الفقر في الجزائر

منحنيات CPG تخدم أيضاً منافع اختبار بعض أقسام مؤشرات الفقر خاصة تلك التي تراعي مبدأ التحويلات من النوع دالتون Dalton (الأكثر فقراً للأكثر غناً), حيث نستطيع الإشارة من بينها إلى مؤشرات .FGT

نقول أخيراً أن المجال محدداً من طرف منحنى CPG وأن الجزء يجمع الأصل للمخطط الأول لمنحنى CPG وهي كذلك قوية بالنسبة لتفاوت الفقراء وهي مسجلة. كما أن منحنيات CPG لا ترد إذن لإدراك التفاوت لغير الفقراء.

4. تحليل الفقر

إن تعريف الفقر سهل في جانبه النظري بالنسبة للجانب التجريبي ويمكن تحقيقه انطلاقاً من المعلومات المحصل عليها عن طريق التحقيق حول العائلات, حيث توجد ثلاث مراحل لعمل هذا:

- تعريف موافق لمؤشر الرفاهية (قياس مستوى المعيشة).
- تعريف خط الفقر, أي لقيمة قياس الرفاهية التي تفصل الفقراء من غير الفقراء.
- تعريف مؤشر يضبط مختلف أبعاد الفقر.

1.4. مؤشر الرفاهية " bien-être " ⁽¹⁾

مهما كان المجتمع ضخم, فإن دراسة الفقر هي دراسة أفراد هذا المجتمع الذين هم في مستوى معيشي متدني. قبل بدء كل دراسة حول الفقر, هناك سؤال جوهري يطرح نفسه وهو معرفة من هم الذين نريد القيام بدراسة مستوى معيشتهم ؟ هل هم الأفراد أم أفواج من الأفراد (العائلات) ؟ نقوم بتحقيق ذو أهداف دقيقة, فنستطيع قياس إما مستوى معيشة العائلات, وإما الأفراد. فقياس الرفاهية للمستوى الفردي مفضل في القياس أين الفرد هو المستفيد الرئيسي للسلع المستهلكة وخاصة أن هذا التصرف يسمح باختبار سؤال مهماً جداً في بعض الجهات لمعرفة: توزيع الموارد على مستوى العائلات. بالرغم من هذه الإمتيازات المختلفة, نفضل عموماً جمع المعطيات على مستوى العائلات. هذا العمل على مستوى الأفراد يقتضي العديد من الموارد. وكذا عدد من السلع والخدمات المستهلكة من طرف العائلات ليس من السهل تخصيصها لعدد الأفراد. وأيضاً بعض السلع ذات طبيعة عمومية. وعموماً, تتبع الهدف من معظم تحقیقات

¹ ORGANISATION INTERNATIONALE DU TRAVAIL.. EQUIPE ULTIIDISCIPLINAIRE POUR L'AFRIQUE CENTRALE. PROFIL DE PAUVRETE EN SAO TOME PRINCIPE 2000. 2001. P23.

الفصل الثاني وسائل قياس الفقر في الجزائر

الاقتصاد الجزئي، فمستوى المعيشة عادةً مقاساً على مستوى العائلة.

عملياً، تفضل القياسات النقدية المعتمدة على الإنفاقات أو الدخل، لأن هناك إتاحةً وإمكانية للمعطيات الضرورية. فهي معطاة كالعديد من جوانب الرفاهية وقد تكون معبر عنها بالمعنى النقدي؛ فالقياسات النقدية تكون كاملة نسبياً عندما يكون عدد السلع والخدمات مغطى من طرف التحقيق حول العائلات. وهناك ميزة أخرى لهذه القياسات المتمثلة في ماهية المتغيرات الوحيدة البعد المستمرة التي قد تسمح بوصف العائلات بمعنى الرفاهية. وفي كل مرة، هذه القياسات تحتوي مساوئ لمعرفة بعض جوانب الرفاهية (منها تحقيق مختلف الحاجات الأساسية كالتعليم والخدمات الصحية) فقد لا تكون سهلةً للقياس بالمعنى النقدي.

أما في قياس الرفاهية بالمعنى النقدي، فالعديد من المتغيرات قد تكون مستخدمة، خاصة الدخل الكلية والإنفاقات الكلية للعائلات. فاستخدام قياس الرفاهية مؤسس على الإنفاق وهذا في حالتين: أولاً، نظرية الدخل الدائم التي تركز على أن الانفاقات هي أحسن مقارنة للدخول في المدى الطويل، أي المستوى المعيشة للمدى الطويل، ثانياً، يمكن القول أن الإنفاقات مقاسة بدقة كبيرة على غرار الدخل، خاصة في الحالة أين يوجد نصيب مهم من المدخول من مصادر غير مصرح بها.

في الأعمال النسبية لقياس الرفاهية، هناك قياسين آخرين نقديين قد يكونان مستخدمين أكثر مما أشير إليه سابقاً، هما الانفاقات الغذائية ونسبة الانفاقات الكلية المخصصة للغذاء. حيث توجد صعوبات بالغة لقياس الإنفاقات غير الغذائية على عكس الانفاقات الغذائية.

الفصل الثالث وسائل قياس الفقر في الجزائر

والمبدأ السيئ يتمثل في أن الاختلافات في الانفاقات غير الغذائية بين العائلات ليست مأخوذة بعين الاعتبار، فهي ليست نسبية للانفاقات الغذائية بصفة عامة.

استخدام نسبة الانفاقات الكلية المخصصة للغذاء مهمة مسندة إلى قانون **أنغل** " Engel " الذي يوضح أن نسبة الانفاقات ممنوحة للغذاء المنخفض لأن الانفاقات الكلية تزداد. أما سلبه يتمثل في أن هذا القياس يعود على صحة قانون أنغل. بدون اختبار سابق لهذا الأخير.

بصفة عامة، من الأفضل استخدام الانفاقات الكلية للعائلات كأساس لقياس مستوى المعيشة. لكن استخدامه يستدعي تحفظات منهجية. خاصة تصحيحين قد يكونا معمولين للأخذ في الحساب الاختلافات في حاجات العائلات.

هنا، مختلف العائلات تقع في واجهة الأسعار المختلفة، وفي حقيقة الأمر أنها واقعة في جهات مختلفة أو أنها كانت موجودة من طرف المحققين لأزمة مختلفة. في هذا المقام، من الضروري إقامة مؤشر السعر، حيث يأخذ في الحساب متغيرات زمنية ومكانية للأسعار. أي مؤشر للسعر يسمح بإيضاح انفاقات العائلات بالنسبة لجهة معينة وفترة المرجع.

من جهة أخرى، العائلات تختلف حسب حجمها وتركيبها. هذه الاختلافات قد تكون مأخوذة بعين الاعتبار في قسمة الانفاقات الكلية للعائلات من طرف قياس الحجم لهذه الأخيرة. وللعمل ببساطة، يكفي استخدام حجم العائلة كأساس لحساب الانفاقات الكلية لكل فرد. والصعوبة لهذا الوجه من الحساب هي أنها لا تأخذ في الحساب أن أولاد العائلة من المحتمل لهم حاجات أقل من البالغين في نفس

الفصل الثاني وسائل قياس الفقر في الجزائر

العائلة وكذا لا تأخذ في الحساب الاقتصاديات السلمية على أن الفرد قد يستوعب في العائلة. في هذا المجال، هناك حل يتمثل في حساب قياس حجم العائلة في معنى تكافؤ الراشدين، حيث صيغة تكافؤ الراشد مستخدمة لموازنة كل أعضاء العائلات حسب عمر الأفراد. هذا ما هو معمول به في هذه الدراسة.

2.4. خط الفقر La ligne de pauvreté

لما يكون قياس الرفاهية ممكن، يجب تحديد خط الفقر. فهنا، تحليل الفقر في أي بلد يتطلب إقرار خط الفقر الذي يفرق بين الفقراء وغير الفقراء، والذي يستخدم في التقرير مع مؤشرات الرفاهية. حيث توجد دراستين لبناء خط الفقر، الدراسة المطلقة والدراسة النسبية:

خط الفقر النسبي هو كلياً محدد من طرف توزيع الانفاقات. من أجل y ، نقرر خط الفقر كنسبة كيفية والاختيار المسبق للسكان الذين يقومون بهذه الانفاقات. من أجل دراسة الفقر في غانا مثلاً. بوتينق وآل (1989) استخدموا طريقة أخرى التي تسند إلى بناء حد الفقر كنسبة كيفية واختيار مسبق للانفاقات المتوسطة. فحد الفقر يبنى على أساس دراسة نسبية قد ترى إذن العديد من القيم الممكنة وفي هذه الشروط قد لا تمون جميع المقارنات المنسقة لقياس الفقر. أما خط الفقر المطلق غالباً يركز على الحاجات الغذائية الأدنى المحققة، التي تترجم إلى أقل انفاقات غذائية. والتي قد تضيف قفة السلع غير الغذائية التي منها نحكم أنه يحقق أقل الحاجات الأساسية. فحد الفقر يبنى على أساس الدراسة المطلقة بقيمة ثابتة. وهذه الدراسة مقبولة بكثرة، وسهلة الفهم وتتطلب التصنيف أو عرض العائلات حسب مستوى دخلهم أو استهلاكهم.

الفصل الثاني وسائل قياس الفقر في الجزائر

في الثقافة الحالية، توجد طريقتين رئيسيتين تستخدمان بسهولة لتقدير خط الفقر المطلق: الطريقة المركزة على تحقيق الحاجات الغذائية (الحريات) (FEI) وطريقة تكاليف الحاجات الأساسية (CBN).

1.2.4. طريقة استهلاك الطاقة الغذائية " " Food Energy Intake (FEI)

هذه الطريقة لحساب خط الفقر توضح التكلفة الضرورية لبلوغ مستوى التحديد المسبق لاستهلاك الطاقة الغذائية. حيث توجد العديد من الأوجه لتقدير التكلفة الكلية اللازمة لبلوغ هذا المستوى من استهلاك الطاقة الغذائية. فالإجراء السائد هو عمل انحدار (régression) لتكلفة قفة الأغذية المستهلكة لكل عائلة على التكافؤ في الحريات أو الطاقة الغذائية المشتقة من قفة الأغذية. ثم نبحت عن كلفة شراء قفة الأغذية التي تعتبر كافيةً. وامتصاص الطاقة هو قيمة سابقة التحديد معبر عنها في معنى الحريات المكافئة. هناك إجراء آخر يتمثل في أخذ شبه عينة من العائلات التي لها إنفاقات كلية قريبة لمستوى الحريات المطلوبة وحساب متوسطها العادي.

فطريقة FEI قد تمون تلقائياً الانفاقات الكلية الموجودة من طرف مستوى الانفاقات الغذائية التي تسمح باستهلاك كمية الحريات اللازمة. لأن هذه الانفاقات تشكل متغير مستقل في معادلة الانحدار. في هذه الشروط، لمستوى معطى من الحريات، ندرك فوراً الانفاقات الكلية المتطابقة.

2.2.4. طريقة تكاليف الحاجات الأساسية " " Cost of Basic Needs (CBN) (1)

حساب خط الفقر بالتركيز على الحاجات الأساسية ليست طريقة جديدة في الثقافة. فهذه الدراسة مستخرجة من أعمال **رونترى (Rowntree)** - (1901)، الذي حاول إقامة خط الفقر في تعريف قفة الحاجات الأساسية لدراسة الفقر في **يورك " York "** منذ ذلك

¹ مجلة الاقتصاد والمناجمنت، منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، رقم 2، مارس 2003. ص 9.

الفصل الثالث وسائل قياس الفقر في الجزائر

الوقت, هذه الدراسة كانت مطبقة في العديد من أعمال البحث. كلما كان العمل على المخطط التصوري, فإن تعريف الحاجات الضرورية يبقى غامضاً وأن هذا التصور صعب الإصلاح مع نظرية متغيرة للاختيار, حيث أن طريقة FEI تبقى السائدة في أعمال البحث الحديثة.

الطريقة المقترحة من طرف **رافايون " Ravallion "** و **بيداني " Bidani "** (1994) تركز أولاً على حساب خط الفقر الغذائي انطلاقاً من قفة الأغذية الأساسية وتقدر تبعاً لدالة أنقل (Engel) للانفاقات الغذائية بانحدار نصيب الأغذية على لوغاريتم الانفاقات الغذائية, نأخذ في الحساب الاختلافات في حجم وتركيب العائلات والمتغيرات الخارجية الأخرى. رافايون و بيدلني (1994) كانا مقارنين ومميزين لطريقتي إنشاء خطوط الفقر باستخدام معطيات أندنوسيا, واستنتجا أن طريقة تكاليف الحاجات الأساسية (CBN) تعرض صورة الفقر الثابتة والشديدة.

وفي هذه الدراسة, نستخدم كلتا الطريقتين المعروضتين لبناء خط الفقر في الجزائر.

فمهما تكن الطريقة المستخدمة لبناء حد الفقر, يدخل في الحساب أن خط الفقر يسمح بالفصل بين الفقراء وغير الفقراء, فالفصل قد يتغير حسب المنهجية المتبعة. وفي هذه الشروط, يجب إجراء تحليل الحساسية لنكون متأكدين أن تأثير ونزعة الفقر ليست ظلاماً مجرى من طرف تغيير بسيط على مستوى خط الفقر.

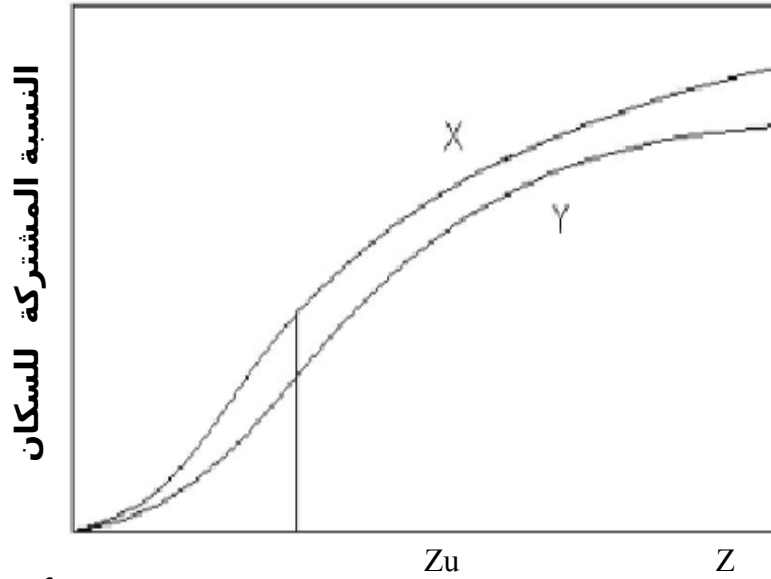
3.4. تحليل الحساسية

نتائج التحليل ستكون نافعة للتعريف الملائم للأفواج المحددة إزاء الاستفادة من العمليات الأولية. في حين يمكن أن تكون هذه النتائج حساسة في اختيار حد الفقر. مع العلم أن تحديد خط الفقر هو الهدف, فيجب تفحص إذا كانت نتائج هذه المقارنات شديدة في تغير خط الفقر. فالتحقق من شدة خط الفقر المختار هو لاختبار التوزيع المشترك لمستوى معيشة الأفراد المدروسين. نفترض فوجين من

الفصل الثاني وسائل قياس الفقر في الجزائر

الأفراد X و Y , ونهت م أولاً بالفوج X . ف إذا كان كل أفراد الفوج X منتظمين بصورة متزايدة حسب مستوى معيشتهم, فمن الممكن اختبار العلاقة بين مستوى المعيشة المعطى ونسبة السكان للفوج X الذين لهم مستوى معيشة أقل أو يساوي هذا المستوى. وبياناً, نستطيع عرض هذه العلاقة بالتوزيع المشترك لـ X , مثل ما هو في الشكل التالي:

شكل 1: منحنى تأثير الفقر.



نعيد نفس العمل مع الفوج Y الذي يعرض الأقل فقراً من الفوج X حسب اختبار المؤشر P_α المعطى, والشكل رقم 1 يعطي لنا أيضاً توزيعه المشترك.

ولتكون السيطرة من الدرجة الأولى, يجب أن يكون منحنى الفوج Y دائماً تحت منحنى الفوج X , كما هو مبين في الشكل رقم 1. فهذه الملاحظة تظهر أنه مهما كان حد الفقر $(y_1 \leq Z \leq y_n)$ ومهما تكن قيمة α ($\alpha \geq 0$), فإن الفوج X دائماً أكثر فقراً من الفوج Y . وفي هذه الحالة, النتيجة محرزة وقوية (رافايون 1996).

أما إذا تقاطعا المنحنيين, فتكون لدينا وضعيةً جد معقدة ومعيار السيطرة من الدرجة الأولى لا يراعى مهما كانت $y_1 \leq Z \leq y_n$. في حين

الفصل الثاني وسائل قياس الفقر في الجزائر

من الممكن دائماً أن السيطرة من الدرجة الأولى تكون محققةً لكل خطوط الفقر الواقعة بين أقل حد ممكن ($Z = Z_1$) والحد الأعلى ($Z = Z_u$). وفي هذه الشروط، يسمح لبعض المنحنيات أن تقطع منحنيات أخرى في القيمة Y_i الأقل من Z_1 ، أو الأكبر من Z_u ؛ وفي هذه الحالة، نتيجة المقارنة لأي منها ستبقى شديدةً. من جهة أخرى، إذا قطعت بعض المنحنيات منحنيات أخرى بين Z_i و Z_u في مستوى y_i ($Z_i < y_i < Z_u$)، فهذه الحالة المقارنة ليست شديدةً وقد تكون حساسةً في اختيار خط الفقر. إذا وقعنا في أي وضعية، قد نستطيع استخدام معيار أقل شدة والمتمثل في السيطرة من الدرجة الثانية والتي تتبع تكامل منحنيين حتى أعلى خط ممكن. هذا التكامل يسمى " **منحنى عجز الفقر** " ⁽¹⁾.

وفي مختلف خطوط الفقر في المجال المعروض، يكون أحد المنحنيات دائماً أعلى من الآخر، فهذا يستلزم تحقيق خاصية السيطرة من الدرجة الثانية. وفي هذه الشروط، بعض أنواع مقارنات الفقر شديدة، أي غير حساسة في اختيار خط الفقر في المجال المعروض. وهذا لا يكون دائماً محققاً لمقارنات المؤشر P_0 : فالسيطرة من الدرجة الثانية لا تستلزم دائماً السيطرة من الدرجة الأولى. ومختلف هذه الأدوات التي قمنا بعرضها قد تكون مستخدمةً لمقارنة الفقر بين مختلف أفواج المجتمع لفترة زمنية معطاة.

¹ Samuel Fambon, Aloysius Ajab Amin et autres. Pauvreté et répartition des revenus au Cameroun durant les années

1990. cahier de recherche N° 01-06 du CREFA. Uni Laval, Canada. Mai 2001. P27.

الفصل الثاني وسائل قياس الفقر في الجزائر

5. إنشاء خط الفقر في الجزائر

في هذه الدراسة, ينشأ خط الفقر أولاً حسب طريقة FEI ثم طريقة CBN.

1.5. طريقة FEI¹

هناك دراستين معتمدين لتحديد خط الفقر بطريقة FEI: الطريقة المعلمية (l'approche paramétrique) والطريقة غير المعلمية (non paramétrique).

أ. الطريقة المعلمية

الفقر الغذائي قد يكون معرف كشرط لنقص الوسائل من أجل إدراك التغذية المناسبة. في القياس حيث التغذية نموذج مركب من العديد من البروتينات, الفيتامينات والمكونات المعدنية, وتعتبر العائلة فقيرة إذا كانت غير قادرة على تموين أعضائها بالإعانة الغذائية المطلوبة من الحبريات. وفي إطار هذه الدراسة, خط الفقر الغذائي المستخدم المتعلق بأقل إنفاق غذائي ضروري لتحقيق الحاجات اليومية بالحبريات, المقدر من طرف المنظمة العالمية للصحة (OMS) بـ 2100 حريرة/يوم بالنسبة للجزائر.

لتكن X_j الانفاقات الغذائية و C_j استهلاك الحبريات من طرف العائلة j , هذان الاثنان يكونان معبر عنهما بتكافؤ بالغ. ودالة تكلفة الحبريات معطاة بـ:

$$\ln X_j = a + bC_j + V_j \quad (17)$$

حيث: a و b المعالم المقدرة و V_j هو الخطأ العشوائي.
معادلة الانحدار المقدرة معطاة بـ⁽²⁾:

¹ Samuel Fambon, Aloysius Ajab Amin et autres. Pauvreté et répartition des revenus au Cameroun durant les années 1990. cahier de recherche N° 01-06 du CREFA. Uni Laval, Canada. Mai 2001. PP 31-38.

² Samuel Fambon, Aloysius Ajab Amin et autres. Pauvreté et répartition des revenus au Cameroun durant les années

الفصل الثاني وسائل قياس الفقر في الجزائر

(18)

$$\ln X_j = \hat{a} + \hat{b}C_j$$

انطلاقاً من المعادلة (18)، خط الفقر الغذائي النقدي يحدد بالصيغة:

(19)

$$Z = e^{(\hat{a} + 2100\hat{b})}$$

حيث: \hat{a} و \hat{b} يمثلان المعاملات المقدرة لـ a و b في المعادلة (17)؛ e تمثل أساس اللوغاريتم الطبيعي.

التخصيص نصف-لوغاريتمي للمعادلة (17) يفترض أنه إذا ارتفعت الانفاقات الغذائية، استهلاك الحريات يزداد بالتناقص النسبي. بمعنى آخر، لأن المستهلكين ينفقون أكثر على الغذاء، فهم يفضلون شراء أغذية غنية بالحريات. هذا يستلزم علاقة عكسية بين استهلاك الحريات والمقادير المناظرة لمرونة الانفاقات الحربية.

في المعادلة (17)، نستخدم الإنفاق الغذائي كمتغير تابع عوض الإنفاق الكلي أو الدخل الكلي، حيث هو جد ضعيف في القياس.

هذه الطريقة لحساب خط الفقر ليست صحيحة كما لو أنها تخص فوج العائلات الذين لهم تفضيلات غذائية متطابقة وممكنة التحقيق من جانب الأسعار المنتظمة. حسب هذه الفرضية، نستخدم المعادلة (8) لتقدير مختلف خطوط الفقر الغذائي في الطبقات (الجهات) المحددة في التحقيق حول استهلاك العائلات وفي الأفواج السوسيو-اقتصادية.

ب . الدراسة الاملعية

كما رأينا سابقاً، طريقة FEI تسمح بتقدير مجموع الانفاقات الغذائية الضرورية لاستهلاك مستوى معين من الحريات المعطاة.

الفصل الثاني وسائل قياس الفقر في الجزائر

المشكل هو مستوى الحريات المستهلكة، هناك تغيراً جوهرياً نموذجياً لمجموع الانفاقات الملاحظة.

لا نعرف كيف نترجم هذا التغير. هل يعود لمشكل القياس ؟ هل يعود لاختلافات الذوق أو التفضيلات ؟ هل يعود إلى مختلف الحاجات التي لم نأخذها في الحساب ؟

لحساب مجموع الانفاقات المنتظرة (التي تعطي تغير الانفاقات الملاحظة كما ينبغي)، نستطيع تقدير قيمة المعاملات للانحدار الباراميتري الذي يربط الانفاقات باستهلاك الحريات كما فعلناه سابقاً. الانحدار غالباً يكون صادراً على شكل لوغاريتم خطي أو تربيعي. في حين أن هذا التخصيص الباراميتري يفترض أن العلاقة بين الانفاقات واستهلاك الحريات معروفة من طرف المحلل (المحقق) حتى القيم الباراميتري غير المعروفة. هذا ليس صحيحاً دائماً، خاصة تلك التي هي بعيدة عن إدراك مستوى استهلاك الحريات المستهلكة (مثلاً الطرف الأعلى والأسفل لتوزيع الانفاقات الاستهلاكية على الحريات). في أي حالة، الإجراء المتخذ في الخروج أن خط الفقر المقدر لبعده الانفاقات يكون معيناً من طرف حضور النقاط الشاذة التي هي بعيدة عن المجال المعني (للمجال المدروس) لأقل مستوى من استهلاك الحريات. سينتج هكذا مقدرًا منحازاً " لخط الفقر الحقيقي ".

لهذا نستخدم هنا دراسة بديلة، والتي تقدر الارتباط بين الانفاقات واستهلاك الحريات بصورة لامعلمية. الانحدار اللامعلمي لا يفرض علاقة ثابتة بين استهلاك الحريات و الانفاقات لطول البعد الكلي لاستهلاك الحريات. بالعكس، هو يسمح لبعض المرونات في تقدير

الفصل الثالث وسائل قياس الفقر في الجزائر

الارتباط بين المتغيرين عبر إجراء موازنة محلية مركزة على قيم الانفاقات لهؤلاء الأفراد المدين لهم استهلاك حريري من جهة أقل استهلاك حريري مخصص. وهو يوازن هذه القيمة بالأوزان التي تنقص بسرعة مع البعد انطلاقاً من أقل استهلاك حريري. سيتبع المدين لهم استهلاك حريري أقصى للمستويات الأقل المخصصة، لتساعد قليلاً على الانفاقات المقدرة اللازمة لبلوغ هذا المستوى الأقل. فالنتائج المحصلة في استخدام هذه النماذج قليلة التعيين من طرف حضور النقاط الشاذة لحافة التوزيع وهي قليلة الحساسية لتوافق الانحيازات الناجمة عن التخصيص غير الصحيح بين الانفاقات والاستهلاك الحريري.

2.5. طريقة تكلفة الحاجات الأساسية " CBN "

هناك دراستين مستخدمتين في تطبيق هذه الطريقة: الدراسة الباراميتريّة والدراسة غير الباراميتريّة.

1.2.5. الدراسة المعلمية

حسب هذه الطريقة، تحديد خط الفقر يعود إلى تحديد مستوى الانفاقات الدنيا لأي عائلة (أو فرد) التي تعتبر فقيرة. في هذا الإطار، الانفاقات تشمل في نفس الوقت انفاقات المنتجات الغذائية وغير الغذائية. وتوجد في الثقافة عدة دراسات منهجية لتحديد الإنفاق الكلي. نحصر هنا الطرق الأكثر بساطة.

فلتحديد مستوى الانفاقات، رافايون (1994) اقترح استخدام المنحنى التربيعي لأنقل المخصص بالصيغة التالية¹:

$$\log C_i = a \log Y_i + c (\log Y_i)^2 + \varepsilon \quad (20)$$

¹ Samuel Fambon, Aloysius Ajab Amin et autres. Pauvreté et répartition des revenus au Cameroun durant les années

1990. cahier de recherche N° 01-06 du CREFA. Uni Laval, Canada. Mai 2001. P36.

الفصل الثالث وسائل قياس الفقر في الجزائر

حيث Y_i تعرض الانفاقات الكلية للفرد i و C_i اسهاتته الحربية (في نفس الفترة)، ε تعني الخطأ، a, b, c هي المعالم المقدره.

مستوى الإنفاق Y_0 المقدر هو الذي يتطابق مع تعويض الحاجات الحربية المطلوبة (2100 حيرة/اليوم بالنسبة للجزائر) و يحتوي على الاستهلاك الأدنى غير الغذائي.

الدراسة الثانية هي طريقة مركبة من مرحلتين التي تركز أولاً على حساب خط الفقر الغذائي (ZA)، ثم تقييم فيما بعد الانفاقات غير الغذائية المطابقة لهذا المستوى. فالدراسة المستخدمة عموماً لتحديد الانفاقات غير الغذائية هي لرافايون (1992) الذي استند على معيار بديهي مهم. من خلال هذه الدراسة، تعريف الحاجات غير الغذائية تمر عبر تقييم الانفاقات الغذائية المستهدفة لتكون تضحية لإدراك السلع غير الغذائية. بمعنى آخر، الانفاقات غير الغذائية للأساس مشابهة لمجموع الانفاقات الغذائية حيث أن العائلات قادرة على تحقيق حاجياتها الغذائية اللازمة وتستطيع التخلي لصرف هذه المنتجات غير الغذائية.

هكذا، تقييم الانفاقات غير الغذائية للأساس يتم عن مجموع الانفاقات الغذائية اللازمة للعائلات، التي هي قادرة على تأمين حاجاتها الغذائية اللازمة، نختار التنازل لصرف هذه المنتجات غير الغذائية. لدينا كل عائلة فقيرة مثلاً، يجب عليها تخصيص جزء من دخلها لإحراز السلع غير الغذائية الضرورية للحياة الحقيقية كالعناية بالصحة، اللباس والسكن.

رافايون يقدر قيمة المركب غير الغذائي بدالة الطلب من النوع AIDS؛ بصفة تركيبية، (رافايون (1992)، بيداني ورافايون (1994))، النصيب الغذائي للانفاقات الكلية مسجل. إذا كان معبر عنه في دالة اللوغاريتم للإنفاق الكلي X_i ، فهو مسوى من طرف خط الفقر الغذائي

الفصل الثاني وسائل قياس الفقر في الجزائر

المثبت سابقاً بـ Z^A , لبعض المتغيرات الاجتماعية الديمغرافية مخصصة لـ d , وبمعنى الخطأ الكلاسيكي.

نعتبر العائلة i تابعة إلى الجهة j أو الوسط j , نستطيع كتابة:

$$S_{ij} = \alpha_j + \beta_j \log \left[\frac{Y_{ij}}{Z_j^A} \right] + \delta_j (d_{ij} - \bar{j}) + \varepsilon_{ij} \quad (21)$$

قيمة الثابت α_j تقدر النصيب الغذائي للعائلة التي تأتي تماماً لضمان خط الفقر الغذائي, أي من أجل $Y_{ij} = Z_j^A$. الحاجات غير الغذائية للأساس قد يكون منطقياً معبر عنها كنسبة لـ Z^A :

$$Z_j^{NA} = (1 - \alpha_j) Z_j^A \quad (22)$$

إذن خط الفقر يعرف كما يلي:

$$Z_j = Z_j^A + Z_j^{NA} = (1 - \alpha_j) Z_j^A \quad (23)$$

هذا الخط هو لعمل خط الفقر الأقل. حساب خط الفقر الأعلى يمر بإجراء رقمي. ليكن W^* القيمة المقدرة للنصيب الغذائي للنقطة حيث تكون الانفاقات الغذائية المشاركة تساوي إلى خط الفقر الغذائي. قيمة W^* تعرف ضمناً بـ:

$$W^* = \alpha + \beta \log \left[\frac{1}{W^*} \right] \quad (24)$$

إذا قمنا بتقييم $\log (W^*)$ بـ $W^* - 1$ بطريقة مدروسة, نستطيع رؤية مقارنة أولى لـ W^* حيث:

$$W_0^* = \frac{\alpha + \beta}{1 + \beta} \quad (25)$$

يمكن تقدير هذه الكمية بأكثر تخصيص بطريقة نيوتون " Newton

."

إذا بدأنا بالتكرار $t=1$, تقدير التكرار t هو إذن⁽¹⁾:

¹ Samuel Fambon, Aloysius Ajab Amin et autres. Pauvreté et répartition des revenus au Cameroun durant les années

1990. cahier de recherche N° 01-06 du CREFA. Uni Laval, Canada. Mai 2001. P38.

الفصل الثاني وسائل قياس الفقر في الجزائر

$$(26) \quad W_t^* = W_{t-1}^* - \left[(W_{t-1}^* + \beta \log W_{t-1}^*) - \alpha \right] \left[1 + \frac{\beta}{W_{t-1}^*} \right]$$

خط الفقر الأعلى يدرك حالياً بقسمة الخط الغذائي على نصيب الميزانية ويقدر بـ:

$$(27) \quad Z_u = \frac{Z_A}{W^*}$$

2.2.5. الدراسة اللامعلمية

الدراسة CBN التي نستخدمها هنا لبناء خط الفقر في الجزائر يمكن تلخيصها في مرحلتين:

نقدر تكلفة القفة الضرورية للسلع، عادة للسلع الغذائية. نقدر بعد ذلك تكلفة القفة الضرورية للسلع الأخرى.

في المرحلة الأولى، تكلفة القفة الضرورية للغذاء قد تكون ممونة من طرف طريقة FEI؛ هذه هي الدراسة التي نفضلها هنا. نقدر إذن تكلفة القفة الغذائية اللازمة لبلوغ أقل مستوى من الاستهلاك الحريري. يمكننا أيضاً التقدير على أنها قفة الغذاء المستهلكة من طرف الفقراء. لهذا، التعريف ببعض التكيف للفقير "نموذجي" هو دائماً مطلوب. مثلاً، يمكن اعتبار الفقير كأحد موجود في البورسونتيل 20 إلى 30. تعريف أقل تكيف يخص فقيراً "نموذجياً" هو الذي لا يبلغ مستوى الاستهلاك الغذائي المعروف معيارياً بمستوى الاستهلاك الحريري. استهلاك أي فقير نموذجي هو إذن مقدر ومقيم بالسعر لإحراز تكلفة قفة ضرورية للغذاء. طبيعياً، يوجد بعض الأشكال من الاستهلاك المختلفة حيث نلاحظ الاستهلاك الحريري للفقير النموذجي هو تماماً تحت أقل مستوى مخصص. لعمل وجه لهذه الصعوبة، هناك إجراء لباراميتري قد يكون مطبقاً لتقدير أشكال الاستهلاك المتوسطة لهؤلاء الفقراء "النموذجيين".

على مستوى المرحلة الثانية، بما أننا قدرنا تكلفة القفة الضرورية للأغذية الأساسية، بقي لنا تقدير تكلفة القفة الضرورية

الفصل الثالث وسائل قياس الفقر في الجزائر

للسلع الأخرى. هناك إجراءين موصى بهما المذان يعطيان نهاية دنيا وقسوى للخط الكلي للفقر (الغذائي وغير الغذائي).

الإجراء الأول يقدر الإنفاق غير الغذائي للذين لهم انفاقات كلية التي تساوي إلى خط الفقر المقدر في المرحلة الأولى (هنا قد ننجز بصورة لباراميتريية وهي الدراسة التي نستخدمها هنا). في هذا الإجراء, الاستنتاج هو كالتالي: نعتبر كل الانفاقات المختارة لإنجاز جزء من هذه المجاميع للسلع غير الغذائية (عندما تكون الإنفاق يتجاوز كل هذا المجموع على المنتجات الغذائية لتحقيق السلع الغذائية اللازمة) في العمق لأنها تعتبر أن الانفاقات على المنتجات غير الغذائية هو أيضاً مهم كضروريات غذائية. عندما تكون مضافةً لخط الفقر الغذائي (Z_A), هذه الانفاقات غير الغذائية تعطي خط الفقر الكلي الأدنى (Z_L).

الإجراء الثاني يقدر الانفاقات غير الغذائية للذين لهم انفاقات غذائية تساوي خط الفقر الغذائي. كذلك, قد تكون مقدره بصورة لباراميتريية (هي الدراسة التي نستخدمها هنا). عندما تكون مضافةً إلى خط الفقر الغذائي (Z_A), هذه الانفاقات الغذائية تعطي خط الفقر الكلي الأقصى (Z_U). لمستوى هذا الخط الكلي للفقر, الانفاقات الغذائية للأفراد مفترضة لتكون تساوي إلى خط الفقر الغذائي.

6. توزيع الدخل في الجزائر

في هذا الجزء من هذه الدراسة، نعرض أولاً الإطار التحليلي والمنهجي لتوزيع الدخل.

1.6. الإطار التحليلي والمنهجي

مشكل توزيع الدخل ذو أهمية جوهرية في الجزائر، خاصة بعد التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هذا البلد منذ 1988. إن معرفة الصفات والتغيرات في توزيع الدخل مهم جداً، حيث القرارات السياسية تعترضها عدة ضغوط في عملية توزيع التوزيع، قد لا يكون التعريف صحيحاً بدون دراسة معمقة لتوزيع الدخل؛ خاصة في إطار التصحيحات الهيكلية. مع العلم أن النتائج التجريبية النسبية لهذه المشاكل تكون إيجابية عند المقررين، لأنهم يساعدون على تعريف - في نفس الوقت - بنية تفاوت الدخل وتغيرات صفاته مع مرور الوقت.

2.6. التفاوت

1.2.6. درجة وقياس التفاوت

درجة التفاوت للتوزيع قد تكون مختبرة في تحويل المعطيات في منحنى لورانز. فمحنى لورانز يعطي نسبة الدخل الكلي (Q_i) المقدر للنسبة الكلية للأفراد (F_i). معادلة هذا المنحنى قد تكتب إذن: $F_i = f(Q_i)$ ؛ حيث F_i النسبة الكلية للأفراد و Q_i النسبة الكلية للدخل أو الإنفاق. في الرسم التخطيطي الديكارتي، نضع Q_i على المحور الأفقي و F_i على المحور العمودي. شكل منحنى لورانز يبين درجة التفاوت في توزيع الدخل أو الإنفاق. على شكل متقطع، منحنى لورانز يعرف بالصيغة التالية⁽¹⁾:

¹ Mustafa Babiker. Impacts of Public Policy on Poverty in Arab Countries: Review of the CGE Literature. Arab

الفصل الثاني وسائل قياس الفقر في الجزائر

$$L(p = F_i) = \frac{1}{H\mu} \sum_{i=1}^{pH} Q_i$$

حيث: μ تبين متوسط الدخل أو الانفاقات و H قيمة ثابتة مفترضة. نرسم الخط 45° درجة مع نقاط الإحداثيات $(0,0)$ و $(1,1)$. من خلال التعريف، منحنى لورانز يجب أن يلمس حافتي هذا المستقيم. إذا كان كل العائلات يملكون نفس الدخل، منحنى لورانز يكون متساوي التوزيع. المنحنى جد مقعر بالنسبة للمستقيم 45° يترجم إلى درجة عليا من التفاوت. المجال المشمول بين المستقيم المتساوي التوزيع ومنحنى لورانز يتعلق بمساحة التفاوت. نستطيع المقارنة هكذا، حسب هذه المساحة، بين توزيعين أو أكثر.

2.2.6. مقارنات لورانز Lorenz

منحنيات لورانز قد تكون أيضاً مستخدمة لبناء مقارنات التفاوت بين توزيعين للدخل (أو الإنفاق) X و Y . حيث نواجه ثلاث وضعيات: إذا كان منحنى لورانز للتوزيع X قريباً جداً من المستقيم 45° بالنسبة للتوزيع Y ، نقول أن التوزيع X يسيطر على التوزيع Y في التفاوت.

إذا كانا التوزيعين X و Y متساويين تماماً حسب معيار لورانز، نجد نفسنا في حالة " تطابق " للورانز ومستوى التفاوت هو نفسه في التوزيعين.

إذا كانت منحنيات لورانز للتوزيعين تتقاطع، نجد نفسنا في حالة " تقاطع " للورانز، وفي هذه الشروط، مقارنة التفاوت للتوزيعين قد لا تنجز فقط باستخدام معيار لورانز. مقارنة التفاوت في الحالة حيث منحنيات لورانز ستتقاطع، تتطلب قياسات متخصصة للتفاوت.

الفصل الثالث الثاني وسائل قياس الفقر في الجزائر 3.2.6. قياسات التفاوت

هناك عدة قياسات مقترحةً لتمييز التفاوت في توزيع الدخل. حيث وضعت لها البديهيّات التي تبلغ كل القياسات التركيبية السهلة والمناسبة للتفاوت، ومنها:

- شرط استقلالية المتوسط.
 - شرط استقلالية حجم المجتمع.
 - حساسية تحويل بيغو-دالتون " Pigou-Dalton " .
 - شرط قابلية التحليل.
 - شرط استقلالية المتوسط.
 - شرط استقلالية حجم المجتمع, إذا كان تناقص ارتفاع السكان لنفس النسبة عبر كل مستويات الدخل, لا يؤثر في قياس التفاوت.
 - شرط حساسية تحويل بيغو-دالتون, لأن تحويل الدخل من فرد أقل فقراً إلى فرد فقير, ينتج تقليل في قياس التفاوت دون تقييد اتجاه الأغنياء.
 - التحليل يأخذ شكلين هما:
 - التحليل عن طريق أفواج السكان.
 - التحليل عن طريق مصادر الدخل.
- قياسات التفاوت التي هي عموماً مستخدمةً على أساس البديهيّات والتي هي " ثابتة " في فهم لورانز الخاصة بالعناصر الثلاثة: معامل التركيز لجيني (G), معامل ثاي " Theil " ومعامل التغير. يجب أيضاً إضافة مؤشر أتكينسون الذي يحلل التفاوت بين الأفواج والتفاوت داخل الأفواج. تصورات التفاوت للدخول والفقر هي حالياً جد معروفة. بالتخصيص, ندرك الفرق عادةً بين دالة وحجم توزيع الدخل.

الفصل الثالث وسائل قياس الفقر في الجزائر

التوزيع العملي يعود إلى توزيع الدخل بين وسائط الإنتاج، من ضمن: الأرض، العمل (اليد العاملة) ورأس المال. حيث أهمية النظرية العملية فقدت الكثير من قيمتها بسبب استقلاليتها لمنحنيات العرض والطلب، التي لا تأخذ في الحسبان دور النقابات مثلاً، في تحديد الأسعار لهذه الوسائط.

حجم توزيع الدخل يعود إلى توزيع المدخول لكل الأصناف، بين الأفراد (أو العائلات)، التي تنقسم إلى العديد من الأصناف على أساس مستويات الدخل.

لرؤية النقاط المذكورة سالفاً في قياس التفاوت للدخول، نقترح استخدام المنهجيات التي تحلل تفاوت الدخل حسب الفوج. تحليل التفاوت حسب المصدر للدخل ليست مناسبة في دراستنا، لأن المعطيات حول الدخل ليست كافية لدراسة مستوى المعيشة.

القياسات الثلاث للتفاوت الأكثر تداولاً التي نستخدمها فيما يلي لحساب تفاوت الانفاقات هي معامل التفاوت S-Gini، قسم مؤشرات أتكينسون، وقسم قياسات entropie.

معاملات التفاوت S-Gini معطيات بالصيغة العامة⁽¹⁾:

$$G_x(\rho) = \int_0^1 [p - L_x(p)] k(p; \rho) dp$$

حيث: $L_x(p)$ هي منحنى لورانز لتوزيع الدخل (أو الإنفاق) X . h هي تبين نسبة الدخل الكلية (الانفاقات الكلية) للمجتمع الذي هو محجوز بنسبة p % من الأفراد الأكثر فقراً.

وهو معرف كالتالي بالنسبة لقيم البورسونتيل p التي تتغير من 0

إلى 1:

$$L_x(p) = \frac{1}{\mu_x} \int_0^{F_x^{-1}(p)} y.dF_x(Y)$$

¹ Ali Abdel Gadir Ali. Poverty in the Arab Region: A Selective Review. Arab Planning Institute. Kuwait 2001. P7

Paul MAKDISSI. Que pouvons-nous apprendre. des profils de pauvreté canadiens? L'Actualité économique, Revue d'analyse économique, vol. 78, no 2, Université de Sherbrooke 2002.

الفصل الثالث وسائل قياس الفقر في الجزائر

هي الدالة العكسية لتوزيع الدخل (أو الانفاقات)، دالة $F_X^{-1}(p)$ توزيع الدخل تكتب بـ: $y = F_X^{-1}(p)$ ، والتي تمثل متوسط الدخل أو الانفاقات.

هي الدالة التي تؤدي إلى مختلف البورسونتيل p ، الأبعاد الأخلاقية القابلة للتطبيق بين منحنيات لورانز والسطر 45° . تكون بالشكل العملي المعطى بـ⁽¹⁾:

$$k(p; \rho) = \rho(\rho - 1)(1 - \rho)^{(\rho - 2)}$$

التي لا تتعلق إلا بقيمة المعلمة ρ .

كلما كانت قيمة ρ عالية، كلما مالت الأبعاد نحو البورسونتيل p الأكثر ضعفاً. لقيم ρ التي تميل نحو ما لا نهاية، لا نقيس توزيع الدخل (أو الانفاقات) إلا انطلاقاً من الصنف المخصص للأكثر فقراً. كلما كانت $L_X(p)$ بعيدةً عن p ، كلما ارتفعت $G_X(\rho)$.

إذا كانت $\rho = 2$ ، نحصل على معامل جيني المعياري الذي هو مؤشر التفاوت الأكثر استخداماً والذي يحسب بسهولة انطلاقاً من منحنى لورانز. للتعريف وفي شكل بياني، هذا المعامل يساوي التقرير بين المساحة A المتضمنة بين القطر ومنحنى لورانز والمساحة الكلية تحت القطر. الحساب المأخوذ في العمل أن النسب المجمعة تتغير بين الصفر والواحد، نستنتج أن المساحة فوق القطر تساوي إلى النصف (1/2). بحيث التعريف التالي:

$$G = 2A = 1 - 2B$$

حيث: B المساحة بين منحنى لورانز والمحور الأفقي.

الشكل العام لحساب معامل جيني لتوزيع الدخل بين n فرد معطى بالصيغة التالية:

$$G = 2n^2 \mu \sum_i \sum_j |Y_i - Y_j|$$

¹Mustafa Babiker. Impacts of Public Policy on Poverty in Arab Countries: Review of the CGE Literature. Arab Planning Institute. Kuwait 2001.

الفصل الثالث وسائل قياس الفقر في الجزائر

حيث: μ الدخل المتوسط للمجتمع ككل، Y_i و Y_j دخلي الفردين i و j . حساب البسط جد سهلاً إذا نظمنا المعلومات في مصفوفة مربعة من الدرجة $(H*H)$ التي تحتوي العناصر (i, j) تقيس القيمة المطلقة للفرق بين دخل السطر i ودخل السطر j . لأن n كبيرة بالقدر الكافي، وبافتراض أن وحدات الدخل مرتبة تصاعدياً لمستور الدخل؛ الصيغة الموالية تكافئ ما يلي⁽¹⁾:

$$G = 1 + \frac{1}{H} - \frac{2(y_H + 2y_{H-1} + 3y_{H-2} + \dots + Hy_1)}{H^2\mu}$$

نستطيع أيضاً توضيح أن معامل جيني يحسب انطلاقاً من معامل الارتباط بين مستوى الدخل وصفه (أنظر مثلاً، ليرمان وبيتزهاكي "et" (1989) Yitzhaki Lerman).

$$G = \frac{2}{\mu} \text{cov}(F^{-1}(y), p)$$

4.2.6. مؤشرات L'entropie المعممة⁽²⁾

هذه المؤشرات عموماً تهدف إلى شرح التفاوت الكلي في توزيع التفاوت لداخل الأفواج السوسيو-اقتصادية وفي التفاوت بين هذه الأفواج. صيغتها العامة تعطى بالشكل التالي:

$$I(\theta) = \begin{cases} \frac{1}{H\theta(\theta-1)} \sum_h \left[\frac{y_h}{\mu} \right]^\theta - 1, & \text{si } \theta \neq 0,1 \\ \frac{1}{H} \sum_h \log \left[\frac{\mu}{y_h} \right], & \text{si } \theta = 0 \\ \frac{1}{H} \sum_h \frac{y_h}{\mu} \log \left[\frac{y_h}{\mu} \right], & \text{si } \theta = 1 \end{cases}$$

حيث: θ معلمة النفور للتفاوت.

¹ Anselme ADEGBIDI, Michel AHOHOUNKPANZON et autres. Profil de pauvreté et d'inégalité au Bénin. Cahier de recherche No : 00-01. Université Laval. CRÉFA 1999.

² Samuel Fambon, Aloysius Ajab Amin et autres. Pauvreté et répartition des revenus au Cameroun durant les années 1990. cahier de recherche N° 01-06 du CREFA. Uni Laval, Canada. Mai 2001

الفصل الثاني وسائل قياس الفقر في الجزائر

إذا استبدلنا في الصيغة السابقة θ بـ $1 - \varepsilon$ (مع $\theta \leq 1$)، $I(\theta)$ ستكافئ عائلة مؤشرات أتكينسون. هذا يدل على أنه إذا كان استخدام مؤشر أتكينسون $I(\varepsilon)$ يبين أنه يوجد تفاوتاً كبيراً في التوزيع A بالنسبة لـ B، أي $(I_A(\varepsilon) > I_B(\varepsilon))$ ؛ إذن، المؤشر $I(\theta)$ مع $\theta = 1 - \varepsilon$ ستبين أيضاً تفاوتاً كبيراً في A بالنسبة لـ B، أي $(I_A(\theta) > I_B(\theta))$.

إذا كانت $\theta = 0$ ، $\theta = 0$ تعطي انحراف المتوسط اللوغاريتمي.

إذا كانت $\theta = 1$ ، $\theta = 1$ تعطي مؤشر التفاوت لثاني.

إذا كانت $\theta = 2$ ، $\theta = 2$ تعطي نصف معامل التغير.

إذا افترضنا أن المجتمع قد يكون مركباً من K فوج صغير بتبادل

خاص $(K = 1 \dots K)$ ، قسم المؤشرات المعممة d'entropie قد تكون مركبة بالصيغة التالية:

$$I(\theta) = \sum_{k=1}^k \phi(k) \frac{\mu(k)}{\mu} I(k; \theta) + \bar{I}(\theta)$$

حيث:

$\phi(k)$ نصيب السكان الموجودين في الفوج k.

$\mu(k)$ متوسط مستوى المعيشة للفوج k.

$I(k; \theta)$ التفاوت في الفوج k، العضو الأول لمستقيم التفاوت قد

يكون مترجم كتوازن للتفاوت بين الأفواج في توزيع مستوى المعيشة.

المصطلح الثاني مستقيم التفاوت $(\bar{I}(\theta))$ هو التفاوت الكلي في

المجتمع، لأن كل فرد من الفوج k أعطى متوسط مستوى المعيشة

$\mu(k)$ لفوجه (أي عندما يكون التفاوت داخل الفوج مقصياً). قد يكون

أيضاً مترجماً كمساهمة التفاوت بين الأفواج للتفاوت الكلي.

الفصل الثاني وسائل قياس الفقر في الجزائر

5.2.6. قسم مؤشرات أتكينسون "Atkinson"¹) مؤشر أتكينسون شبيه بمعامل جيني وبالصيغة:

$$I(\theta) = 1 - \frac{1}{H} \sum_{i=1}^H \frac{y_i}{\mu} \left(\frac{1}{1-\varepsilon} \right)^{\frac{1}{1-\varepsilon}} = 1 - \frac{y_\varepsilon}{\mu}$$

حيث: y_ε يعبر عن الدخل الموزع بالتساوي وهو يعرف كما يلي:

$$y_\varepsilon = \begin{cases} \frac{1}{H} \sum_{i=1}^H y_i^{1-\varepsilon} \left(\frac{1}{1-\varepsilon} \right)^{\frac{1}{1-\varepsilon}} \rightarrow \varepsilon \neq 1 \wedge \varepsilon \geq 0 \\ \text{Exp} \left(\frac{1}{H} \sum_{i=1}^H \ln(y_i) \right) \rightarrow \varepsilon = 1 \end{cases}$$

المعلمة (ε) تعبر عن مرونة الوحدة الحدية للدخل. وهي تمثل قياس التفاوت. من المعروف أن المعلمة ثابتة (لا تتغير في دالة الدخل)، فمؤشر أتكينسون هو إذن قياس للتفاوت النسبي. هناك قيمتين مهمتين للمعلمة:

- بما أن ε تساوي الصفر، دالة المنفعة تأخذ شكلاً خطياً وفي هذه الحالة، سياق القرار الاجتماعي لا يأخذ أي حساب للتفاوت. هنا، مؤشر أتكينسون يساوي إلى الصفر ليس لشرح غياب التفاوت في التوزيع، لكن، للدلالة على أن هذا الاعتبار لا يدخل في التقييم الاجتماعي.

- بما أن ε تؤول إلى ما لا نهاية، نثبت أن دالة الرفاهية الاجتماعية تؤول إلى يراه راولس. في هذه الشروط، الرفاهية الاجتماعية تتعلق فقط بالأعضاء الأكثر فقراً في المجتمع. مؤشر أتكينسون يحلل أيضاً قياس التفاوت داخل الفوج وكذلك للتفاوت بين الأفواج.

القياسين الأخيرين قابلين للتحليل في أفواج، هذا ما هو نافع جداً في دراستنا. في الحقيقة، قياسات التفاوت القابلة للقياس في أفواج،

¹ Anselme ADEGBIDI, Michel AHOHOUNKPANZON et autres. Profil de pauvreté et d'inégalité au Bénin. Cahier

de recherche No : 00-01. Université Laval. CRÉFA 1999. P26

الفصل الثالث وسائل قياس الفقر في الجزائر

وهذا إيجابي لأنها تستخدم لتقسيم تفاوت إجمالي إلى تفاوت عبر مختلف الأفواج وبين هذه الأفواج. مثلاً: من الممكن حساب نسبة التفاوت الإجمالي في الجزائر المستحق لتفريقات الانفاقات المتوسطة بين المناطق. هذا الحساب يسمح لنا بتعريف التأثير المحتمل على التفاوت الإجمالي للاستراتيجيات الموجهة لتقليل التفريق بين هذه المناطق. هذا التفاوت بين هذه المناطق قليل (ضعيف) (مثلاً أقل من 5%)، الاستراتيجيات لها هدف واحد لتقليل الفروق في مستويات المعيشة بين هذه المناطق. بالعكس، أهمية مساهمة الفوج للآخر (انطلاقاً من 20% مثلاً)، تدل على إمكانية رقي عدالة كبيرة في الجزائر.

التحليل بالأفواج، يتطلب أن المجتمع ينقسم إلى أفواج أو قطاعات، ويبقى صحيحاً إذا كان قياس التفاوت لكل المجتمع قد يكون معبر عنه كمتوسط مرجح لنفس القياس لمختلف الأفواج (تركيب داخل الفوج)، كلما كان قياس التفاوت لكل المجتمع حيث كل عضو يستلم دخل متوسط لفوجه (تركيب بين الأفواج). ثقل التركيب داخل الفوج قد يكون جزءاً من المجتمع (تحليل دقيق) أو أجزاء الدخول للأفواج الخاصة (تحليل ضعيف). تحليل المصدر (الذي لم يكن معالج في هذه الدراسة بسبب نقص المعطيات) لا يقسم المجتمع إلى العديد من الأفواج. يقسم بالأحرى دخل الكل إلى العديد من المصادر (مثلاً، الدخل الفلاحي وغير الفلاحي). في هذه الحالة، التفاوت الكلي قد يكون مقسماً إلى مجموع مرجح للتفاوت عبر مصادر الدخل، يشمل الترابط بين مصادر الدخل.

الفصل الثالث

الدراسة القياسية

مقدمة

من المعروف أن أي دراسة قياسية لا بد أن تركز على معطيات كمية أو كيفية، وفي دراستنا هذه اعتمدنا على معطيات مهمة، تلك التي تتمثل في نتائج التحقيق حول مستوى المعيشة التي قام بها الديوان الوطني للإحصائيات خلال سنة 1995. والتي اتخذناه كمرجع رسمي للمعطيات التي ارتكزنا عليها في دراستنا هذه المتمثلة في قياس الفقر في الجزائر. وهذا لأننا لا نستطيع القيام بمثل هذا المسح في وقت قصير دون توفر الإمكانيات اللازمة لذلك.

وقد استخدمنا برنامجاً مهيئاً لتحليل هذه المعطيات، الذي يدعى "DAD"، أي: "Disrtibutive Analysis/Analyse Didtributive". المنتج من طرف عبد الكريم عرعار وكارل فورتين. حيث هذا البرنامج يساعد على اختصار مختلف العمليات الحسابية اللازمة في حساب مؤشرات الفقر والتفاوت التي نعتمدها في دراستنا هذه، المتمثلة في قياس الفقر في الجزائر.

ملخص عن مخطط التحقيق

الطريقة المتبعة لاختيار عينة العائلات العادية للتحقيق، هي التحقيق العشوائي ذو طبقات بثلاث مراحل.

1. وحدة وقاعدة التحقيق

في الدرجة الأولى، وحدة التحقيق هي البلدية، وهي الوحدة الإدارية في نفس الوقت. في الدرجة الثانية، هي المقاطعة¹ التي تؤلف وحدة التحقيق. هي وحدة تحقيق متخصصة مصممة من أجل حاجات التعدادات والتحقيقات الخاصة بالعائلات. ولها خاصية تقنية بحتة.

أخيراً، وفي الدرجة الثالثة، وحدة التحقيق والبحث في نفس الوقت، هي الأسرة العادية مهما كان حجمها.

2. مجال التحقيق ومجتمع الدراسة

التحقيق دار حول مجموعة من الأسر العادية الجزائرية عبر التراب الوطني، لم يكن من بين مجتمع الدراسة، الأسر البدوية (الرحل)، ما عدى (P.A.P)² والأسر الأجنبية.

3. أسلوب تحديد الطبقات

هناك متغيرين للمراقبة كانا محسومان لتحديد وحدات التحري الأولى (البلديات) والأسر. المتغير الأول هو حجم البلدية (عدد السكان)، والثاني هو التشتت (تمركز السكان). حسب المتغير الأول، حددنا 06 طبقات: الطبقة الأولى: بلديات ولاية الجزائر.

¹ Le RGPH يعرف المقاطعة ك: " حصة الميدان المقتطعة على المستوى الوطني للبلدية من الحجم اللائق (من وجهة نظر الواجهة وعدد الأسر التي تقطنها) لأي إحصائي في التحقيق كلياً خلال فترة الإحصاء. هو يحتوي على متوسط 120 أسرة حسب التشتت.

² PAP: مجتمع السجن، المستشفيات، الملاجئ، الداخليات، الثكنات...ألخ

الفصل الثالث الدراسة القياسية

الطبقة الثانية: بلديات العواصم الجهوية.
الطبقة الثالثة: البلديات الأكثر من 70.000 نسمة.
الطبقة الرابعة: البلديات بين 45.000 و 70.000 نسمة.
الطبقة الخامسة: البلديات بين 15.000 و 45.000 نسمة.
الطبقة السادسة: البلديات الأقل من 15.000 نسمة.
الطريقة المستخدمة لتحديد حدود الفئات أو الكيفيات تركز على تصنيف كل البلديات حسب حجمها, وحسب درجة التزايد, لاستخراج الجذور التربيعية لأعداد البلديات و لجمع هذه الأعداد (استخراج الجذور).
نختار عدد الطرق (الطبقات) ونقسم الكل على عدد الطبقات.
نحصل هكذا على النصيب الأقصى للشريحة الأولى. نعيد هذه الأخيرة, لنحصل على النصيب الأقصى للشريحة الثانية, وهكذا...
حسب المتغير الثاني, (التشتت), لدينا طريقتين:
المنطقة 1: التجمعات السكانية
المنطقة 2: المناطق المبعثرة (ZE) حسب هذا الأسلوب في تحديد الطبقات, لدينا إذن 1541 بلدية و 3.213.118 أسرة في الجدول التالي:

جدول (1): توزيع البلديات حسب قطاع السكن والأسر حسب قطاع السكن والتشتت.

التشتت أو الطبقة	عدد البلديات	مناطق التجمع	مناطق التبعثر	المجموع
------------------	--------------	--------------	---------------	---------

الفصل الثالث الدراسة القياسية

				المنطقة 1: ولاية الجزائر.
249.410	3.027	246.383	33	المنطقة 2: وهران-قسنطينة – عنابة-ورقلة.
251.612	2.158	213.454	4	المنطقة 3: أكثر من 70.000 نسمة.
441.072	14.655	426.417	28	المنطقة 4: بين 45.000 و 70.000 نسمة.
181.883	20.272	160.911	23	المنطقة 5: بين 15.000 و 45.000 نسمة.
986.005	274.935	711.070	293	المنطقة 6: أقل من 15.000 نسمة.
1.210.035	546.332	663.703	1160	
3.213.11	862.07	2.421.93	1541	المجموع
8	3	8		

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

انطلاقاً من الثلاثي الثاني، بلدية بشار دخلت التحقيق وأدرجت في الطبقة 2.
عدد 12 طبقة للعينة ظهر لنا إذن جد ملائم (عدد الطبقات x عدد المناطق).

تحديد أنواع السكن (التشتت)

الديوان الوطني للإحصائيات (L'ONS) يعطي هنا تعريف التجمع ومنطقة التبعر، التي انتهت إلى الإحصاء الإجمالي للسكان والسكن¹.

التجمع السكاني

هو مجموعة من البنايات متجاورة في مكان واحد، التجمع السكاني هو كل بناء يستوي على 200م وأكثر كالبنايات الأخرى. ونشير إلى أن كل التجمعات، الضواحي ليست قراراً بالتقريب، على الأقل

¹ Document cartographie du recensement. ONS-1986

الفصل الثالث الدراسة القياسية

البيانات قريبةً من القياس حيث تقترب إلى المركز، من الجيد إذا استطعنا المرور بشيءٍ فشيءٍ للتجمع في منطقة التبعثر دون إعادة الحساب. من أجل هذا لا بد من وضع علامة لحدود المقاطعات التي هي على المحيط الخارجي، وحيث احتمال أن بنايات جديدة توجد في عدد مهم. البلدية يمكن أن تحتوي على عدة تجمعات.

منطقة التبعثر

هي منطقة البلدية حيث السكن مبعثر ومرحج. هذه المنطقة لا تكون التجمع. بالعكس، قد تحتوي على مجموعات صغيرة من السكان وبنيات مبعثرة. منطقة التبعثر قد تكون قرى التي هي مجموعات من البيانات عددياً أقل من التجمع ولكن أكثر من العشرة (من 10 إلى 99 بناية). المجموعات الصغيرة (من 5 إلى 10).

4. حجم العينة وتوزيعها على الطبقات

1.4. تحديد حجم العينة

حجم العينة المستعمل كان حلاً وسطياً، من جهة اختيار معمق مبرر من طرف الخبرة، والرزنامة العامة للتحقيق، أو المتغيرات الأساسية لدراسة الظاهرة الحالية لصدر مجتمع الدراسة، (أي الظواهر غير النادرة). فالحجم من الدرجة 10.000 أسرة يكون كافياً من أجل النتائج الأساسية الدالة، ومن جهة أخرى، اختيار أفضل يرتكز على حساب حجم العينة على أساس هامش الخطأ المقبول للإعداد على متغير المراقبة الأساسي المعروف.

حسب المبدأ الأول، لدينا فكرة إتباع نفس معدل استبيان التحقيق لفترة 1987-1988 الذي كان 0.32 %، والذي تعلق بحجم العينة من الدرجة 8208 أسرة. إذن حسب هذا المعدل لعينة تحقيقنا التي تضم 3.213.118 أسرة x في 0.3 % = 10509.

الفصل الثالث الدراسة القياسية

المبدأ الثاني، يركز على استخدام صيغة تحديد حجم العينة في حالة استبيان بسيط كالتالي:

$$n = \frac{t_{\alpha}^2 \cdot N \cdot s^2}{d^2 \cdot N - d^2 + t_{\alpha}^2 \cdot s^2}$$

حيث: n حجم العينة.

t_{α} القيمة المستخرجة من جدول توزيع القانون الطبيعي المركز

والمصغر بنسبة الخطأ α المحددة بـ 05%، فنجد $t_{5\%} = 1.96$.

N العدد الكلي للأسر ($N = 3.213.118$ أسرة).

s تقدير الانحراف المعياري على متغير المراقبة الموجود.

المتغير الموجود هنا هو إنفاق كل عائلة.

d هامش الخطأ المقبول على الإنفاقات المتوسطة لكل عائلة.

قيم t_{α} و N المعروفة تبقى لتحديد قيم المعلمات s و d .

أ/ تقدير هامش الخطأ $\forall d \forall$ المقبول للتحقيق.

الإنفاق الكلي للأسر كان مقدراً انطلاقاً من ميزانية التقويم والتشغيل للدولة للسلع والخدمات¹، في مجموع لـ: 172.000.000.000 دج، بحيث الإنفاق المتوسط لكل أسرة كان: 52374 دج = 3.213.118 / 172.000.000.000 دج.

إذا قبلنا هامش الخطأ لـ: 1.5% - بمعنى نسبي، يوجد عموماً بمعنى مطلق 2.580.000.000 دج. هامش الخطأ يكون إذن:

$$d = \pm \frac{2.580.000.000}{3.213.118} = \pm 786 \text{ دج.}$$

¹ ميزانية موضوعة من طرف المجلس الشعبي الوطني " CNP ".

الفصل الثالث الدراسة القياسية

ب/ تقدير الانحراف المعياري

نعلم أن معامل التغير هو الانحراف المعياري / المتوسط الحسابي, كان مختلفاً بين التحقيقين (1988 و 1995). نقدر الانحراف المعياري للإنفاق لكل أسرة بـ: 40.000 دج في 1995. حيث نعلم:

$$t(5\%) = 2 \text{ (بتقريب 1.96)}.$$

$$N = 3.213.118 \text{ أسرة.}$$

$$S = 40.000 \text{ دج.}$$

$$d = 786 \text{ دج.}$$

نعوض هذه القيم في الصيغة السابقة فنحصل على حجم العينة $n = 10.330$ أسرة.

بين هذين الحلين المعروضين, ومن أجل ظروف ميدانية (توزيع العينة بين الفصول الأربعة للتحقيق, وعبر كل الطبقات) حصلنا على حجم العينة: 10.368 أسرة.

نلخص كل هذه المعطيات في جدول مقارنة بين التحقيقين. حجم العينة, معدل الاستبيان وهامش الخطأ.

جدول 02: مقارنة بين تحقيقي 1988 و 1995.

تحقيق 1995	تحقيق 1988	المعالم
3.213.118	2.491.287	العدد الكلي للعائلات " N "
10.368	8.202	حجم العينة " n "
% 0.32	% 0.33	معدل الاستبيان " t = n/N "
64.552	22.860	الإنفاق المتوسط لكل أسرة.
172.000.000.00	56.949.687.9	الإنفاق الكلي.
0	00	هامش الخطأ " d "
786 دج, حيث	229 دج, حيث	الانحراف المعياري " s " للإنفاق
% 1.5	% 1	المتوسط لكل أسرة.
40.000 دج	16.900 دج	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

الفصل الثالث الدراسة القياسية

بعد تحديد عدد الأسر من أجل التحقيق, بقي الآن تحديد عينة الوحدات الأولية (عدد البلديات), وعينة وحدات الاستبيان (عدد المناطق). باستخلاص على التوالي الدرجة الأولى والثانية للاستبيان. لقد تقرر لاعتبارات مختلفة (مشاكل ميدانية, التنظيم الميداني, الإمكانيات البشرية والأدوات المتاحة...ألخ), باستخلاص 04 مناطق بكل البلديات, و 27 أسرة بكل منطقة. هنا لدينا $4 \times 27 = 108$ أسرة للتحقيق. بشرط أن يكون حجم عينة الأسر الخاضعة للتحقيق هو 10.368, عدد البلديات يكون إذن: $10.368 / 108 = 96$ بلدية.

باختصار:

عدد بلديات العينة = 96.

عدد مناطق العينة = $96 \times 4 = 384$.

عدد أسر العينة = $384 \times 27 = 10368$.

2.4. توزيع العينة بين المناطق

طريقة التوزيع لكل المستويات (الدرجة الأولى, الثانية والثالثة) هي اختيار محدد, أي قرار منظم التحقيق. فللمنطقتين الأولى والثانية, استخدمت الطريقة التناسبية بدلالة حجم المنطقة. حسب ما يلي:

المنطقة 1 (ولاية الجزائر),

المنطقة 2 (وهران, قسنطينة, عنابة وورقلة)¹.

المنطقة 3: 48 ناحية.

المنطقة 4: 32 ناحية.

المنطقة 5: 96 ناحية.

المنطقة 6: 112 ناحية.

¹ ابتداءً من الفصل الثاني, بلدية بشار أدمجت في المنطقة 2, هذا يفترض أن عدد النواحي في هذه المنطقة يبلغ 80.

الفصل الثالث الدراسة القياسية

عندما توزع 348 ناحية في العينة حسب التثنتت, تجرى حسب النسب: 76 % للنواحي المتجمعة (ACL, AS) - حيث 284 ناحية, و 24 % للنواحي المشتتة حيث توجد 100 ناحية.

ونلخص كل هذه النتائج في الجدول الموالي:

جدول 03: توزيع 10368 عائلة في العينة حسب 12 منطقة الخاضعة للعينة.

عدد البلديات	النواحي الكلية	النواحي المشتتة	النواحي المتجمعة (ACL, AS)	المناطق
				النظرية
33*	8	32	0	S1
4**	16	64	0	S2
12	12	48	4	S3
8	8	32	8	S4
24	24	96	40	S5
28	28	112	48	S6
109	36	384	100	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

جدول 04: توزيع 10368 أسرة حسب 12 منطقة للتعين.

المجموع	المشتتة	المتجمعة	المناطق
864	-	864	منطقة 1
1728	-	1728	منطقة 2
1296	108	1188	منطقة 3
864	216	648	منطقة 4
2592	1080	1512	منطقة 5
3024	1296	1728	منطقة 6
10368	2700	7668	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

جدول 05: معدل الاستبيان عبر مناطق العينة.

المجموع	المشتتة	المتجمعة	المناطق
249.410	3.027	246.383	المنطقة 1
864	-	8.64	
% 0.35	-	% 0.35	

الفصل الثالث الدراسة القياسية

			(3)	
251.612 1.728 % 0.67	2.158 - -	213.454 1.728 % 0.81	(1) (2) (3)	المنطقة 2
441.072 1.728 % 0.29	14.655 108 % 0.74	426.417 1.188 % 0.28	(1) (2) (3)	المنطقة 3
181.883 864 % 0.48	20.272 216 % 1.07	160.911 648 % 0.40	(1) (2) (3)	المنطقة 4
986.005 2.592 % 0.26	274.935 1.080 % 0.39	711.070 1.512 % 1.21	(1) (2) (3)	المنطقة 5
1.210.03 5 3.024 % 0.25	546.332 1.296 % 0.24	663.703 1.728 % 0.26	(1) (2) (3)	المنطقة 6
3.213.11 8 10.368 % 0.32	830.838 2.700 % 0.31	2.382.280 7.668 % 0.38	(1) (2) (3)	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

العدد الكلي للأسر (N_h). عدد الأسر في العينة (N_e). معدل

الاستبيان $t_s = N_e / N_{he}$

تعميم النتائج

1. مبادئ عامة

تعميم نتائج التحقيق يعد من بين الجوانب الأكثر أهمية لهذا النمط من التحقيقات. هناك مخاطر الانحراف باختيار أي طريقة للتعميم. هذه الصعوبات مطلوبة لتعيين نمط التحقيق. الذي يجب لمستويين من التعميم.

التعميم الزمني: تعتمد على إنفاق أسرة من العينة معطاة خلال فترة المرجع المعطاة (الأسبوع، الشهر، الفصل،...) خلال السنة أو فترة أقل.

التعميم المكاني: يركز على تعميم النتائج على المجتمع الأم (مجموع الأسر).

هناك أسلوبين للقيام بتعميم هذه الإنفاقات الاستهلاكية. الأولى تعتمد على تقدير الإنفاقات السنوية لكل أسرة في العينة (تعميم زمني)، تم تعميم كل الأسر (تعميم مكاني)، في عملية واحدة. أما الطريقة الثانية، تنادي بتعميم إنفاقات الأسر لكل فترة معطاة، (الفصل مثلاً)، بمجموع الأسر لهذه الفترة. تم عمل نفس الشيء للفترات الأخرى (الفصول الأخرى، مثلاً).

2. قاعدة المعطيات

2. 1. المتغيرات

لإنجاز هذا التحليل، اعتمدنا على المتغيرات التي تسمح بقياس وتحليل الفقر والتفاوت، والتي تتمثل في 17 متغيراً.

تركزت المناطق في أهمها على المنطقة الريفية والمنطقة الحضرية.

2.3. الجهات

لقد اعتمدنا على الجهات الست المتبعة من طرف التحقيق الذي قام به الديوان الوطني للإحصائيات. وذلك بعد تقسيمها إلى:

1. منطقة الجزائر العاصمة.
2. منطقة الوسط.
3. منطقة الوسط الجنوبي.
4. منطقة الغرب.
5. منطقة الشرق.
6. منطقة المدن الكبرى.

2.4. الأفواج السوسيو-اقتصادية

خمسة أفواج كانت معتمدة، والتي تتمثل في: عمال القطاع العام، عمال القطاع الخاص، التجار والحرفيين، المزارعين، الفلاحين الموزعين.

2.5. جنس رب الأسرة

إن جنس رب الأسرة يمثل موضوعاً حساساً في التحليل، حيث يمكن أن يكون رجلاً أو امرأة.

2.6. عدد الأفراد

حجم الأسرة يؤثر كثيراً في تحديد الفقر، حيث هناك خمسة أحجام التي كانت معتمدة في التحليل: فرد، فردين، 3 أفراد، 4-5 أفراد، 6 أفراد وأكثر.

2.7. اختيار متغير الفائدة

متغيرات الفائدة هي مؤشرات تبديلية لمستوى المعيشة التي تخدم قياس الفقر. الحديث عن متغير الفائدة يتبع أولاً نوعية المعطيات المتاحة حول الدخل والاستهلاك. وفي حالنا هذا، المعطيات حول الاستهلاك جد ضعيفة بالنسبة لها حول دخل الأسر. المتغيرات المستخدمة هنا هي إذن الاستهلاك الكلي، والاستهلاك لكل بالغ. بعد هذا نختار دراسة مستوى المعيشة عن طريق الاستهلاك، نطرح عموماً سؤالين: بأي مستوى نستطيع قياس مستوى المعيشة (الفرد أو الأسرة)؟ إذا اخترنا الأسرة بغض النظر عن أفرادها، متغير الفائدة يتبع " الاستهلاك الكلي للأسرة ". وإذا تجاوزنا الأسرة لدراسة الفرد، فنقول أي سلم تكافئي يمكن استخدامه لتحديد مختلف صفات الأسر؟ اختلاف سلميات التكافؤ في تحاليل الرفاهية، تركز على أخذ صفة المرجع (مثلاً البالغين) الذين لهم حاجات عالية والتي تدرج الأنواع الأخرى من الأشخاص (الأطفال والشيوخ) بمعاملات الموازنة التي تمثل: 0.5 للأطفال الأقل من 15 سنة، 0.7 للشيوخ الأكثر من 59 سنة. هكذا، نحول أعضاء الأسرة إلى بالغين بالتكافؤ، ونقسم الاستهلاك الكلي للأسرة على عدد البالغين للحصول على الاستهلاك لكل بالغ. متغير الفائدة " استهلاك الفرد المكافئ " يقوم بتصحيح التقدير لمستوى المعيشة بالاستهلاك لكل فرد.

2.8. التوازن المستخدم

أي توازن يستخدم لمتغير الفائدة؟

معطيات د.و.إ، تظهر متغيرين محتملين في الوزن: الحجم (T) والوزن الإحصائي (POND) - POND تم ول الإمكانية الإحصائية لتعميم السماح بمرور عدد الأسر في عينة التحقيق حول مستوى المعيشة إلى العدد الكلي للأسر في الجزائر. تركيب هذين المتغيرين يعطي

الفصل الثالث الدراسة القياسية

TPOND الذي يشكل منتج الحجم للوزن الإحصائي. هنا نريد إذن إقرار التأشير التالي:

$$\begin{aligned} &\text{حجم الأسرة } N, \text{ والوزن الإحصائي } P. \\ &\text{التركيب يعطي:} \\ &N * P = TPOND \\ &P = POND * 1 \end{aligned}$$

هناك صفتين للوزن مستخدمين في هذا العمل: TPOND و POND. إذا استخدمنا الوزن $P * 1$ ، فنحسب الأسر، حيث أن الوزن $N * P$ يحسب الأفراد. الهدف من الوزن الإحصائي هنا هو اختيار إنجاز مقارنة مستوى متجمع للمتغير المعني إما لمستوى الأفراد (اختيار $N * P$) أو لمستوى الأسر ($P * 1$).

للفهم الجيد لأثر اختلافات التوازنات واختيارها لقياس الرفاهية على مختلف المؤشرات، نقوم بتحليل الأمثلة التالية:

1- أي تصحيح نقوم به لاستخدام الأوزان الإحصائية؟

لنفرض أن المجتمع مركباً من ثلاث أسر، وكل أسرة مركبة من فرد واحد. الأسرة الأولى تعيش في المدينة V_1 ، إذن الأسرتين المتبقيتين (حيث نفترض أن لهم نفس مستوى المعيشة) تعيشان في المدينة V_2 .

ونفرض أن العينة مركبة من أسرتين، أسرة لكل مدينة.

الحالة	الوزن	استهلاك أسرة المدينة V_1	استهلاك أسرة المدينة V_2	المتوسط حسب الوزن
A	1 لكل	170	200	185
B	وزن العينة	170	200	190

نستطيع ملاحظة أنه إذا لم نأخذ في الحسبان الوزن الإحصائي، مؤشرنا، الذي يوجد في هذه الحالة متوسط الاستهلاكات، هو منحاز

الفصل الثالث الدراسة القياسية

نحو الأسفل لأن استهلاك الأسرة الثانية في المدينة v_2 لا تدخل في حساب هذا المتوسط.

2- أي تصحيح نقوم به للأخذ في الحسبان حجم الأسرة؟

نفترض الآن أن في كل مدينة توجد أسرة واحدة. الأسرة الأولى مركبة من فرد واحد، أما الثانية فتتركب من فردين، فتكون لدينا النتائج التالية:

الحالة	الوزن	استهلاك الفرد في المدينة v_1	استهلاك الفرد في المدينة v_2	متوسط استهلاك الفرد
A	1	170	200	185
B	الحجم الإحصائي \times الحجم	170	200	190

إدماج حجم الأسرة في الوزن يسمح بتصحيح حساب الاستهلاك المتوسط للفرد بالأخذ في الحساب حجم الأسرة. نستطيع رؤية مثلاً أن في الحالة A، استهلاك الفرد الثاني لا يدخل في حساب الاستهلاك المتوسط للفرد.

3- أي تصحيح نقوم به لاختيار قياس مصحح لمستوى المعيشة؟

نفترض أن في كل من المدينتين لا توجد إلا أسرة واحدة. نفترض أيضاً أن للأسرتين نفس الحجم، أي 3 أشخاص. الأسر الأولى مركبة من 3 بالغين، حيث الثانية مركبة من بالغين (2) وطفل. الاستهلاك الكلي لكل أسرة هو 200 دج. نتحصل على النتائج التالية:

الحالة	قياس مستوى المعيشة	v_1	v_2	المتوسط
A	الاستهلاك الكلي	200	200	200
B	استهلاك الفرد	66.66	66.66	66.66

الفصل الثالث الدراسة القياسية

87.11	90.90	83.33	الاستهلاك لكل بالغ	c
-------	-------	-------	-----------------------	---

في هذا المثال، اختيار الاستهلاك الكلي أو استهلاك الفرد، هو بدون هدف لأن للأسرتين نفس الحجم. بالعكس، اختيار استهلاك البالغ يعطي نتيجة تختلف عن القياسات الأخرى. هنا نستخدم استهلاك الفرد كقياس لمستوى المعيشة، لا نأخذ في الحسبان الاقتصاديات السلمية، حيث الفرد قد يدرك في إطار الأسرة أو أيضاً لحاجات حقيقية للفرد حسب عمر أعضاء أسرته مثلاً. لهذه الأسباب، اخترنا لإنجاز معظم حسابات الفقر والتفاوت للاستخدام كمؤشر لمستوى المعيشة: الاستهلاك لكل بالغ مع الوزن الإحصائي $N \times P$. حد الفقر 20.884 دج كانت عموماً محدد للمقارنات.

3. نتائج الدراسة

3.1. منحنيات الكثافة

هناك تقنية وصفية قوية في دراسة الرفاهية تتمثل في دالة الكثافة لمستويات الدخل أو إنفاقات الأسر. في دراستنا، نستخدم طريقة النواة لتقدير هذه الدوال. حيث توزيع لوغاريتم مستوى الرفاهية، المقاسة بالدخل أو استهلاك الأفراد، تؤول إلى القانون الطبيعي.

3.1.1. منحنيات الكثافة حسب جنس رب الأسرة

في الشكل A1 نعرض منحنيات الكثافة لاستهلاك البالغ حسب جنس رب الأسرة. الخط العمودي يمثل لوغاريتم حد الفقر المقدر بـ 15.413 دج. هناك العديد من الملاحظات المهمة قد تكون ناتجة عن هذه المنحنيات. أولاً، نقول أن منحنى الكثافة للنساء ربات الأسر موضوعة

الفصل الثالث الدراسة القياسية

على استقامة على غرار الرجال أرباب الأسر. هذا يبين أن مستوى الرفاهية للفوج الأول جد مرتفع. ملاحظة أخرى قد تكون مأخوذة انطلاقاً من المساحة بين منحنيات الكثافة والخط العمودي. قراءة هذه المساحة تعطي لنا المؤشر الرقمي للفقير. نستطيع إذن استنتاج أن معدل الفقر للأفراد الأحياء من بين الأسر التي لها أرباب أسر رجالاً تكون جد عالية بالنسبة لتلك التي لها ربوات أسر نساء.

2.1.3. منحنيات الكثافة حسب حجم الأسرة.

نقارن منحنيات الكثافة المعروضة في الشكل A2، نستطيع ملاحظة أنه كلما كان حجم الأسرة كبيراً، كلما زادت ذروة المنحنى. التي تبين في الشكل، هو مجذوب نحو اليسار. هذا يبين أنه كلما كان حجم الأسرة كبيراً، كلما قل مستوى الرفاهية، وكلما كان الفقر حاداً.

نلاحظ أيضاً أن منحنى الكثافة للعائلات المركبة من شخص واحد أكثر تسطحاً نسبياً للمنحنيات الأخرى. هذا يقترح أن التفاوت يكون جد حاد لهذا الفوج من الأفراد.

3.1.3. منحنيات الكثافة حسب منطقة الأسرة

نقارن مختلف منحنيات الكثافة المعروضة في الشكل A3، نلاحظ أن مستوى المعيشة جد مرتفع في الجزائر العاصمة بالنسبة للجهات الأخرى. ونستطيع القول أيضاً أن الفقر جد حاد في جهة الوسط والوسط الجنوبي وقليل الحدة في جهة الغرب والشرق والمدن الكبرى أخرى. نلاحظ أيضاً أن منحنى الكثافة للمدن الأخرى جد مسطح بالنسبة للآخرين. هذا يقترح أن التفاوت يجب أن يكون جد حاد في هذه المنطقة.

4.1.3. منحنيات الكثافة حسب الصنف المهني للأسرة

انطلاقاً من منحنيات الكثافة المعروضة في الشكل A4، نستطيع تمييز أول فوج مركب للمزارعين الفلاحين الموزعين في منحنيات الكثافة، وهم على اليسار بالنسبة للمنحنيات الأخرى. نستطيع أيضاً تمييز الفوج الثاني المركب من إجراء القطاع الخاص والحرفيين والتجار. منحنى الكثافة لأجراء القطاع العام يوجد في يمين المنحنيات الأخرى. حسب هذه المنحنيات المختلفة، نستطيع القول أن المستوى المتوسط لرفاهية الفلاحين أكثر تدني إذن بالنسبة لأجراء القطاع العام.

2.3. صورة التفاوت

1.2.3. التحليل الوطني للتفاوت

• مؤشر جيني

الجدول رقم 1 يؤكد أنه بما أن ρ تزداد، فإن مؤشر التفاوت جيني يزداد. التفاوت كبير لمتغير استهلاك البالغ لمستوى الأسرة بالنسبة لنفس الاستهلاك المجمع لمستوى الأفراد. التفاوت يتضح أكثر بين الأسر على غرار الأفراد في الجزائر.

مؤشرات جيني تقريباً متجانسة في حالة متغيرات استهلاك الفرد واستهلاك البالغ. وبما أن ρ تزداد فإن مؤشرات جيني تزداد، لكنها هنا تزداد نسبياً بالتناقص. نعمل في المجال [2 - 3] بما أن ρ تزداد بـ 10% فمؤشر جيني المعمم ينمو بـ 5%، لكن هذا النمو يسقط إلى 3% في المجال [3 - 4]: زيادة ضعيفة للمؤشرات هي إذن مسجلة عندما يكون نفور التفاوت قوياً. استهلاك الفرد يسجل الارتفاع القوي بينما أن الاستهلاك الكلي للأسرة المحول إلى تكافؤ البالغ يسجل زيادةً قليلةً.

• مؤشر أتكينسون Atkinson

الجدول رقم 1 يؤكد أيضاً في حالة مؤشر أتكينسون أنه إذا ارتفعت ϵ يرتفع هذا المؤشر. التفاوت كما هو في حالة مؤشر جيني، جد كبير لمتغير استهلاك البالغ الذي يعود لمستوى الأسرة كما لهذا نفس الاستهلاك الذي يعود إلى الأفراد. في حالة مؤشرات أتكينسون، قيم مؤشرات استهلاك الفرد واستهلاك البالغ تقريباً متجانسة. مؤشر أتكينسون مثل مؤشر جيني سهل الحساسية في الأخذ بالحسبان حجم الأسرة لكن قليل الحساسية لمتغير الرفاهية المحرز. وبما أن ϵ ترتفع فمؤشرات أتكينسون ترتفع، لكنها تزداد نسبياً بالتناقص. وفي المجال $[0.25 - 0.5]$ إذا ارتفعت ϵ بـ 10% ينمو مؤشر أتكينسون بـ 8% لكن النمو يسقط إلى 7.5% في المجال $[0.5 - 0.75]$: هذه الزيادة عندما يكون نفور التفاوت ضعيفاً. تفاوت الاستهلاك الكلي للأسرة يسجل أيضاً الارتفاع القوي الذي يتبع الاستهلاك الكلي للأسرة المحول إلى تكافؤ البالغ الذي يقترن بقلّة الارتفاع.

في خلاصة التحليل، هل مؤشرات التفاوت قوية؟

منحنيات لورانز Lorenz في الشكل B1 تبين:

L1 استهلاكات البالغ (الوزن = 1 الوزن)؛

L2 الاستهلاكات الكلية للأسرة (الوزن = $N \times$ الوزن)؛

L3 الاستهلاكات لكل فرد (الوزن = $N \times$ الوزن)؛

L4 استهلاكات البالغ (الوزن = $N \times$ الوزن)؛

في الشكل B2 نجد اختلافات منحنيات لورانز فيما سيأتي بالنسبة

للمنحنى L1.

الفصل الثالث الدراسة القياسية

هناك العديد من الملاحظات المستخلصة من مقارنة هذه المنحنيات المختلفة.

استهلاك البالغ إذا كان الوزن يساوي $1 \times P$ يبين أن هناك تفاوت كبير بالنسبة للآراء الثلاثة الأخرى. هذا ما يتوافق أيضاً مع النتائج المتحصل عليها الخاصة بمؤشرات جيني وأتكينسوت.

رغم أن مؤشر جيني يبين أن التفاوت بالتقريب نفسه لاستهلاك الفرد أو الاستهلاك الكلي (جيني = 0.46)، فإن منحنى لورانز يبين أنه في شريحة البورسونتيل percentile من 0 إلى 0.65، هو الاستهلاك الكلي الذي يوضح التفاوت الكبير بالنسبة لاستهلاك الفرد، والعكس في الشريحة الثانية.

منحني لورانز لاستهلاك الفرد والبالغ بسيطان. هذا يبين القيمة البسيطة لمؤشر جيني لهذين التوزيعين.

التحليل المجري على العينة بصراحة لا يسمح بمعرفة كيف تتغير قياسات التفاوت والفقر حسب مختلف أفواج السكان. من المهم جداً تحليل تباعد هذه القياسات بنوع الأسرة. لهذا، العينة كانت مجزئةً إلى مختلف أنواع العائلات حسب (5) أصناف: حجم الأسرة، الجهات، المناطق، جنس رب الأسرة والأفواج السوسيو-اقتصادية. فيما يلي، نركز في تحليلنا للتفاوت على متغير " استهلاك البالغ " الذي يسهل لنا التوافق مع الموضوع، مع التفخيم على التفاوت بين الأفراد.

2.2.3. التفاوت حسب المناطق

الجدول رقم 2 يظهر أنه مهما تكن مؤشرات القياس المستخدمة (مؤشر جيني أو أتكينسون)، التفاوت جد مرتفع في الوسط الحضري على الوسط الريفي.

هناك أمرين مهمين يفسران هذه النتيجة:

كلما كانت اختلافات المدخل حادة في الوسط الحضري على الوسط الريفي، كلما كان التباين قوياً بالنسبة للشغل.

بنية حجم مختلف أفواج العائلات حسب دخلهم تظهر تبايناً قوياً في الوسط الحضري حيث لدينا أجراء القطاع العام والخاص، التجار والحرفيون، عمال القطاع اللاشكلي، إلخ. بالعكس في الوسط الريفي، لدينا شكل تنسيقي بالدخول الضعيفة لقسم كبير من السكان ذووا الدخول الفلاحية الضئيلة.

من جهة أخرى، الاختلاف المطلق للتفاوت بين الوسط الحضري والوسط الريفي هو جد مرتفع عندما نستخدم مؤشر جيني على غرار استخدام مؤشر أتكينسون. حيث مؤشر أتكينسون قد يكون متجهاً لترك التفاوتات بين المناطق. ونسجل أيضاً أنه إذا ارتفعت قيمة المعلمة، ارتفع اختلاف التفاوت ببطء.

بما أننا اعتبرنا التقرير النسبي للتفاوت بين المناطق، نسجل أن هذا التقرير يبقى مستمراً حسب مختلف المعالم المعتبرة لنوعي القياس. هذا يدل أيضاً على أنه لمستوى المعالم المرتفعة، اختلافات التفاوت بين المناطق تبقى خفية. هذا دون شك يشرح بأن التفاوت أيضاً جيداً في الوسط الحضري على الوسط الريفي وهو بشكل

الفصل الثالث الدراسة القياسية

لموس نفسه، بما أننا نهتم بمنحة الاقتراب لاختلافات المدخول بين الأكثر فقراً وباقي السكان.

منحنيات لورانز في الشكل B3 و B4 خاصة بالمدن والمجمعات. هذه المنحنيات تظهر شدة صافية عند التفاوت. المناطق الريفية بصراحة، أقل تفاوتاً في الاستهلاك الفردي.

3.2.3. التفاوت حسب جنس رب الأسرة

بدون تمييز للقياسات المستخدمة، التفاوت في مجال النساء ربات الأسر مرتفع على التفاوت في مجال الرجال أرباب الأسر كما يظهر جيداً في الجدول رقم 3.

هذه النتائج تتناقض مع ذوي الفقر الحاد بالأحرى للرجال أرباب الأسر. نستطيع التفكير أن النساء عموماً محرومين على غرار الرجال.

في مجال الحجم، في الوسط الريفي، النساء ربات الأسر يعرضن فوجاً صغيراً جداً. الواقع في الوسط الريفي حيث المرأة مدمجة في وسطها الاجتماعي ونادراً ما تعرف حياةً وحيدةً. بالعكس في الوسط الحضري، نجد العديد من النساء ربات الأسر سواءً عازبات، أو متزوجات. غير أن بالمعنى المطلق، من بين النساء ربات الأسر، النسبة الكبيرة تعيش في الوسط الريفي. هذا يعكس الصفات الديمغرافية للجزائر، حيث لدينا تركيزاً قوياً للسكان في الوسط الريفي. الجدول رقم 3 يظهر جيداً أن النساء ربات الأسر أكثر عدداً في الوسط الحضري، حيث يمثلن 12.3% لمجموع الأسر ضد 7.2% في الوسط الريفي.

الفصل الثالث الدراسة القياسية

في مجال الدخل: هو مرتبط بتباين الدخل للنساء ربات الأسر وهو جد حاد على غرار الرجال أرباب الأسر. هذا قد يشرح بالتباين الكبير للدخول بين النساء الحضريات والريفيات ربات الأسر. في الوسط الحضري، النساء ربات الأسر يعرفن عموماً شروط الحياة الجيدة على غرار متوسط أرباب الأسر. بمعنى آخر، التفاوت قوي لدى النساء ربات الأسر يترجم الانشقاق الحضري/الريفي الراهن لمستوى ربات الأسر النساء الأكثر انضباطاً على غرار ما يظهر بين الرجال أرباب الأسر.

عندما نحلل تقييم الانحراف النسبي للتفاوت بين النساء ربات الأسر والرجال أرباب الأسر، نسجل أن الانحراف النسبي للتفاوت يبقى ثابتاً للقياسين حسب مختلف المعالم الموجودة.

نستطيع القول في تحليل الفقر والتفاوت حسب المناطق وحسب جنس رب الأسرة أن الفقر يتدخل لنصيب كبير في تفسير التفاوت الموجود بين هذه الأفواج المختلفة. النتائج المتباينة المحصل عليها حول التفاوت والفقر لمختلف الأفواج مرتبطة بالتباين القوي للدخول في مجال أفواج السكان المدروسة. هذا التباين القوي يدل أن الأفواج الأكثر فقراً هم الذين يوجدون في تفاوت قليل. الأفواج الأقل فقراً يتخللهم تفاوتاً كبيراً.

4.2.3. التفاوت حسب حجم الأسرة

فيما يخص حجم الأسرة، نستطيع تسجيل أن قياسي التفاوت (أتكينسون وجيني المعمم) يتبع التباين الأكبر في إنفاقات الاستهلاك. كما يبين الجدول رقم 4، الأسر ذات الحجم الصغير تعرف تفاوتاً كبيراً على غرار ذات الحجم الكبير التي هي نسبياً متساوية. الأسر التي

الفصل الثالث الدراسة القياسية

تحتوي شخصاً واحداً تظهر مستوى تفاوت (لجيني، مع 2 كمعلمة) بـ 59.56% و 52,54% للأسر ذات شخصين. بالعكس، نسجل أن الأسر ذات 4 أو 5 أشخاص و 6 أشخاص وأكثر هي نسبياً متفاوتة قليلاً (49.51 و 42.97 على التوالي). أيضاً، نتوقع أن نجد أنه كلما كان حجم الأسرة كبيراً، كلما كان التفاوت قوياً. هذه النتائج قد لا تكون فجائية وتفسر بأن نسبة كبيرة من الأسر ذات الحجم الكبير توجد في المنطقة الريفية، حيث التفاوت عموماً قليل الحدة بالمقارنة بما لاحظناه غالباً في المنطقة الحضرية.

هذه النتائج مدعمة بتحليل المنحنيات حسب عدد البالغين داخل الأسر. منحني لورانز B5 و B6 لأعداد مختلفة من البالغين داخل الأسر تبين أن تفاوت توزيع الاستهلاك يتناقص مع عدد البالغين. نلاحظ تبايناً كبيراً لمستوى الاستهلاك لدى الأسر المركبة من عدد صغير من البالغين. هذه الوضعية موجودة دون شك في إطار التجانس السوسيو-اقتصادي للأسر ذات الحجم الكبير. هذا في إطار الأسر التي لها دخول ضئيلة، أي الأكثر فقراً. تصنيف التفاوت الاجتماعي تصاعدياً حسب حجم الأسر وقد نقوم بهذا تقريباً بالصيغة التالية:

- 1 - فرد واحد.
- 2 - فردين.
- 3 - ثلاثة إلى خمسة أفراد مع تفاوت كبير جداً لدى الأسر ذات 4 و 5 أفراد لـ 80% الأكثر فقراً.
- 4 - الأسر ذات 6 أفراد وأكثر.

5.2.3. التفاوت حسب المناطق

التمييز بالمناطق يسمح بتحليل مكاني تام لمؤشرات التفاوت والفقر على غرار الامتياز بين المراكز الحضرية والريفية. هكذا، إذا

الفصل الثالث الدراسة القياسية

سجلنا دائماً ذوي التفاوت القوي في المدن، نتساءل برشاقة عن الأكثر حدة في المدن الأخرى على غرار منطقة الجزائر العاصمة، وليكن على التوالي مؤشر جيني 0.455 للأولى و 0.423 للثانية. هذه الوضعية قد تفسر أن أغلب المدن الصغيرة تعرف تعدد في النشاطات الاقتصادية الصغيرة وبنيات للشغل جد متباينة. غير أن أغلبية السكان النشيطة في هذه المدن الثانوية مؤلفة من كل التجار الصغار والحرفيين في القطاع اللاشكلي، فنجد بعض عمال القطاع الشكلي (أجراء الإدارات الخاصة والعمومية أحسن حماية)، لكن أيضاً تجار كبار، لاسيما المزارعين.

في المنطقة الريفية، الجهات الثلاثة الأكثر تفاوتاً هم الغرب، الوسط الجنوبي والوسط (الجدول 5) التفاوت القوي يتواجد في الوسط؛ هذه الجهة لا تفوق منطقة تربية المواشي في الجزائر، حيث الموزعين الكبار جد نشطين في السوق الوطنية على جهة الغرب، عندما نكون في غرب البلاد الظروف الطبيعية التي تسمح بإنتاج فلاحى متنوع. كما أن فلاحى الغرب ينتجون أيضاً الحبوب، الخضار والفواكه. هذا التنوع الكبير للنشاط الفلاحى يعود بدخول وإنفاقات أيضاً متغيرة ومتفاوتة.

في المنحنىات B7 و B8 تفصل الإنفاقات الكلية حسب البالغين، وحسب المناطق الجغرافية، نستطيع التأكيد أن 90 % أكثر فقراً، وأصناف التفاوتات على الإنفاقات قد تكون ممكنة: الأكثر تفاوتاً للأقل تفاوتاً، ونستطيع الإشارة إلى المناطق التالية:

- 1 - الجنوب الغربي.
- 2 - الجزائر العاصمة.
- 3 - الغرب لحوالى 90 % الأكثر فقراً.
- 4 - الوسط الجنوبي.
- 5 - الوسط، وهو جهة أقل تفاوتاً من وجهة نظر الاستهلاك. لـ 30 % الأكثر فقراً، الاتجاه معكوساً للمنطقتين الأخيرتين، كما أن التفاوت يكون كبيراً للوسط على الوسط الجنوبي لهذه الفئة من السكان.

الفصل الثالث الدراسة القياسية

نستطيع الإشارة عبر ملخص التحليل هذا، أن الفجوات حيث أن الغنى ينتج تفاوتاً كبيراً. كلما كان السكان فقراءً، كلما قل وضوحها في مجال التفاوت. خلال ملاحظة تحليل مؤشرات FGT في الحد 20.000 دج تبين مثلاً أن: المؤشر الرقمي للفقير هو 0.0261 للأسر ذات فرد واحد، و 0.344 للأسر الأكثر من 6 أفراد؛ كذلك 0.078 بالجزائر العاصمة و 0.3205 بالوسط. وعموماً نقول أن " الفقراء هم فقراء سويًا حيث أن الأغنياء هم متفاوتوا الغنى " .

6.2.3. التفاوت حسب الأفواج السوسيو-اقتصادية (GSE)

الجدول رقم 6 يظهر مؤشرات التفاوت لجيني وأتكينسون حسب الأفواج السوسيو-اقتصادية للأسر. التفاوت قوياً للحضر حسب التحليل الخاص للمناطق. تحليل التفاوت حسب FGT les يؤكد هذه الخلاصة؛ قوي عند إجراء القطاع الخاص وعند الحرفيين الذين يعيشون في الأوساط الحضرية وشبه الحضرية، وضعيف عند الفلاحين الموزعين.

حسب الشكليين B9 و B10، توزيع الدخل هو الأكثر تفاوتاً لأجراء القطاع الخاص، يتبعهم الحرفيون والتجار، ثم يأتي إجراء القطاع العام. فالتوزيع الأقل تفاوتاً نجده على مستوى الفلاحين، شبه التطابق لمنحنيات لورانز نسبياً لفلاحي الريع والفلاحين الموزعين تبين أن المستويات النسبية لاستهلاك الفلاحين تعرض توزيع شبه متجانس كذلك لمستوى الفلاحين الموزعين كل على حدة. كما نلاحظ بروز خفيف للتفاوت عند الفلاحين الموزعين لـ 70% الأكثر فقراً. المزارعين يعدون إذن كفوج سوسيو-اقتصادي الأكثر تجانساً من وجهة نظر الاستهلاك الفردي للبالغ.

علاقة السيطرة قد تكون ممكنةً على الخمس فئات الرئيسية للأفواج السوسيو-اقتصادية: على شكل متزايد للتفاوت:

1. إجراء القطاع الخاص الذين يعرضون كفوج سوسيو-اقتصادي الأقل تجانساً.
2. التجار والحرفيون.
3. إجراء القطاع العام.
4. الفلاحون الموزعون.
5. المزارعين

من خلال ما تعلمناه، لا توجد بالضرورة علاقة موجبة بين ظاهرتي الفقر والتفاوت. ويمكن القول أن هناك مستويات للتفاوت ضعيفةً نسبياً قد تتطابق مع مؤشرات الفقر المرتفعة والعكس بالعكس. بحيث أهمية التحليل هي في نفس الوقت قياس التفاوت والفقر. التفاوت قوي على المستوى الوطني لأننا اخترنا تحليل الأسر على غرار الأفراد. هذا يبدو أقل صرامة في المدن الكبرى (الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة وعنابة) بالنسبة للمدن المتوسطة (المدن الأخرى). التفاوت قوي في GSE لأجراء القطاع الخاص والحرفيون والتجار بالنسبة للأفواج الأخرى. وأخيراً، لدى الأسر ذات الحجم الصغير والنساء ربات الأسر التي تعرف تفاوتاً كبيراً. فالتحليل الترتيبي يؤكد صحة نتائج هذه المؤشرات.

3. 2. 7. منحنيات التركيز

لكل جزء p للأكثر فقراً من السكان، منحني التركيز $CB(p)$ يبين نصيب الإنفاقات الكلية لهذه النسبة على السلعة B . هذه الأخيرة قد تكون سلعةً شخصيةً مستهلكةً، إنفاقاً حكومياً، مساعدةً أو ضريبةً إلخ. بما أن منحني التركيز معروض بالاشتراك مع منحني لورانز المعتاد، فهو يسمح بتحديد الصفة التدريجية أو تدرج الإنفاق على السلعة B .

الفصل الثالث الدراسة القياسية

منحنيات التركيز لبعض الإنفاقات الأسرية مرسومةً ومعرضةً في الشكل C1. كإنفاقات الصحة، اللباس، اللحم والحبوب. بعض الإنفاقات متوافقةً كالتعليم الذي لم يؤخذ في الحسبان نظراً لأسباب متعلقة بنوعية المعطيات. الاختلافات بين منحنيات التركيز هذه ومنحنيات لورانز المعتادة للإنفاقات الكلية معطاة في الشكل C2. ماعداً إنفاقات الصحة التي تظهر منحنى التركيز أحياناً تحت منحنى لورانز.

3.3. صورة الفقر

1.3.3. الفقر على المستوى الوطني

المؤشر الرقمي

نفرض أن لكل الأسر نفس الوزن الإحصائي، وأن هناك اختلاف كبير لحجم الأسر في الجزائر، وإذن هناك نفس الوزن لكل أسرة في حساب الفقر الكلي. يعطي نفس سلم التكافئ لكل الأسر، كما أن الأطفال (الأقل من 15 سنة) لهم نفس الحاجات كالبالغين، كما أننا نحتسب حجم الأسر في حساب الرفاهية لأفراد هته الأسر. فالجدول رقم 7 يعرض نتائج حول ثلاث سلميات التكافئ المتضمنة: (1) سلم التكافئ الذي يأخذ في الحسبان حجم وتركيب الأسر والذي يعتمد على استهلاك البالغ؛ (2) سلم التكافئ الذي يساوي حجم الأسر والذي يعتمد على الاستهلاك لكل فرد، هذا السلم يقيس حاجات الأسر لأنه لا يأخذ في الحسبان الاقتصاديات السلمية للذي يعيش في الأسرة ذات الحجم الكبير؛ (3) سلم التكافئ الذي لا يأخذ في الحسبان لا الحجم، ولا تركيب الأسر والذي يعتد على الاستهلاك الكلي لقياس رفاهية أفراد

الفصل الثالث الدراسة القياسية

الأسر: هذا السلم يقيس أيضاً حاجات الأسر لأنه لا يأخذ في الحسبان أن حاجات الأسر تتزايد مع لحجم.

إن اختلاف قياسات مستوى المعيشة للأسر لها تأثيرات مختلفة على مؤشرات الفقر. بما أننا اعتبرنا مختلف الحدود للجدول 7، فإن الاستهلاك الكلي للأسر يبين لنا أنه بالتقريب لا توجد أسرة فقيرة بالجزائر. نستعمل استهلاك الأسر المتوسط. ثم أن هذا المتغير سيعتبر غير مقدر لتمييز مختلف مؤشرات الفقر. يبقى إذن سلمى التكافئ: استهلاك الفرد، واستهلاك البالغ.

الجدول رقم 7 يبين أن نسبة الفقير هي بالتأكيد جد مهمة لمتغير الاستهلاك لكل فرد وأقل أهمية للاستهلاك للفرد مهما يكن حد الفقر. المؤشر الرقمي هو إذن حساساً لاختيار سلم التكافئ. هذا المؤشر هو أيضاً حساساً لاختيار حد الفقر. ومهما يكن سلم التكافئ، عدد الفقراء يختلف تبعاً لاختيارنا الحدود: 15.413، 20.884 أو 25.622 دج. والأحسن، بما أن حد الفقر يقع بين 15.413 و 20.884 دج، ارتفاع بـ 10% لقيمة الحد ينتج ارتفاع بـ 33% لعدد الفقراء. ليست أكثر من 17% لأننا بين 20.884 و 25.622 دج. بمعنى الاختلافية، استهلاك تكافئ البالغ جد حساس بالنسبة لبقية سلميات التكافؤ.

التقديرات للاستهلاك البالغ للأفراد (الموازنة = $N \times P$) وللأسر (الموازنة = $1 \times P$) متبا عدةً مهما كان الحد وقيمة α . المؤشرات FGT مرتفعةً للاستهلاك للأفراد. هذا الاختلاف يشرح بأن الأسر ذات الحجم الكبير التي لها مستوى معيشة ضعيف نسبياً بالنسبة لذات الحجم

الفصل الثالث

الدراسة القياسية

الصغير. المؤشر الرقمي هو إذن حساس لاختيار الحد، سلم التكافؤ والموازنة.

2.3.3. مؤشر الفقر FGT حسب المناطق

الجدول رقم 8 يعطي مؤشرات الفقر حسب مختلف المناطق. إذا رفعنا في حد الفقر، لمعلمة معطاة، نسجل هنا أيضاً ارتفاع في مؤشر الفقر. هذه الزيادة قويةً للمعالم المرتفعة. وعندما رأينا هذا التقييم عبر الوسط، نسجل أن زيادة المؤشر تتبع تغير حد الفقر وهو قوي جداً في المناطق ذات الدخل المرتفع. هكذا في الوسط الحضري، إذا تجاوز الحد 15.413 دج إلى 20.884 دج، نتحصل على زيادة في مؤشر الفقر بـ 189 % ضد 113 % في الوسط الريفي لنفس المعلمة 0.

هذا الاختلاف يعود للاختلاف في توزيع الدخل بين الوسطين الريفي والحضري. لدينا توزيع الدخل المسحوب نحو الأسفل في الوسط الريفي. توزيع الدخل في الوسط الحضري يكون غير متجانساً، إذن الزيادة في حد الفقر لمستوى معين تجلب إلى الفقر العديد من الأسر في الوسط الحضري عنه في الوسط الريفي حيث الجزء الأكبر من الأسر لها دخول مركزة نحو أسفل السلم.

إن اختلاف الفقر بين الوسط الريفي والوسط الحضري يتناقص حسب المعالم لكن يزداد مع الحدود. أي أنه كلما ارتفع حد الفقر، كلما ارتفع التباين المطلق للفقر بين الوسط الريفي والوسط الحضري. وهكذا لنفس المعلمة 0، مع حد الفقر 15.413 دج، انحراف الفقر بين

الفصل الثالث الدراسة القياسية

المنطقتين هو 0.16، وبالعكس للحد 25.622 دج، هذا الانحراف يصعد إلى 0.44.

من جهة أخرى، كلما ارتفعت معلمات النفور للفقير، كلما نقص الانحراف المطلق بين الفقر الريفي والفقر الحضري. هكذا لنفس الحد 15.413 دج، انحراف الفقر هو 0.16 لمعلمة تساوي 0. هذا الانحراف يصل إلى 0.141 لمعلمة تساوي 2. هذا الانخفاض في الانحراف قوي عندما يكون الحد مرتفعاً.

بالعكس في المعنى النسبي، نسجل بالأخرى ارتفاع للانحراف بين الفقر الريفي والحضري على التوالي نظراً لارتفاع قيم المعالم. نفس الشيء للتغيرات في حد الفقر، الانحراف النسبي بين الفقر الريفي والفقر الحضري يتجه إلى الانخفاض.

منحنيات المؤشرات FGT تؤكد صحة النتائج المحرزة. الأشكال D1.1 إلى D1.3 تعرض منحنيات المؤشرات FGT بدلالة حدود الفقر للمناطق الريفية والحضرية. \forall استهلاك البالغ مع الوزن $N \times P$ مستقر مستوى المعيشة. المنطقة الريفية مستقر بانتظام للأكثر فقراً على المنطقة الحضرية، وهذا ما تؤكدته النتائج اللاحقة.

الفقر، على عكس التفاوت، قوي في المناطق الريفية. كما أننا نأخذ في الحسبان حديثنا العالي حول مشكل تحديد الهدف، لمحاربة الفقر وعمقه، فيجب تحديد الهدف في المناطق الريفية.

3.3.3. الفقر حسب جنس رب الأسرة

عموماً، نسجل أن الفقر مرتفعاً جداً عند أرباب الأسر الرجال على النساء (أنظر الجدول 10 و 11 والشكل D2.1 و D2.2).

الفصل الثالث الدراسة القياسية

بما أننا حللنا تغير مؤشر الفقر الذي يتبع تغير حد الفقر، فنعمل نفس الشيء لمقارنة الريف/الحضر مع العلم أن دينار إضافي له تأثير منخفض على مستوى الفقر. هذا يدل على أنه إذا ارتفع الحد، فإن كل ارتفاع إضافي لهذا الحد يترجم بالزيادة الطفيفة لمؤشر الفقر. عندما نحلل تطور الانحراف بين فقر الرجال أرباب الأسر والنساء ربات الأسر، نجد أن الانحراف المطلق يتناقص بشدة مع المعالم. وبالعكس، الانحراف النسبي يتزايد بمعدل متناقص مع المعالم. هذه الزيادة غير مهمة للمستويات العالية لحد الفقر، ونستطيع القول في هذه النتائج أن لمستويات حد الفقر العليا، الانحراف النسبي بين فقر الرجال أرباب الأسر والنساء ربات الأسر يبقى ثابتاً.

طبقاً لهذه النتائج، نجد أن الرجال أرباب الأسر هم الذين لهم إسهام كبير للفقر الإجمالي في المجتمع. هذا مرتبط بأن الفقر جد متسعاً لدى أرباب الأسر الرجال الذين هم أكثر عدداً في المجتمع الإجمالي. لمحاربة عمق الفقر وأيضاً لتقليل معدل الفقر، يجب التحديد في الهدف الرجال أرباب الأسر. نستطيع القول أيضاً أنه بالعكس في التحليل الخاص بالتفاوت، الفقر قوي عند الرجال أرباب الأسر.

4.3.3. الفقر حسب حجم الأسرة

كما هو مبين سابقاً، المؤشر ∇ الاستهلاك البالغ ∇ مع الوزن $N \times P$ المستخدم. خمسة أصناف للحجم متميزة حول عدد الأفراد في

الفصل الثالث الدراسة القياسية

الأسر. فليدنا الأسر ذات فرد واحد، فردين، ثلاثة أفراد، أربع إلى خمسة أفراد وأخيراً ستة أفراد وأكثر.

رغم أن التفاوت قوياً نسبياً عند الأسر ذات الحجم الصغير، تحليل مؤشر الفقر FGT (الجدول 12 و 13) يبين أن الأسر ذات الحجم الكبير هي الأكثر فقراً. هكذا لحد الفقر 20.884 دج، 36.63 % من الأسر ذات 6 أفراد وأكثر فقراء (20.15 % عند الأسر ذات 4 - 5 أفراد) ضد 9.72 % و 13.89 % عند الأسر ذات فردين و 3 أفراد على التوالي.

هذا أيضاً مصوراً بالجدول رقم 13 الذي يعرض تركيبة مؤشر FGT. كما أن الإسهام النسبي للأسر ذات الحجم الكبير في الفقر الإجمالي هي القوية. هم الأسر ذات 6 أفراد وأكثر (تمثل 58.06 % من السكان) التي تساهم في الفقر الإجمالي بـ 90.97 %؛ حيث أن الأسر ذات فرد واحد لها إسهام تافه في الفقر (0.2 %).

الأشكال D3.1 إلى D3.3 تعرض منحنيات المؤشرات FGT بدلالة حدود الفقر. فإن هذه المنحنيات تبين أن الأسر ذات 6 أفراد وأكثر هي الأكثر فقراً، تتبعها بشكل متناقص للفقر، الأسر ذات 4-5 أفراد، 3 أفراد، فردين ثم فرد واحد. وبمعنى آخر، الفقر هو ظاهرة للأسر الكبيرة.

ظاهرة نسبة المواليد لا تنقص في الأسر ذات العديد من البالغين. والعكس، فكلما كانت الأسرة متعددة الزوجات، كلما كان لديها أطفالاً لا ينشطون، وهذا ما يدل عموماً على أن مستوى الفقر مرتفعاً في هذه الأسر. وفي المدن، الأسر متعددة الزوجات عموماً أميات ولها دخول ضعيفة وعشوائية وتسجل غالباً دخل وحيد لرب الأسرة. حيث

الفصل الثالث الدراسة القياسية

هذه العوامل السوسيو-اقتصادية تفسر بقدر كبير ارتفاع الفقر في الأسر ذات الحجم الكبير.

ولمحااربة شدة الفقر، عمق الفقر وأيضاً عدد الفقراء، يجب تحديد الهدف الذي يتمثل في الأسر ذات الحجم الكبير.

5.3.3. الفقر حسب المناطق

المؤشرات FGT لمختلف المناطق معروضة في الجدول رقم 14، حيث أن تركيبة هذه المؤشرات موجودة في الجدول رقم 15. حسب هذه النتائج، الفقر جد حاد في منطقة الوسط، ثم الوسط الجنوبي، الغرب، المدن الأخرى وأخيراً المنطقة التي تحتوي المدن الكبرى والجزائر العاصمة. نفس الشيء، تركيبة مؤشر FGT المعروضة في الجدول رقم 15 تبين نفس سلم الترتيب لمساهمة مختلف هذه المناطق في هذا المؤشر.

منحنيات المؤشرات FGT بدلالة حدود الفقر معروضة في الأشكال D4.1 إلى D4.3 للجهات الخمس في الجزائر المعروفة بالوسط، الوسط الجنوبي، الغرب، المدن الأخرى ثم الجزائر العاصمة.

لمختلف حدود الفقر، منحنيات المؤشرات FGT تبين عموماً أن الوسط هو الجهة الأكثر فقراً، يتبعه في السلم التنازلي للفقر الوسط الجنوبي، الغرب، المدن الأخرى ثم الجزائر العاصمة. إن سيطرة الدرجة الأولى للفقر ممكنة في الدرجة المعكوسة للجهات ماعدا للزوج ∇ الوسط الجنوبي، الغرب ∇ . للمعلمة ألفا تساوي الصفر والواحد ($\alpha = 0 \text{ ou } 1$) منحنيات الغرب والوسط الجنوبي تتزايد، أي لا

الفصل الثالث الدراسة القياسية

تسمح بالاستدلال على السيطرة في الفقر للدرجة الأولى والثانية بين هاتين الجهتين.

6.3.3. الفقر حسب الأفواج السوسيو-اقتصادية GSE

-مقارنة حسب مؤشرات الفقر

الجدول رقم 16 يبين أن التأثير القوي للفقر يوجد عند الفلاحين الموزعين. مهما يكن المؤشر (P_0 , P_1 أو P_2) المستخدم، يبقى الترتيب نفسه: فلاحي قطاع التوزيع هم الأكثر فقراً، يليهم المزارعين. أجراء القطاع العام لهم المؤشرات الضعيفة. بين هذين المنارين يوجد الحرفيون/التجار وأجراء القطاع الخاص. للحدود الضعيفة (15.413)، أجراء القطاع الخاص لهم مؤشرات مرتفعة بالنسبة لقطاع الحرفيون/التجار. إذا ارتفع الحد إلى 20.884 أو 25.622 دج، فإن الميل ينعكس. إن إسهام العديد من GSE في الفقر الوطني ينخفض على التوالي بحيث أن ألفا تزداد. الفلاحون الموزعون المزارعين يساهمون بحوالي 90 % في الفقر الوطني. دون إنكار، اتساع الفقر عند الفلاحين، يجب أيضاً تداخل الفقر عند الحرفيين والتجار وعند الغير نشطين.

- مقارنة حسب منحنيات FGT

الأشكال D5.1 إلى D5.3 تعرض منحنيات المؤشرات FGT بدلالة حدود الفقر. لمختلف حدود الفقر، هذه المنحنيات تبين أن الفلاحين الموزعين هم الأكثر فقراً، يليهم بصفة متناقصة للفقر، المزارعين، الحرفيون والتجار، أجراء القطاع الخاص وأخيراً أجراء القطاع العام. إن سيطرة الدرجة الأولى للفقر توجد إذن في هذا السلم المعكوس للأفواج السوسيو-اقتصادية، ما عدا بين " أجراء القطاع الخاص " و " الحرفيون والتجار " لأي من المنحنيات التي تحتوي المعلمة ألفا

الفصل الثالث الدراسة القياسية

تساوي الصفر والواحد (0 أو 1)، أي لا تسمح باختيار الفوجين على سيطرة الفقر للدرجتين الأولى والثانية.

تحديد الهدف يسمح بملاحظة أننا نريد التدخل لتقليل سعة وعمق الفقر، يجب التركيز بقوة على الفلاحين الموزعين. يليهم المزارعين وأيضاً غير النشطين إذا كنا نريد محاربة اتساع الفقر.

4.3. منحنيات CPG للحد 20.884 دج

1.4.3. منحنيات CPG على المستوى الوطني

منحنيات " Commulative Poverty Gap Curves " CPG " تعطي النسبة p (بين 0 و 1) التي تمثل هوة أو انحراف الفقر للسكان الأكثر فقراً. والمؤشر الرقمي P_0 للفقر بالغا؛ وهو معطى بمحور السينات للنقطة الأولى لهضبة المنحنى. نفس الشيء، مؤشر متوسط انحرافات الفقر P_1 معطى على المحور العمودي.

إذا تفحصنا الشكل E1، فإن محور السينات يبين لنا الحد الرقمي للفقر لـ 44.4 % من الفقراء (لمتغير الفائدة " استهلاك الفرد " مع الوزن: $N \times$ الوزن). هذا المؤشر يصل إلى 33 % لمتغير الفائدة ∇ الاستهلاك البالغ ∇ (الوزن = $N \times$ الوزن). ولا يتجاوز 27 % إذا تفحصنا المتغير ∇ استهلاك البالغ مع الوزن الإحصائي $1 \times$ الوزن ∇ . هذا الانخفاض من 33 % إلى 27 % مفسراً من طرف تأثير حجم الأسرة الذي لم يأخذ في الحسبان لأن الوزن الإحصائي يكون $1 \times P$.

ملاحظة النطاق المحدد من طرف CPG و القطع المنظمة إلى النقاط الأولى لهضبة المنحنى CPG تبين تفاوتاً متناقصاً لمتغيرات الفائدة على التوالي:

1- الاستهلاك لكل فرد (الوزن = $N \times$ الوزن).

2- استهلاك البالغ (الوزن = $N \times$ الوزن).

3- استهلاك البالغ الوزن = $1 \times$ الوزن).

التوزيع الأكثر تفاوتاً في مجال الفقر هو ذلك الذي يتعلق بالاستهلاك لكل فرد (الوزن = $N \times$ الوزن)، نلاحظ التخفيض في هذا التفاوت إذا كان متغير الفائدة يتعلق باستهلاك البالغ. هذا يبدو مؤكداً من طرف الحقيقة في القياس حيث يوجد للطفل والفرد نفس الحاجات ليست صحيحة وفي التخفيض الحساس، الاستهلاك الفردي للأسر التي لها عدة أطفال. النتيجة تكون إذن تلاقي عوز الفقر لهذه الأنواع من الأسر.

2.4.3. منحنيات CPG على مستوى المناطق

الشكل E.2 يعرض منحنيات CPG مع حد الفقر 20.884 دج للخمس مناطق: الغرب، الوسط، الوسط الجنوبي، المدن الأخرى والجزائر العاصمة. نستطيع ملاحظة أن منحنيات CPG للمنطقتين اللتان تعرضان المنطقة الحضرية، المدن الأخرى والجزائر العاصمة، تبين أن الفقر أقل حدةً في المنطقة مقارنةً بالمنطقة الريفية المعروضة ببقية المناطق. الملاحظة الأخرى أننا نستطيع إضافة أن السيطرة العرضية للدرجة الثانية في الفقر بين المناطق الغرب والوسط الجنوبي غير مراجعة لأن منحنيها CPG تزداد. هذه الخلاصة مراجعة أيضاً بالرجوع مجدداً إلى الشكل D4.2 حيث نعرض منحنيات FGT مع $\alpha = 1$ لمختلف المناطق. وأخيراً، نستطيع القول أيضاً أن منطقة الوسط تحتوي فقراً جد حاد.

الخاتمة

خلاصة عامة

إذا كان التفاوت يؤثر أكثر ما يمكن في المنطقة الحضرية، فإن الفقر يعتبر كظاهرة ريفية أساسية، يمس الفلاحين الموزعين والمزارعين. كما أن الفقر يمس أيضاً غير النشطين الذين يعيشون في المدينة.

في المجال السياسي، فإن الدولة يجب عليها إذن العمل على رفع الدخل الريفية وتعزيز الطاقة الإنتاجية في الوسط الريفي. ومن جهة أخرى، النساء ربّات الأسر أقل فقراً من أرباب الأسر الرجال، كل سياسة للاعتناء بالنساء الفقيرات يجب أن تأخذ في الحسّاب هذا الجانب.

من خلال دراسة مؤشرات الفقر والتفاوت، فإن منحنيات لورانز، FGT و CPG، تبين أن ظاهرة التفاوت تمس السكان المدروسين. حيث أن سكان الطبقات الاجتماعية الأقل تفاوتاً هم الذين لهم مساهمة مهمة في الفقر. هذا يشمل كل المستويات: حسب الأفرّاج السوسيو-اقتصادية، حسب حجم الأسر، حسب المناطق... إلخ. إذا كان يظهر أنه لا يوجد ارتباط بين الفقر والتفاوت، فمن المؤكد أن في حالة تصنيف هذا الارتباط يكون موجوداً، لكنه سلبياً. فالتفسير يوجد في القسم المتعلق بالوزن الرقمي للأسر الفقيرة وتجانسها النسبي مهما يكن الفوج الاجتماعي الملاحظ. هكذا، فإن الأسر ذات الحجم الكبير هي الأكثر عدداً من بين السكان الفقراء، خاصةً من بين الفلاحين، وأنواعهم من أغلبية الأسر في إطار سكان الوسط الشمالي. هذه الأنواع من الأسر تمثل تجانساً نسبياً من جانب الرفاهية الاجتماعية. والأسر ذات الحجم الصغير أقل عدداً لكن أكثر تفاوتاً وأقل تجانساً من الجانب الاجتماعي.

فيما يخص التفاوت، النتائج تبين إذن أن تخفيضه قد لا يكون إلا هدفاً مسطراً للمدى الطويل. ففي كل سياسة رامية إلى رفع الدخل الريفي تجلب احتمالاً ارتفاع التفاوت في الوسط الريفي بالنسبة إلى مستواه الحالي. لكن في معنى التنمية الفلاحية في العالم الريفي ستعرف احتمال بعض التأثيرات الإيجابية على تخفيض الهجرة الريفية وتساهم بعض الشيء في تخفيض التفاوت في الوسط الحضري وفي فرق التفاوت بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. إن تثبيت الشباب في الحقول يخفض النزوح الريفي ويرفع الإنتاج لأنهم هم الذين يشتغلون في القطاع الإنتاجي. الجاذبية تخفض المدن وتسمح بتخفيف البطالة، وإعادة دفع الإنتاج. هذا الاتصال يعمل بالإقبال على التنمية وضبط عدد الفقراء في الوسط الحضري وتخفيض التفاوت. وإن تخفيض التفاوت في الوسط الحضري يلزم النقص في التفاوت بين المنطقة الريفية لأن الإنتاج يرتفع في المنطقتين، لكن أرباح الإنتاجية جد مهمة في الحقول. هذه التأثيرات قد لا تحقق إلا إذا كانت السياسة جيدة لتوزيع ثمرات التنمية.

تقدير منحنيات FGT (بدلالة الحد)، منحنيات لورانز و CPG (بدلالة المعلمة p) يحمي صحة نتائج المؤشرات المدروسة. منحنيات لورانز تؤكد لنا بالتفصيل صلابه العديد من خلاصاتنا لمؤشرات التفاوت من الدرجة الثانية. نذكر أن السيطرة في معنى التفاوت تساعد على صحة نتائج المؤشرات ومنها مؤشر جيني للمعلمة $\rho > 1$ وأتكينسون للمعلمة $\varepsilon > 0$.

والخلاصة الرئيسية التي قد تفيدنا في فهم ومحاربة ظاهرة الفقر في الجزائر قد نلخصها في نقطتين أساسيتين: أولاً، نستطيع القول أن الصفة الأساسية للأسرة الفقيرة هي حجمها الكبير. ثانياً، نسبة كبيرة من الأسر الفقيرة فلاحية تقطن بالوسط الريفي.

لاقتراح بعض السياسات التي قد تساعد في محاربة الظاهرة التي هي الفقر، يجب في المرحلة الأولى، تخصيص الصفات التي قد

تكون مرتبطةً بالظاهرة، وفي المرحلة الثانية، اقتراح سياسات ودراسة إمكانية تحقيق هذه الأخيرة على كل المستويات. النتائج الممونة من طرف هذا العمل هي ملائمةً للمرحلة الأولى خاصة. لمحاربة الفقر بطريقة فعالة، يجب العمل حسب نتائجنا لتحديد الهدف بالأولوية حسب الجهات، الوسط والوسط الجنوبي، وأيضاً المدن. وفي المناطق الريفية وخاصة الوسط والجنوب، يجب بعد ذلك الاهتمام بالفلاحين الموزعين والأسر ذات الحجم الكبير. فإذا كان تحديد الهدف محكماً، فيجب معاينة ما بداخل هذه الأفواج الأسر التي لها رب الأسرة رجلاً.

شبه العامل يبدو سبباً أساسياً للفقر في الوسط الريفي. فهناك قياسات يجب أن تكون مأخوذةً لامتناس هذه الكارثة. وفي المدينة يجب تحديد غير العاملين كهدف حتى تعرض لهم مناصب شغل؛ ويجب أيضاً معاينة الحرفيين والتجار الذين يعرفون وضعية قلقة. والأخذ في الحسبان طبيعة نشاطهم (أحراراً)، فالدولة تستطيع بصعوبة التدخل مباشرةً. وتستطيع بالعكس إعطاء توجيهات في مادة الأجر الأدنى وتحضير قياسات دافعة للسماح لهذه الحاشية من السكان لإنتاج أحسن.

عموماً فإن CNES يرى أن الفقر لم يهدد البطالين فقط، بل وأنه مس الأجراء أنفسهم، هذه الفئة التي تزامن موعد فقرها، مع موعد تدهور القدرة الشرائية، وتراجع مستويات المعيشة ب 25% و 75% على التوالي. ما بين 1998 و 2000. وتراجع الأجر الحقيقي ب 35%، وبقيت الأوضاع تستاء. وبقي الفقر المدقع والبطالة الهيكلية ينخران جسد المجتمع الجزائري على الرغم من مستويات PIB التي وصلت إلى ذروتها، واحتياطات الصرف العالية. وقدرة الخزينة على تسديد 2/1 من قيمة المديونية الخارجية إلا أن البلاد بقيت تتخبط في الأزمة الاقتصادية، منذ أكثر من عقد من الزمان.

ولو لا الإجراءات التضامنية، التي لجأت إليها الحكومة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه لكانت النتائج المحصل عليها أعظم من تلك التي حللناها. كما هو الأمر في كثير من الدول النامية، إلا أن هذا لا يكفي، فإن كانت الدولة ترغب في معالجة البطالة، والقضاء على الفقر واقتلاعه فلا بد عليها أن تهتم بالأسرة، وبأواصل التماسك، والتكامل والتآزر، التي بدأت تزول وتمحى.

كما يتوجب عليها أن تخفف من نسب الضرائب، وان تفتح المجال لباب الزكاة. وأن تأخذ دورا المنظم في اخذ الزكاة، ممن يتحقق فيهم شرط النصاب، ومن ثم تقوم بإعادة توزيعها توزيعا عادلا، على من يستحق ذلك. وهكذا ومع مرور الوقت، فإنها تستفيد وتفيد.

قائمة الجداول

مؤشرات التفاوت لجيني وأتكينسون لمختلف قياسات المعيشة والوزن الإحصائي.....	جدول 1:	136
مؤشرات التفاوت لجيني وأتكينسون حسب المناطق (استهلاك البالغ/N×P).....	جدول 2:	136
مؤشرات التفاوت لجيني وأتكينسون حسب جنس رب الأسرة (استهلاك البالغ/N×P).....	جدول 3:	136
مؤشرات التفاوت لجيني وأتكينسون حسب حجم الأسرة (استهلاك البالغ/N×P).....	جدول 4:	137
مؤشرات التفاوت لجيني وأتكينسون حسب المناطق (استهلاك البالغ/N×P)....	جدول 5:	137
مؤشرات جيني وأتكينسون حسب الأفرج السوسيو-اقتصادية (استهلاك البالغ/N×P).....	جدول 6:	138
مؤشر الفقر FGT لمختلف قياسات مستوى المعيشة والوزن الإحصائي...138	جدول 7:	138
مؤشر الفقر FGT حسب المناطق (استهلاك البالغ/N×P).....139	جدول 8:	139
تركيبة مؤشر FGT حسب المناطق (استهلاك البالغ/N×P).....139	جدول 9:	139
مؤشر الفقر FGT حسب جنس رب الأسرة (استهلاك البالغ/N×P).....139	جدول 10:	139
تركيبة مؤشر FGT حسب جنس رب الأسرة (استهلاك البالغ/N×P).....140	جدول 11:	140
مؤشر الفقر FGT حسب حجم الأسرة (الاستهلاك البالغ/N×P).....140	جدول 12:	140
تركيبة مؤشر FGT حسب حجم الأسرة (استهلاك البالغ/N×P).....140	جدول 13:	140
مؤشر الفقر FGT حسب المناطق (استهلاك البالغ/N×P).....140	جدول 14:	140
تركيبة مؤشر FGT حسب المناطق (استهلاك البالغ/N×P).....140	جدول 15:	140
مؤشر الفقر FGT حسب الأفرج سوسيو-اقتصادية (استهلاك البالغ/N×P).....	جدول 16:	140
تركيبة المؤشر FGT حسب الأفرج سوسيو-اقتصادية (استهلاك البالغ/N×P)....	جدول 17:	140

جدول 1: مؤشرات التفاوت لجيني وأتكينسون لمختلف قياسات المعيشة والوزن الإحصائي.

مؤشر أتكينسون			مؤشر جيني المعمم			قيمة المعلمة
0.75	0.50	0.25	4	3	2	
0.2475 (0.0049)	0.1808 (0.0039)	0.0997 (0.0024)	0.6280 (0.0086)	0.5768 (0.0083)	0.4663 (0.0072)	استهلاك البالغ (N×P) (P)
0.2463 (0.0050)	0.1802 (0.0041)	0.0997 (0.0026)	0.6270 (0.0088)	0.5752 (0.0086)	0.4643 (0.0077)	الاستهلاك لكل فرد (N×P)
0.2437 (0.0063)	0.1727 (0.0050)	0.0919 (0.0029)	0.6506 (0.0110)	0.5898 (0.0118)	0.4630 (0.0117)	الاستهلاك الكلي للأسر (N×P)
0.3116 (0.0077)	0.2293 (0.0065)	0.1280 (0.0042)	0.6855 (0.0071)	0.6360 (0.0075)	0.5241 (0.0076)	استهلاك البالغ (N×P) (P)

ملاحظة: القيم الموجودة بين قوسين تبين الانحراف المعياري.

جدول 2: مؤشرات التفاوت لجيني وأتكينسون حسب الجهات (استهلاك البالغ/N×P).

مؤشر أتكينسون			مؤشر جيني المعمم			قيمة المعلمة
0.75	0.50	0.25	4	3	2	
0.2235 (0.0076)	0.1579 (0.0059)	0.839 (0.0035)	0.6312 (0.0109)	0.5668 (0.0111)	0.4393 (0.0103)	المنطقة الحضرية
0.1656 (0.0051)	0.1181 (0.0040)	0.0637 (0.0024)	0.5351 (0.0130)	0.4809 (0.0129)	0.3751 (0.0117)	المنطقة الريفية

ملاحظة: القيم الواقعة بين قوسين تبين الانحراف المعياري.

جدول 3: مؤشرات التفاوت لجيني وأتكينسون حسب جنس رب الأسرة (استهلاك البالغ/N×P).

مؤشر أتكينسون			مؤشر جيني المعمم			النسبة		المؤشر قيمة المعلمة
0.75	0.50	0.25	4	3	2	حضر ي	ري في	
0.2706 (0.0171)	0.1941 (0.0148)	0.1046 (0.0085)	0.6778 (0.0334)	0.6177 (0.0227)	0.4894 (0.0217)	87.7%	92.5%	المرأة ربة الأسرة
0.2435 (0.0050)	0.1779 (0.0041)	0.0982 (0.0025)	0.6225 (0.0091)	0.7514 (0.0089)	0.4618 (0.0079)	12.3%	7.5%	الرجل رب الأسرة

ملاحظة: القيم الواقعة بين قوسين تبين الانحراف المعياري.

جدول 4: مؤشرات التفاوت لجيني وأتكينسون حسب حجم الأسرة (استهلاك البالغ/N×P).

مؤشر أتكينسون			مؤشر جيني المعمم			قيمة المعلمة
0.74	0.50	0.25	4	3	2	
0.4092 (0.0247)	0.2907 (0.1084)	0.1557 (0.0111)	0.7976 (0.0183)	0.7378 (0.0214)	0.5956 (0.0245)	فرد واحد
0.3024 (0.0155)	0.2157 (0.0119)	0.1152 (0.0069)	0.7055 (0.0221)	0.6504 (0.0227)	0.5204 (0.0221)	فردين
0.3126 (0.0196)	0.2285 (0.0159)	0.1255 (0.0097)	0.700 (0.0221)	0.6478 (0.0218)	0.5294 (0.0219)	3 أفراد
0.2763 (0.0128)	0.2022 (0.0106)	0.1116 (0.0066)	0.6609 (0.0138)	0.6092 (0.0143)	0.4951 (0.0140)	4 و 5 أفراد
0.2104 (0.0051)	0.1511 (0.0040)	0.0816 (0.0024)	0.5936 (0.0105)	0.5408 (0.0103)	0.4297 (0.0092)	6 أفراد وأكثر

ملاحظة: القيم الواقعة بين قوسين تبين الانحراف المعياري.

جدول 5: مؤشرات التفاوت لجيني وأتكينسون حسب المناطق (استهلاك البالغ/N×P).

مؤشر أتكينسون			مؤشر جيني المعمم			قيمة المعلمة
0.75	0.50	0.25	4	3	2	
0.2080 (0.0083)	0.1468 (0.0064)	0.0780 (0.0038)	0.6110 (0.0135)	0.5478 (0.0133)	0.4237 (0.0122)	الجزائر العاصمة
0.2380 (0.0162)	0.1698 (0.0130)	0.0913 (0.0079)	0.6437 (0.0209)	0.5815 (0.0216)	0.4550 (0.0202)	المدن الأخرى
0.1610 (0.0103)	0.1127 (0.0076)	0.0594 (0.0043)	0.5450 (0.0383)	0.4867 (0.0376)	0.3720 (0.0338)	الغرب
0.1275 (0.0075)	0.0897 (0.0057)	0.0476 (0.0033)	0.4840 (0.0169)	0.4274 (0.0163)	0.3246 (0.0143)	الوسط
0.1444 (0.0097)	0.0142 (0.0076)	0.0569 (0.0046)	0.4919 (0.0194)	0.4413 (0.0181)	0.3453 (0.0153)	الوسط الجنوبي

ملاحظة: القيم الواقعة بين قوسين تبين الانحراف المعياري.

جدول 6: مؤشرات جيني وأتكينسون حسب الأفواج السوسيو-اقتصادية (استهلاك البالغ/N×P).

مؤشر أتكينسون			مؤشر جيني			قيمة المعلمة
0.75	0.50	0.25	4	3	2	
0.2555 (0.0207)	0.1823 (0.0157)	0.0978 (0.0090)	0.6570 (0.0328)	0.5980 (0.0316)	0.4739 (0.0278)	أجراء القطاع الخاص
0.1669 (0.0116)	0.1155 (0.0081)	0.0601 (0.0043)	0.5605 (0.0215)	0.4963 (0.0215)	0.3758 (0.0174)	أجراء القطاع العام
0.1950 (0.0147;0)	0.1369 (0.0117)	0.0726 (0.0071)	0.5966 (0.0231)	0.5306 (0.0227)	0.4051 (0.0209)	الحرفيون والتجار
0.1384 (0.0046)	0.0967 (0.0035)	0.0510 (0.0020)	0.5066 (0.0143)	0.4506 (0.0140)	0.3437 (0.0124)	الفلاحين الموزعين
0.1360 (0.0101)	0.0950 (0.0074)	0.0499 (0.0041)	0.5007 (0.0325)	0.4465 (0.0311)	0.3417 (0.0260)	المزارعين

جدول 7: مؤشر الفقر FGT لمختلف قياسات مستوى المعيشة والوزن الإحصائي.

المؤشرات									حد الفقر قيمة المعلمة
25.622			20.884			15.413			
2	1	0	2	1	0	2	1	0	
0.06364 (0.0021)	0.1470 (0.0037)	0.4576 (0.0090)	0.0364 (0.0016)	0.0921 (0.0030)	0.3351 (0.0088)	0.0127 (0.0009)	0.0356 (0.0019)	0.1562 (0.0066)	استهلاك البالغ (N) (×P)
0.0966 (0.0026)	0.2043 (0.0042)	0.5587 (0.0088)	0.0599 (0.0020)	0.1392 (0.0036)	0.446 (0.0090)	0.0235 (0.0013)	0.0620 (0.0025)	0.2497 (0.0081)	الاستهلاك لكل فرد (N×P)
0.0003 (0.0000)	0.0007 (0.0001)	0.0032 (0.0004)	0.0001 (0.0000)	0.0004 (0.0001)	0.0018 (0.0003)	0.0000 (0.0000)	0.0001 (0.0000)	0.0005 (0.0001)	الاستهلاك الكلي للأسر (N×P)
0.0506 (0.0015)	0.1170 (0.0026)	0.3789 (0.0067)	0.0294 (0.0012)	0.0294 (0.0021)	0.2668 (0.0061)	0.0116 (0.0009)	0.0285 (0.0014)	0.1175 (0.0043)	استهلاك البالغ (1×) (P)

ملاحظة: القيم الواقعة بين قوسين تبين الانحراف المعياري.

جدول 8: مؤشر الفقر FGT حسب المناطق (استهلاك البالغ/N×P).

المؤشرات									حد الفقر
25.622			20.884			15.413			
2	1	0	2	1	0	2	1	0	قسيمة المعلمة
0.0745 (0.0024)	0.1715 (0.0043)	0.5290 (0.0104)	0.0428 (0.0018)	0.1078 (0.0035)	0.3909 (0.0105)	0.0150 (0.0011)	0.0419 (0.0022)	0.1833 (0.0078)	المنطقة الريفية
0.0075 (0.0012)	0.0208 (0.0026)	0.0884 (0.0079)	0.0036 (0.0008)	0.0108 (0.0019)	0.0462 (0.0061)	0.0009 (0.0003)	0.0031 (0.0009)	0.0160 (0.0039)	المنطقة الحضرية

ملاحظة: القيم الواقعة بين قوسين تبين الانحراف المعياري.

جدول 9: تركيبة مؤشر FGT حسب المناطق (استهلاك البالغ/N×P).

المؤشرات									حد الفقر
25.622			20.884			15.413			
2	1	0	2	1	0	2	1	0	قيمة المعلمة
0.981 (0.0032)	0.9771 (0.0029)	0.9687 (0.003)	0.984 (0.0036)	0.9811 (0.0034)	0.9777 (0.0030)	0.9888 (0.0038)	0.9859 (0.0042)	0.9834 (0.0041)	المنطقة الريفية
0.0190 (0.0032)	0.0229 (0.0029)	0.0313 (0.003)	0.0160 (0.0036)	0.0189 (0.0034)	0.0223 (0.0030)	0.0111 (0.0038)	0.0141 (0.0042)	0.0166 (0.0041)	المنطقة الحضرية

ملاحظة: القيم الواقعة بين قوسين تبين الانحراف المعياري.

جدول 10: مؤشر الفقر FGT حسب جنس رب الأسرة (استهلاك البالغ/N×P).

المؤشرات									حد الفقر
25.622			20.884			15.413			
2	1	0	2	1	0	2	1	0	قيمة المعلمة
0.0648 (0.0022)	0.1496 (0.0038)	0.4654 (0.0093)	0.0372 (0.0016)	0.0937 (0.0031)	0.3405 (0.0091)	0.0130 (0.0009)	0.0365 (0.0020)	0.1590 (0.0068)	الرجل رب الأسرة
0.0382 (0.0045)	0.0924 (0.0096)	0.2904 (0.0253)	0.0204 (0.0028)	0.0569 (0.0070)	0.2184 (0.0240)	0.0054 (0.0011)	0.0177 (0.0032)	0.0972 (0.0162)	المرأة ربة الأسرة

ملاحظة: القيم الواقعة بين قوسين تبين الانحراف المعياري.

**جدول 11: تركيبة مؤشر FGT حسب جنس رب الأسرة
(استهلاك البالغ/N×P).**

المؤشرات									
25.622			20.884			15.413			حد الفقر
2	1	0	2	1	0	2	1	0	قيمة المعلمة
0.9732 (0.0036)	0.9719 (0.0034)	0.9716 (0.0030)	0.9750 (0.0038)	0.9724 (0.0039)	0.9709 (0.0037)	0.981 (0.004)	0.9777 (0.0042)	0.9722 (0.0049)	الرجل رب الأسرة
0.0268 (0.0036)	0.0281 (0.0034)	0.0284 (0.0030)	0.025 (0.0038)	0.0276 (0.0039)	0.0291 (0.0037)	0.0190 (0.004)	0.0223 (0.0042)	0.0278 (0.0049)	المرأة رب الأسرة

ملاحظة: القيم الواقعة بين قوسين تبين الانحراف المعياري.

**جدول 12: مؤشر الفقر FGT حسب حجم الأسرة
(الاستهلاك البالغ/N×P).**

المؤشرات									
25.622			20.884			15.413			حد الفقر
2	1	0	2	1	0	2	1	0	قيمة المعلمة
0.0235 (0.0080)	0.0455 (0.0099)	0.1392 (0.0222)	0.0167 (0.0076)	0.0298 (0.0088)	0.0972 (0.0190)	0.0114 (0.0072)	0.0170 (0.0078)	0.0348 (0.0115)	فرد
0.0228 (0.0037)	0.0571 (0.0074)	0.2166 (0.0239)	0.0123 (0.0026)	0.0324 (0.0053)	0.1389 (0.0195)	0.0048 (0.0017)	0.0116 (0.0030)	0.0464 (0.0109)	فردين
0.0306 (0.0041)	0.0722 (0.0074)	0.2485 (0.0203)	0.0175 (0.0030)	0.0432 (0.0057)	0.1668 (0.0178)	0.0072 (0.0018)	0.0171 (0.0037)	0.0583 (0.0107)	3 أفراد
0.0348 (0.0026)	0.0878 (0.0048)	0.3208 (0.0140)	0.0185 (0.0018)	0.0496 (0.0037)	0.2015 (0.0119)	0.0057 (0.0010)	0.0175 (0.0022)	0.0826 (0.0081)	4 و 5 أفراد

0.0701 (0.0025)	0.1609 (0.0044)	0.4923 (0.0106)	0.0403 (0.0019)	0.1017 (0.0036)	0.3663 (0.0104)	0.0140 (0.0011)	0.0395 (0.0023)	0.1736 (0.0078)	6 أفراد وأكثر
--------------------	--------------------	--------------------	--------------------	--------------------	--------------------	--------------------	--------------------	--------------------	--------------------------

ملاحظة: القيم الواقعة بين قوسين تبين الانحراف المعياري.

جدول 13: تركيبة مؤشر FGT حسب حجم الأسرة (استهلاك البالغ/N×P).

المؤشرات									حد الفقر
25.622			20.884			15.413			
2	1	0	2	1	0	2	1	0	قيمة المعلمة
0.0026 (0.0009)	0.0021 (0.0005)	0.0021 (0.0004)	0.0032 (0.0015)	0.0022 (0.0007)	0.0020 (0.0004)	0.0062 (0.0040)	0.0033 (0.0016)	0.0015 (0.0005)	فرد
0.0055 (0.0009)	0.0060 (0.0008)	0.0073 (0.0009)	0.0052 (0.0011)	0.0054 (0.0009)	0.0064 (0.0001)	0.0059 (0.0021)	0.0050 (0.0013)	0.0046 (0.0011)	غريدين
0.0154 (50.0022)	0.0157 (0.0018)	0.0174 (0.0017)	0.0154 (0.0028)	0.0150 (0.0019)	0.0159 (0.0019)	0.0182 (0.0048)	0.0154 (0.0034)	0.0012 (0.0023)	3 أفراد
0.0644 (0.0054)	0.0704 (0.0047)	0.0827 (0.0047)	0.0601 (0.0065)	0.0635 (0.0054)	0.0709 (0.005)	0.0535 (0.0097)	0.058 (0.0077)	0.0623 (0.0066)	4 و 5 أفراد
0.9121 (0.0062)	0.9057 (0.0054)	0.8905 (0.0053)	0.9162 (0.0075)	0.9137 (0.0061)	0.9047 (0.0056)	0.9162 (0.0121)	0.9183 (0.0089)	0.9196 (0.0073)	6 أفراد وأفراد

ملاحظة: القيم الواقعة بين قوسين تبين الانحراف المعياري.

جدول 14: مؤشر الفقر FGT حسب المناطق (استهلاك البالغ/N×P).

المؤشرات									حد الفقر
25.622			20.884			15.413			
2	1	0	2	1	0	2	1	0	قيمة المعلمة
0.0575 (0.0057)	0.1372 (0.0112)	0.4363 (0.0307)	0.0318 (0.0041)	0.0829 (0.0084)	0.3227 (0.0297)	0.0111 (0.0023)	0.0295 (0.0050)	0.1268 (0.0167)	الغرب
0.0960 (0.0046)	0.2116 (0.0071)	0.6222 (0.0140)	0.0576 (0.0038)	0.1377 (0.0063)	0.4672 (0.0148)	0.0221 (0.0025)	0.0591 (0.0046)	0.2346 (0.0134)	الوسط
0.0646 (0.0045)	0.1595 (0.0081)	0.5290 (0.0194)	0.0342 (0.0032)	0.0946 (0.0066)	0.3754 (0.0192)	0.0094 (0.0015)	0.0317 (0.0039)	0.1646 (0.0155)	الوسط الجنوبي
0.0167 (0.0036)	0.0452 (0.0072)	0.1744 (0.0200)	0.0082 (0.0023)	0.0243 (0.0055)	0.1014 (0.0166)	0.0018 (0.0007)	0.0074 (0.0028)	0.0378 (0.0120)	المدن الأخرى
0.0035 (0.0008)	0.0105 (0.0018)	0.0520 (0.0070)	0.0016 (0.0005)	0.0050 (0.0012)	0.0228 (0.0047)	0.0005 (0.0003)	0.0013 (0.0005)	0.0067 (0.0021)	الجزائر العاصمة

ملاحظة: القيم الواقعة بين قوسين تبين الانحراف المعياري.

جدول 15: تركيبة مؤشر FGT حسب المناطق (استهلاك البالغ/N×P).

المؤشرات									حد الفقر
25.622			20.884			15.413			
2	1	0	2	1	0	2	1	0	قيمة المعلمة
0.1638 (0.0163)	0.1693 (0.0148)	0.173 (0.137)	0.1585 (0.0194)	0.1632 (0.0165)	0.1747 (0.0171)	0.1594 (0.0299)	0.1504 (0.0230)	0.1473 (0.0179)	الغرب
0.3466 (0.0174)	0.3307 (0.0139)	0.3125 (0.0114)	0.3637 (0.0221)	0.3436 (0.0170)	0.3205 (0.0137)	0.4000 (0.0359)	0.3814 (0.0267)	0.3451 (0.0204)	الوسط
0.244 (0.0171)	0.2606 (0.0174)	0.2777 (0.0128)	0.2257 (0.0204)	0.2468 (0.0174)	0.2692 (0.0151)	0.178 (0.0268)	0.2140 (0.0246)	0.2532 (0.0220)	الوسط الجنوبي
0.0126 (0.0029)	0.0148 (0.0026)	0.0183 (0.0023)	0.0108 (0.0032)	0.0127 (0.0030)	0.0146 (0.0026)	0.0070 (0.0029)	0.0100 (0.0038)	0.0117 (0.0038)	المدن الأخرى
0.0064 (0.0014)	0.0081 (0.0014)	0.0129 (0.0018)	0.0052 (0.0016)	0.0062 (0.0015)	0.0078 (0.0016)	0.0041 (0.0023)	0.0041 (0.0017)	0.0049 (0.0015)	الجزائر العاصمة

ملاحظة: القيم الواقعة بين قوسين تبين الانحراف المعياري.

جدول 16: مؤشر الفقر FGT حسب الأفواج سوسيو-اقتصادية (استهلاك البالغ/N×P).

المؤشرات									حد الفقر
25.622			20.884			15.413			
2	1	0	2	1	0	2	1	0	قيمة المعلمة
0.0017 (0.0011)	0.0055 (0.0036)	0.0199 (0.0131)	0.0005 (0.0004)	0.0024 (0.0019)	0.0199 (0.0131)	0.0000 (0.0000)	0.0002 (0.0002)	0.0012 (0.0012)	أجراء القطاع العام
0.0092 (0.0051)	0.0213 (0.0107)	0.0580 (0.0235)	0.0050 (0.0029)	0.0047 (0.0080)	0.0473 (0.0231)	0.0006 (0.0004)	0.0042 (0.0029)	0.0301 (0.0210)	أجراء القطاع الخاص
0.0100 (0.0020)	0.0239 (0.0042)	0.0872 (0.0133)	0.0057 (0.0013)	0.0143 (0.0030)	0.0504 (0.0100)	0.0020 (0.0006)	0.0054 (0.0016)	0.0238 (0.0063)	الحرفيون والتجار
0.0631 (0.0065)	0.1571 (0.0124)	0.4755 (0.0332)	0.0341 (0.0048)	0.0929 (0.0096)	0.3645 (0.0326)	0.0107 (0.0028)	0.0307 (0.0056)	0.1631 (0.0230)	المزارعين
0.0736 (0.0026)	0.1709 (0.0046)	0.5369 (0.0110)	0.0420 (0.0020)	1064.0 (0.0038)	0.3894 (0.0109)	0.0145 (0.0011)	0.0409 (0.0024)	0.1797 (0.0084)	الفلاحون الموزعون

ملاحظة: القيم الواقعة بين قوسين تبين الانحراف المعياري.

جدول 17: تركيبة المؤشر FGT حسب الأفواج سوسيو-اقتصادية (استهلاك البالغ/N×P)

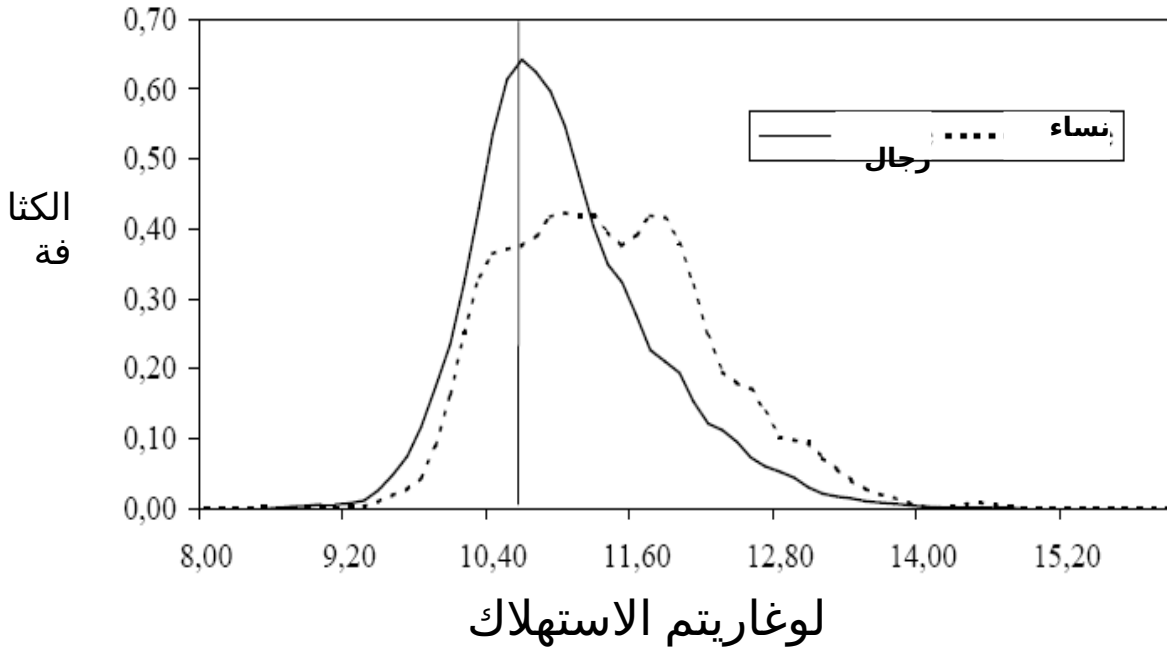
المؤشرات									حد الفقر قيمة المعلمة
25.622			20.884			15.413			
2	1	0	2	1	0	2	1	0	
0.0011 (0.0008)	0.0016 (0.0011)	0.0019 (0.0013)	0.0006 (0.0005)	0.0011 (0.0009)	0.0026 (0.0017)	0.0001 (0.0001)	0.0003 (0.0003)	0.0003 (0.0003)	أجراء القطاع العام
0.0039 (0.0022)	0.0039 (0.0020)	0.0034 (0.0014)	0.0036 (0.0022)	0.0043 (0.0024)	0.0038 (0.0019)	0.0013 (0.0009)	0.0032 (0.0022)	0.0051 (0.0037)	أجراء القطاع الخاص
0.0098 (0.0021)	0.0102 (0.0019)	0.0119 (0.0019)	0.0098 (0.0024)	0.0097 (0.0021)	0.0094 (0.0019)	0.0100 (0.0031)	0.0095 (0.0028)	0.0095 (0.0026)	الحرفيون والتجار
0.0029 (0.0014)	0.0028 (0.0011)	0.0029 (0.0009)	0.003 (0.0016)	0.0028 (0.0014)	0.0022 (0.0009)	0.0027 (0.0019)	0.0032 (0.002)	0.0036 (0.0019)	نشاطات أخرى
0.1035 (0.0117)	0.1077 (0.0105)	0.1085 (0.0098)	0.0978 (0.0139)	0.1053 (0.0118)	0.1136 (0.0121)	0.0883 (0.0221)	0.09 (0.0163)	0.1090 (0.0154)	المزارعين
0.7874 (0.0159)	0.7912 (0.0133)	0.7989 (0.0116)	0.7844 (0.0199)	0.7868 (0.0158)	0.7913 (0.0140)	0.7783 (0.0313)	0.7821 (0.0240)	0.7833 (0.0192)	الفلاحون الموزعون
0.0915 (0.0120)	0.0826 (0.0091)	0.0725 (0.0071)	0.1008 (0.0158)	0.0901 (0.0115)	0.0773 (50.0082)	0.1193 (0.0252)	0.1119 (0.0197)	0.0892 (0.0128)	غير النشطين

ملاحظة: القيم الواقعة بين قوسين تبين الانحراف المعياري.

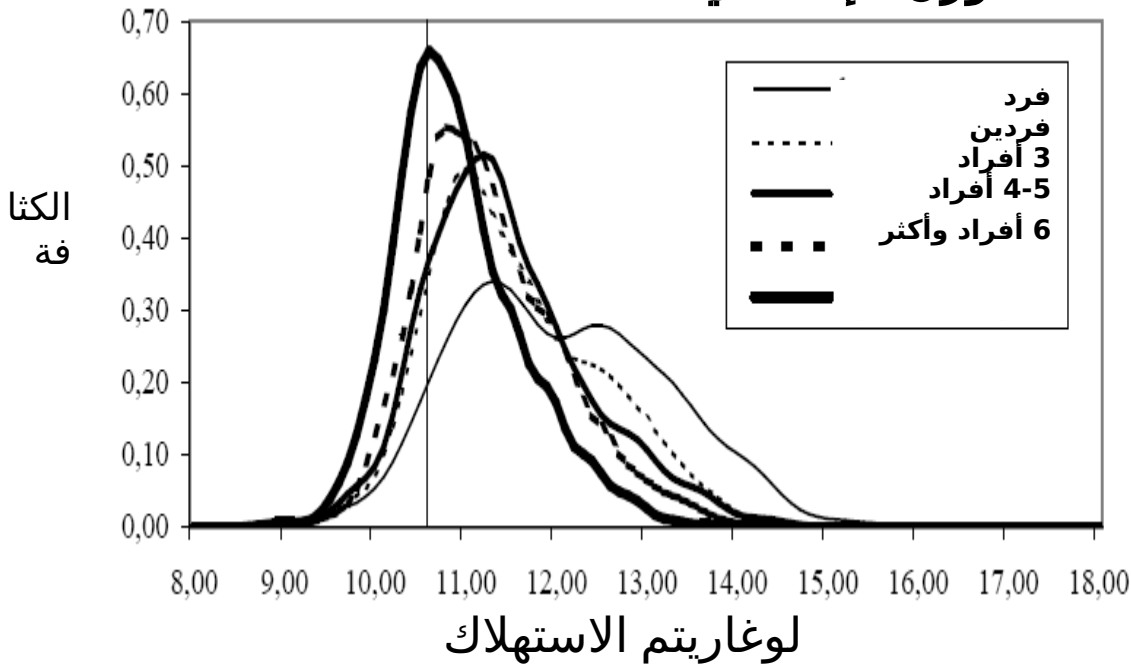
قائمة الأشكال

- 140.....:A1 الشكل منحنيات الكثافة حسب جنس رب الأسرة (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي)
- 140.....:A2 الشكل منحنيات الكثافة حسب حجم الأسر، استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي
- 140.....:A3 الشكل منحنيات الكثافة حسب منطقة الأسرة، الاستهلاك $\times N$ ، par équivalent adulte، الوزن الإحصائي.
140
- 140.....:A4 الشكل منحنيات الكثافة حسب الأفواج سوسيو-اقتصادية، استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي
- 140.....:B1 الشكل منحنيات لورانز لمختلف قياسات مستوى المعيشة
- 140.....:B2 الشكل الفرق بين منحنيات لورانز
- 140.....:B3 الشكل منحنيات لورانز للمنطقتين الحضرية والريفية، استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي
- 140.....:B4 الشكل الفرق بين منحنيات لورانز للمنطقة الحضرية والريفية (استهلاك البالغ، $\times N$)
- 140.....:B5 الشكل منحنيات لورانز لمختلف أحجام الأسر (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي)
- 140.....:B6 الشكل الفرق بين منحنيات لورانز مع مختلف أحجام الأسر (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي)
- 140.....:B7 الشكل منحنيات لورانز لمختلف المناطق (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي)
- 140.....:B8 الشكل الفرق بين منحنيات لورانز لمختلف المناطق (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي)
- 140.....:B9 الشكل منحنيات لورانز لمختلف الأفواج سوسيو-اقتصادية استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي
- 140.....:B10 الشكل اختلافات منحنيات لورانز للأفواج سوسيو-اقتصادية (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي)
- 140.....:C1 الشكل منحنيات التركيز: العوامل الأساسية (الاستهلاك $\times N$ ، par tête، الوزن الإحصائي)
- 140.....:C2 الشكل اختلافات منحنيات الاستهلاك
-:D1.1 الشكل منحنيات FGT ($\alpha = 0$) للمناطق الريفية والحضرية (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي).....
140
-:D1.2 الشكل منحنيات FGT ($\alpha = 1$) للمناطق الريفية والحضرية (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي).....
140
-:D1.3 الشكل منحنيات FGT ($\alpha = 2$) للمناطق الريفية والحضرية (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي).....
140
- 140.....:D2.1 الشكل منحنيات FGT ($\alpha = 0$) حسب جنس رب الأسرة (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي)
- 140.....:D2.2 الشكل منحنيات FGT ($\alpha = 1$) حسب جنس رب الأسرة (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي)
- 140.....:D3.1 الشكل منحنيات FGT ($\alpha = 0$) حسب حجم الأسر (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي)
- 140.....:D3.2 الشكل منحنيات FGT ($\alpha = 1$) حسب حجم الأسر (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي)
- 140.....:D3.3 الشكل منحنيات FGT ($\alpha = 2$) حسب حجم الأسر (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي)
- 140.....:D4.1 الشكل منحنيات FGT ($\alpha = 0$) حسب المناطق (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي)
- 140.....:D4.2 الشكل منحنيات FGT ($\alpha = 1$) حسب المناطق (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي)
- 140.....:D4.3 الشكل منحنيات FGT ($\alpha = 2$) حسب المناطق (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي)
-:D5.1 الشكل منحنيات FGT ($\alpha = 0$) حسب الأفواج سوسيو-اقتصادية (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي).....
140
-:D5.1 الشكل منحنيات FGT ($\alpha = 1$) حسب الأفواج سوسيو-اقتصادية (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي).....
140
-:D5.1 الشكل منحنيات FGT ($\alpha = 2$) حسب الأفواج سوسيو-اقتصادية (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي).....
140
- 140.....:E1 الشكل منحنيات CPG: لمختلف قياسات مستوى المعيشة
- 140.....:E2 الشكل منحنيات CPG لمختلف القطاعات (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي)

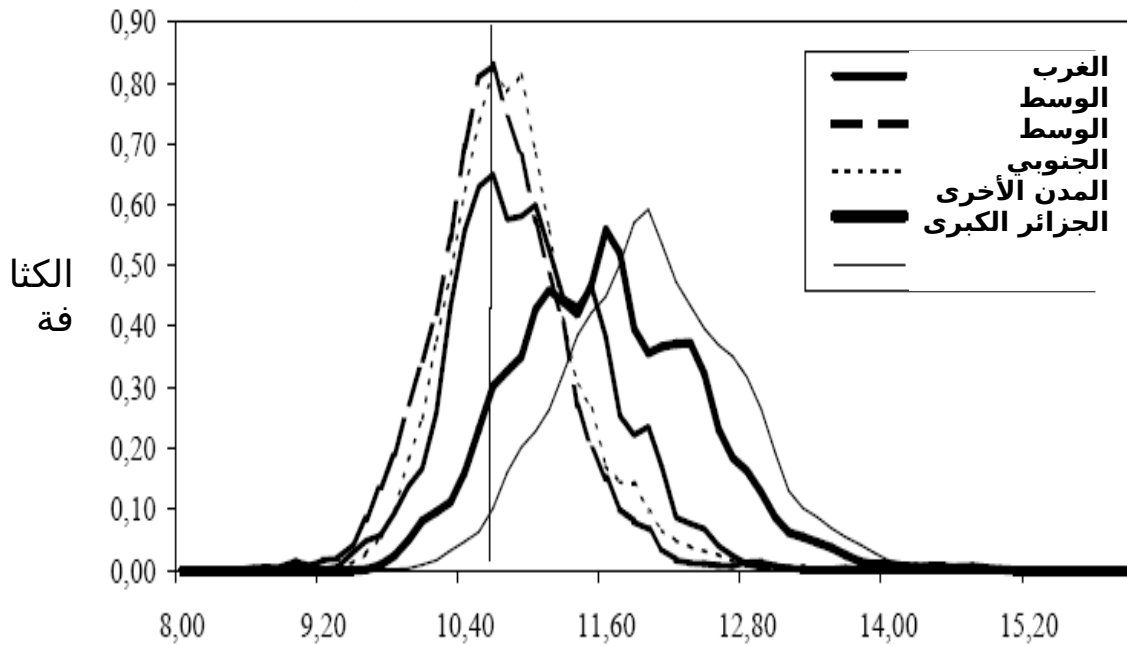
الشكل A1: منحنيات الكثافة حسب جنس رب الأسرة (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي).



الشكل A2: منحنيات الكثافة حسب حجم الأسر، استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي.

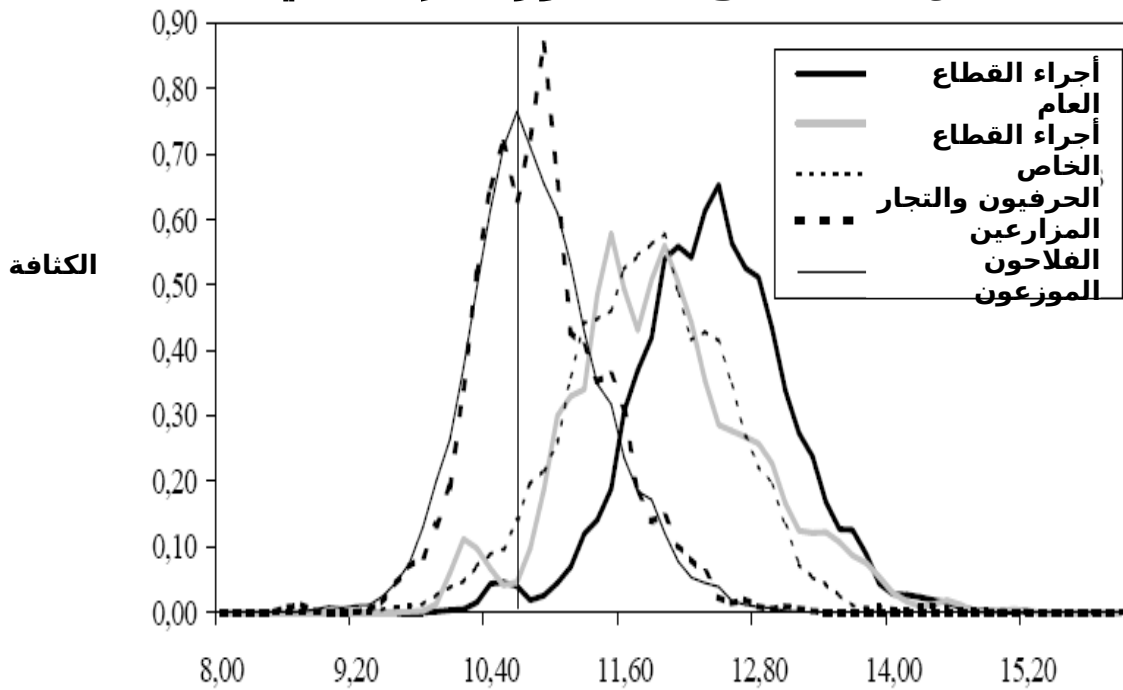


الشكل A3: منحنيات الكثافة حسب منطقة الأسرة، الاستهلاك $\times N$ par équivalent adulte، الوزن الإحصائي.



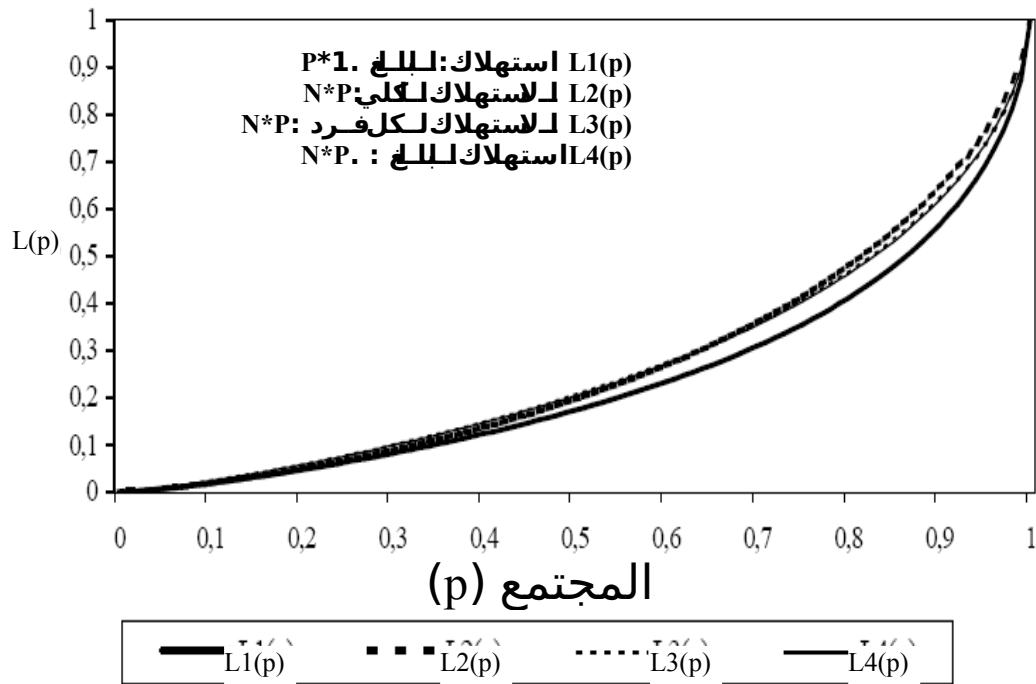
لوغاريتم الاستهلاك

الشكل A4: منحنيات الكثافة حسب الأفواج السوسيو-اقتصادية، استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي.

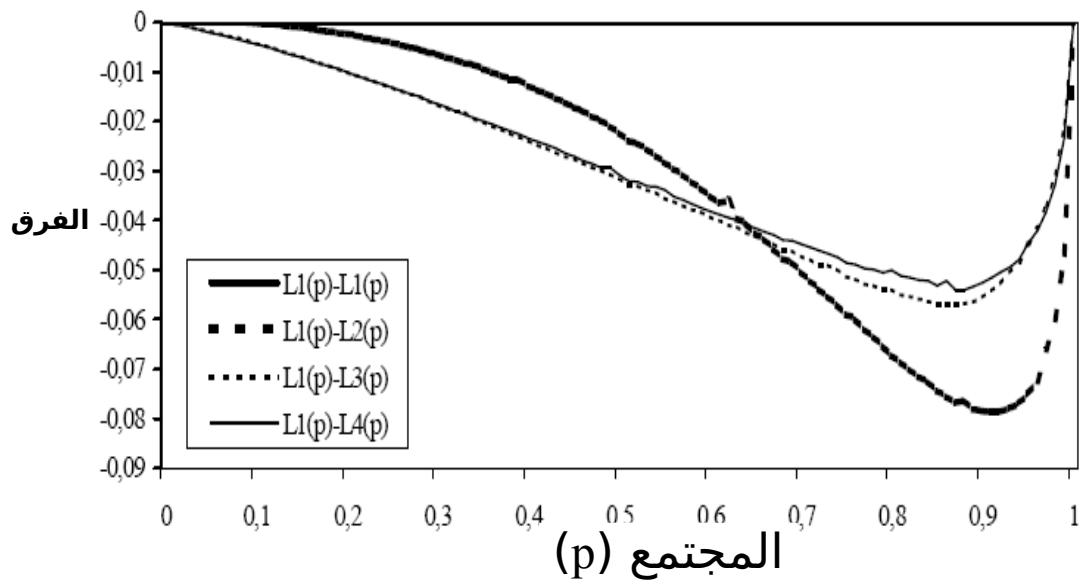


لوغاريتم الاستهلاك

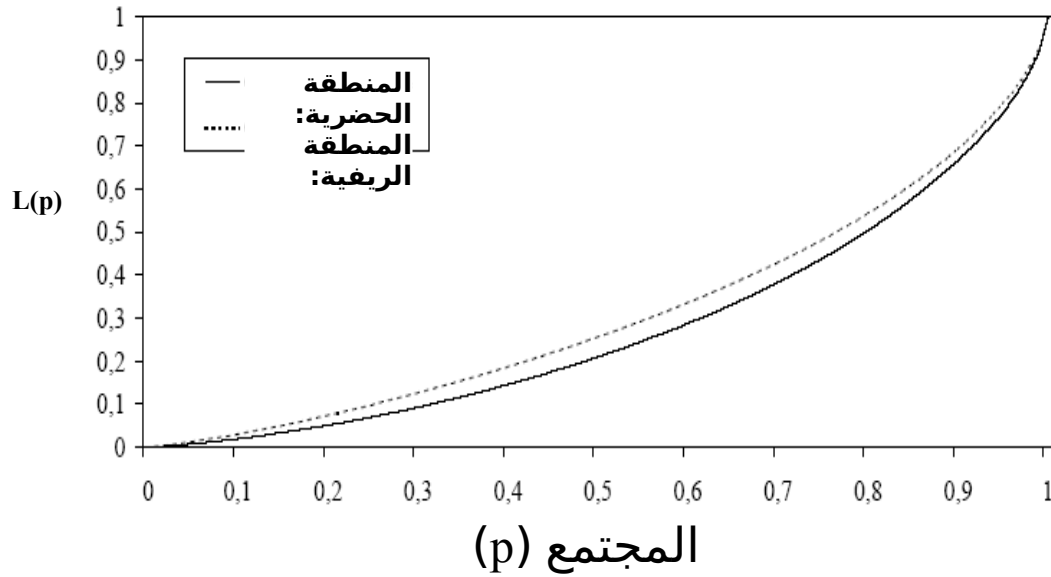
الشكل B1: منحنيات لورانز لمختلف قياسات مستوى المعيشة.



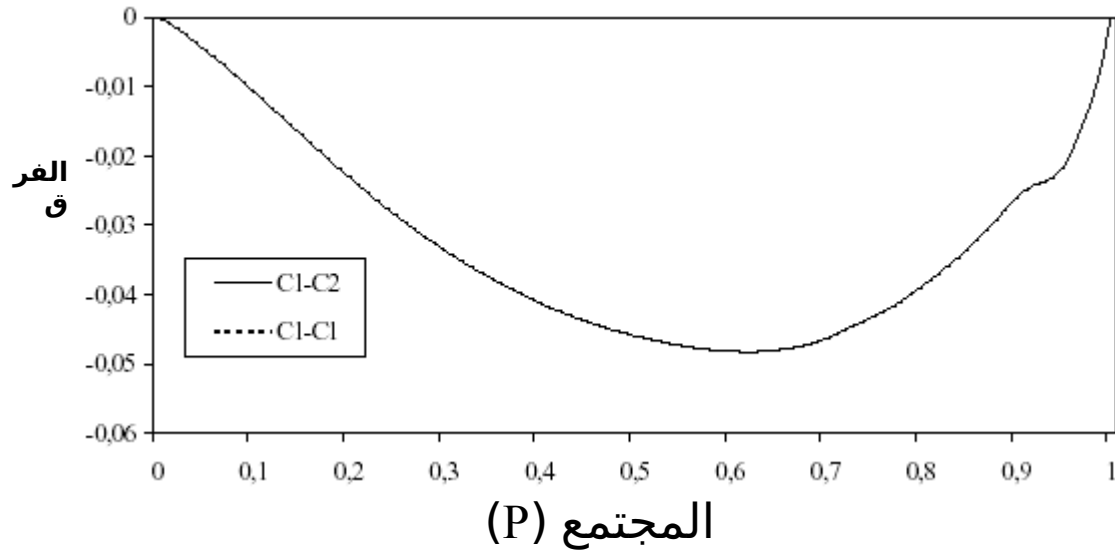
الشكل B2: الفرق بين منحنيات لورانز.



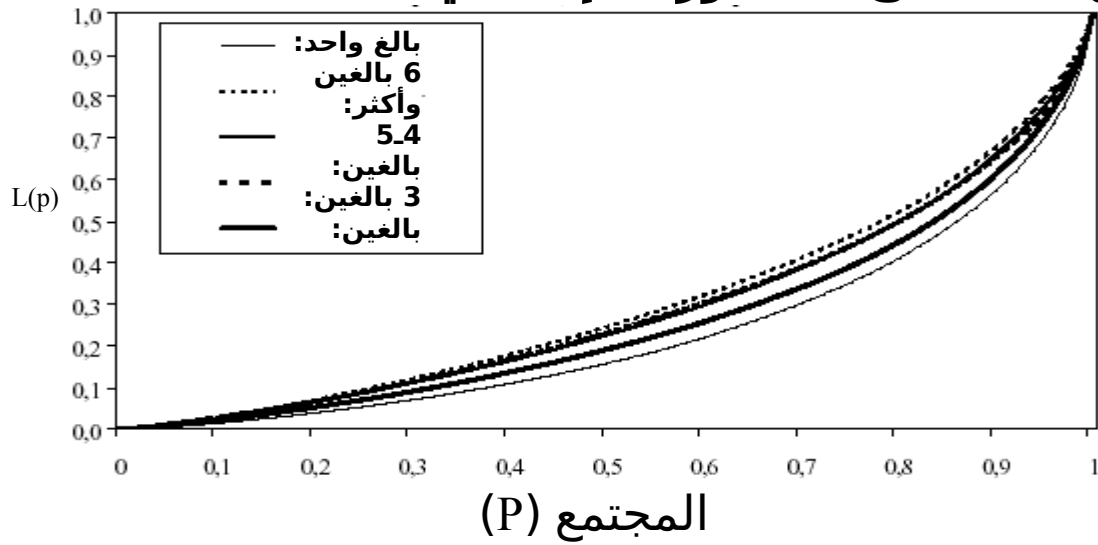
الشكل B3: منحنيات لورانز للمنطقتين الحضرية والريفية، استهلاك البالغ، X_N الوزن الإحصائي.



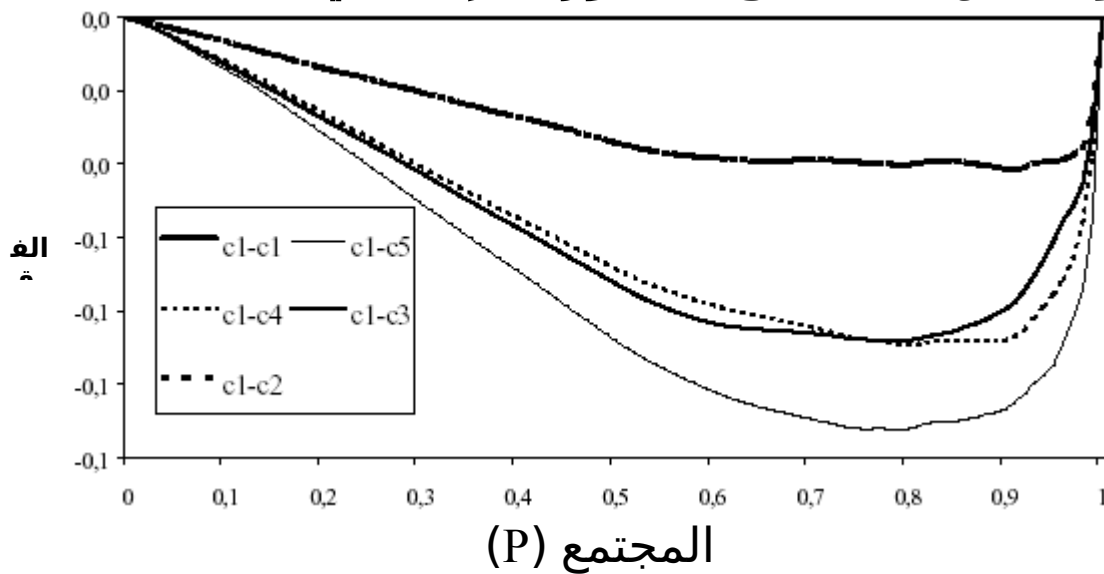
الشكل B4: الفرق بين منحنيات لورانز للمنطقة الحضرية والريفية (استهلاك البالغ، $N \times P$)



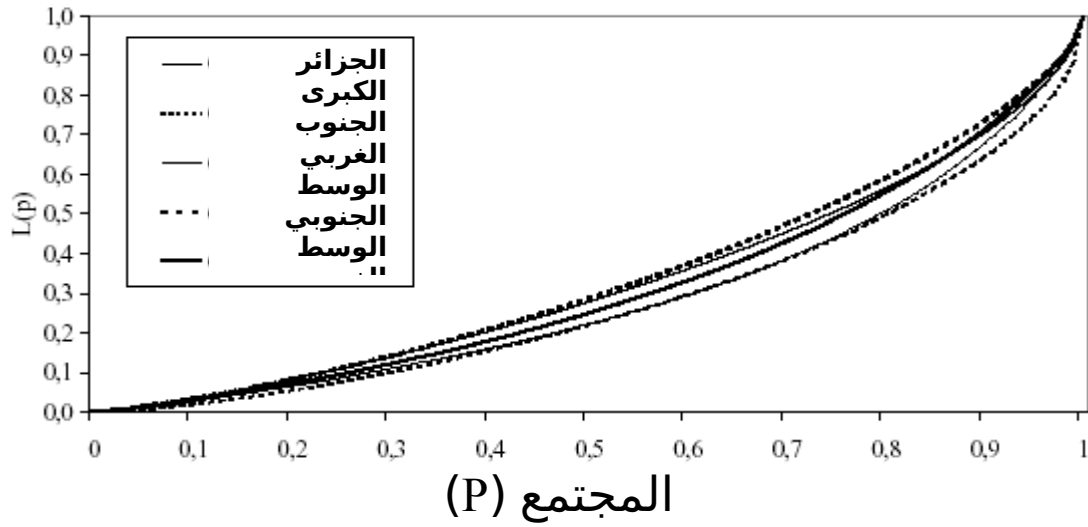
الشكل B5: منحنيات لورانز لمختلف أحجام الأسر (استهلاك البالغ، $N \times$ الوزن الإحصائي).



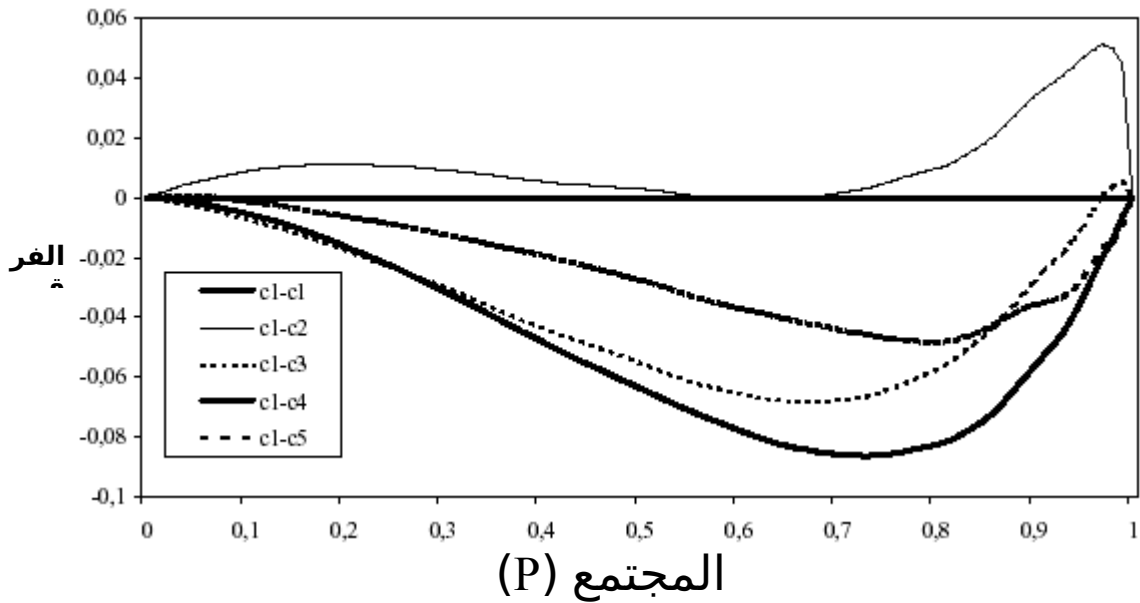
الشكل B6: الفرق بين منحنيات لورانز مع مختلف أحجام الأسر (استهلاك البالغ، $N \times$ الوزن الإحصائي).



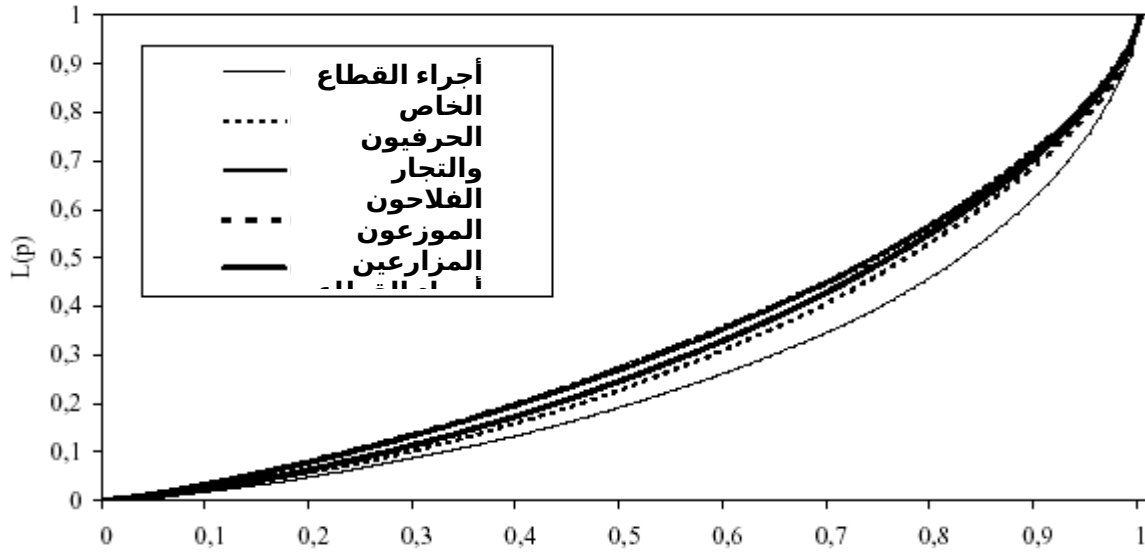
الشكل B7: منحنيات لورانز لمختلف المناطق (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي).



الشكل B8: الفرق بين منحنيات لورانز لمختلف المناطق (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي).

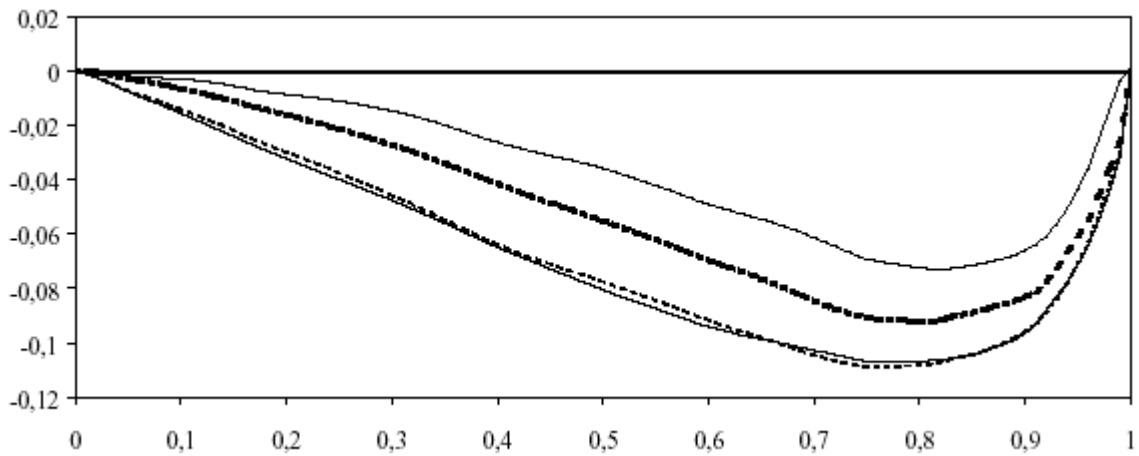


الشكل B9: منحنيات لورانز لمختلف الأفواج سوسيو-اقتصادية استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي.

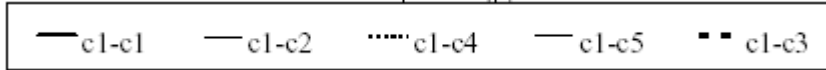


المجتمع (P)

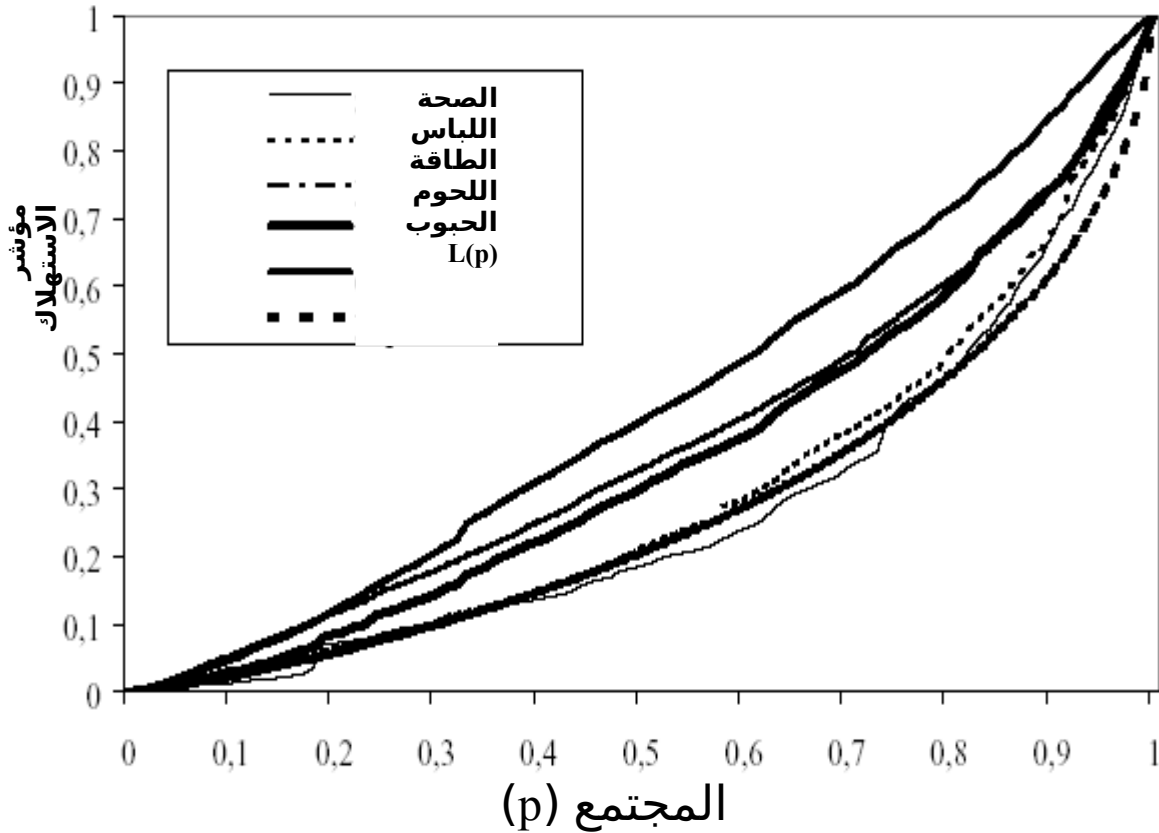
الشكل B10: اختلافات منحنيات لورانز للأفواج سوسيو-اقتصادية (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي).



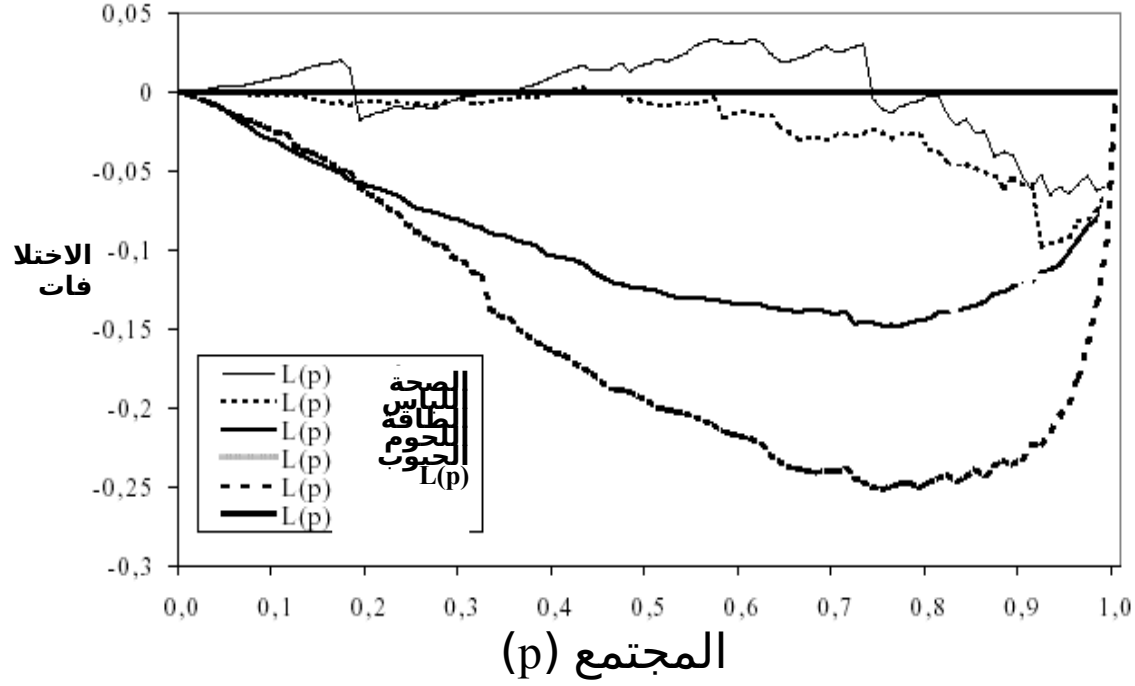
المجتمع (p)



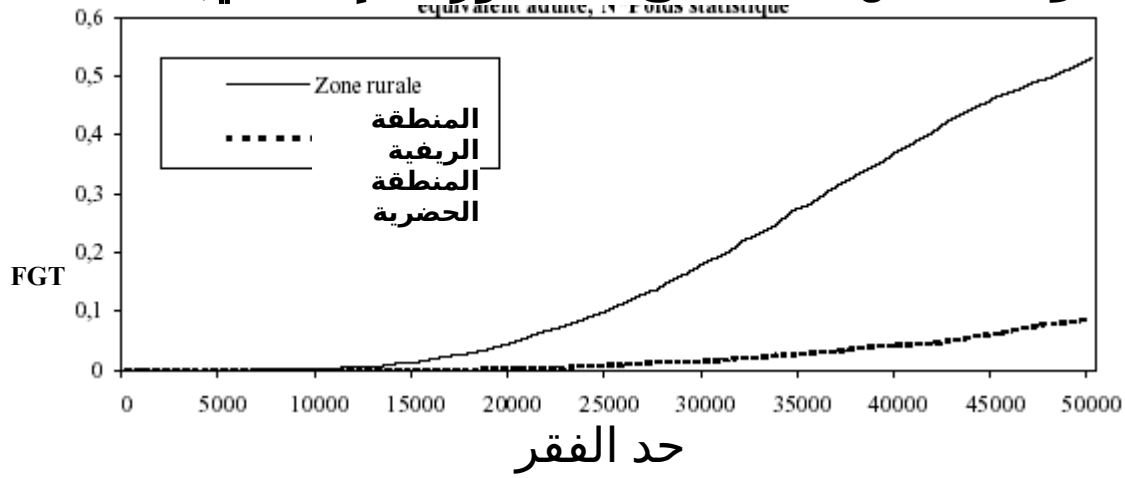
الشكل C1: منحنيات التركيز: العوامل الأساسية (الاستهلاك $\times N$ ، par tête الوزن الإحصائي).



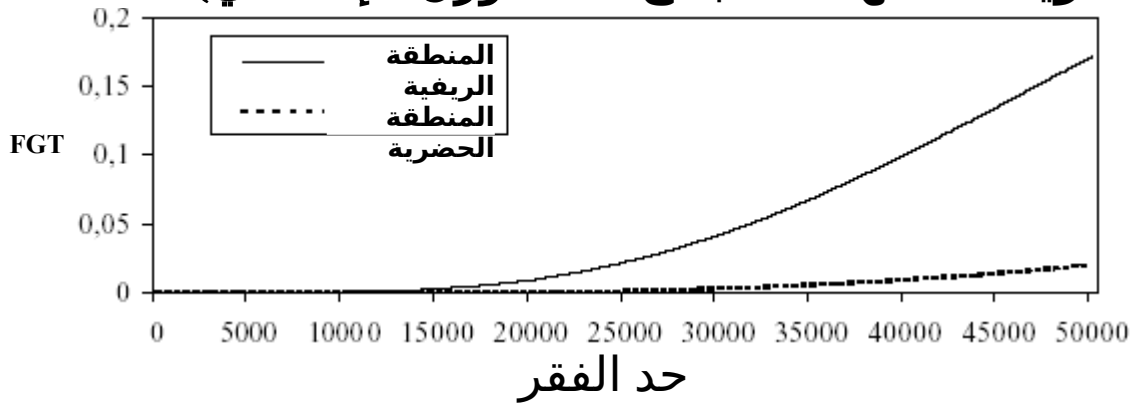
الشكل C2: اختلافات منحنيات الاستهلاك.



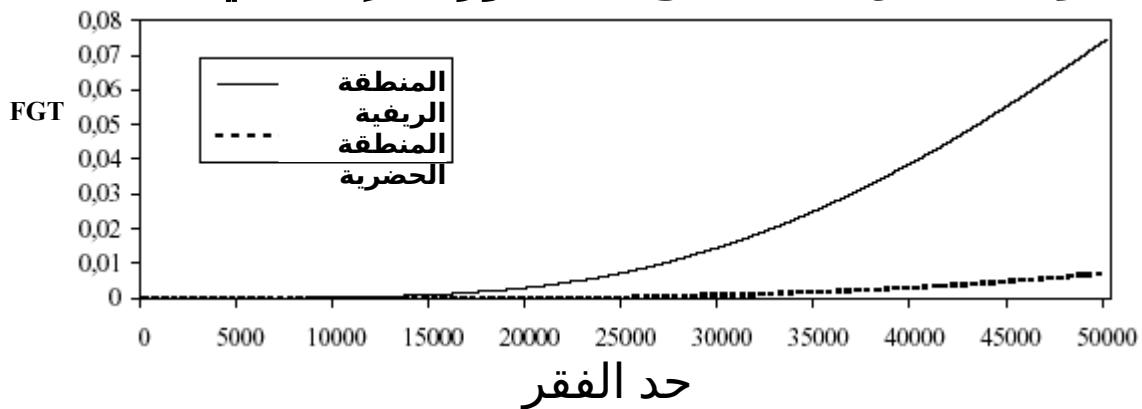
الشكل D1.1: منحنيات FGT ($\alpha=0$) للمناطق الريفية والحضرية (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي).



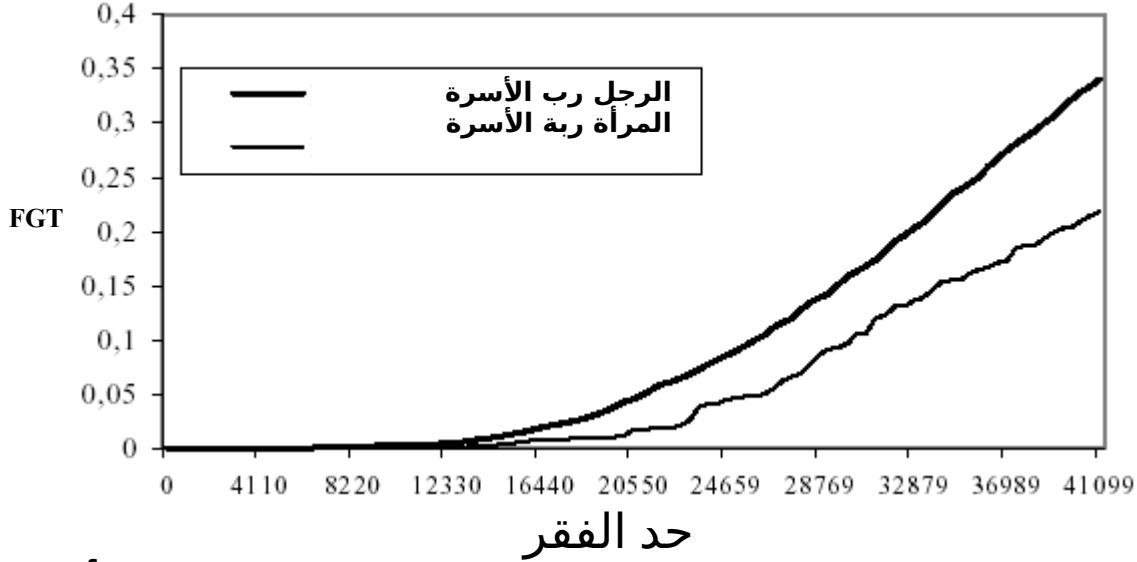
الشكل D1.2: منحنيات FGT ($\alpha=1$) للمناطق الريفية والحضرية (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي).



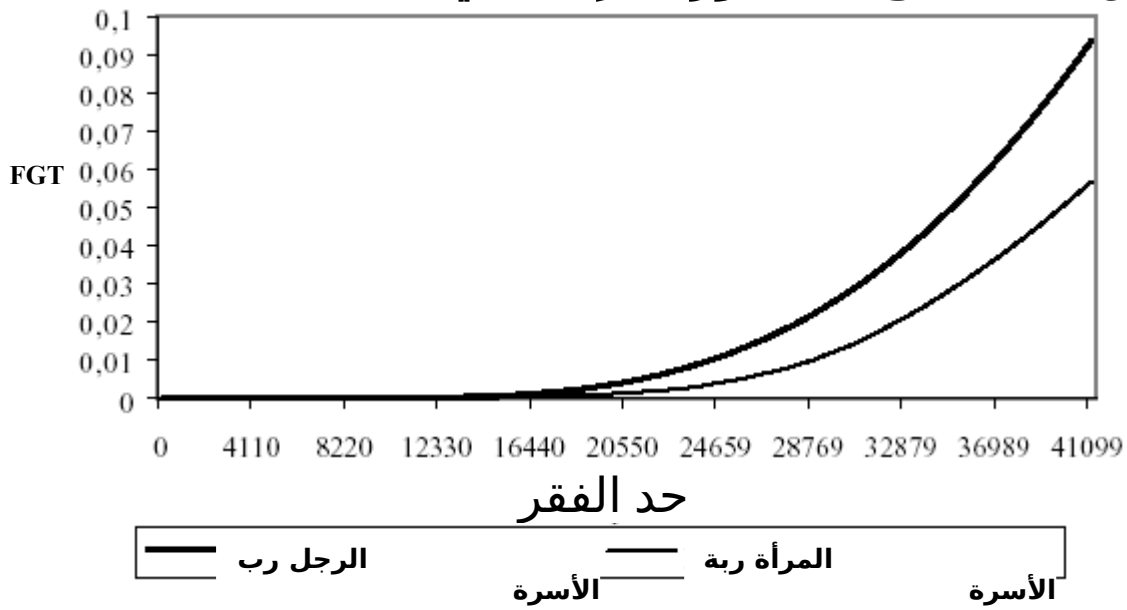
الشكل D1.3: منحنيات FGT ($\alpha=2$) للمناطق الريفية والحضرية (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي).



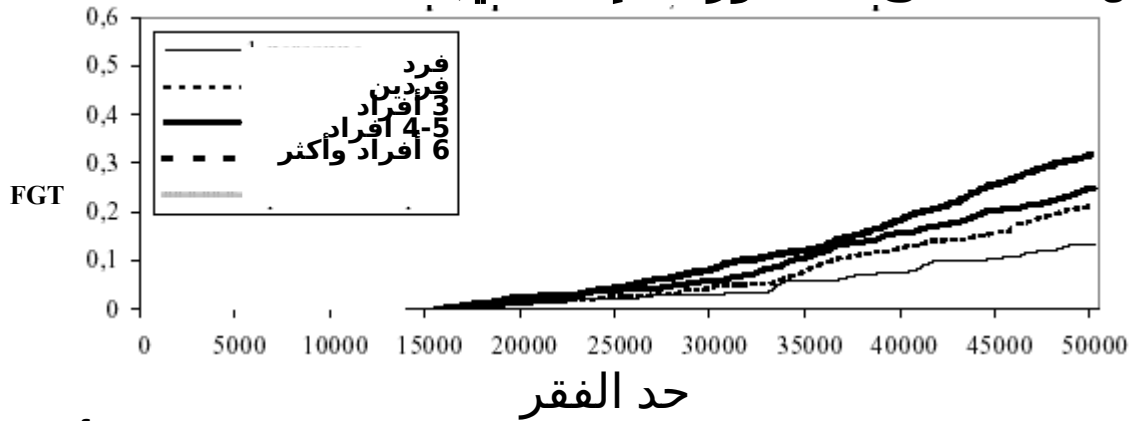
الشكل D2.1: منحنيات FGT ($\alpha = 0$) حسب جنس رب الأسرة (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي).



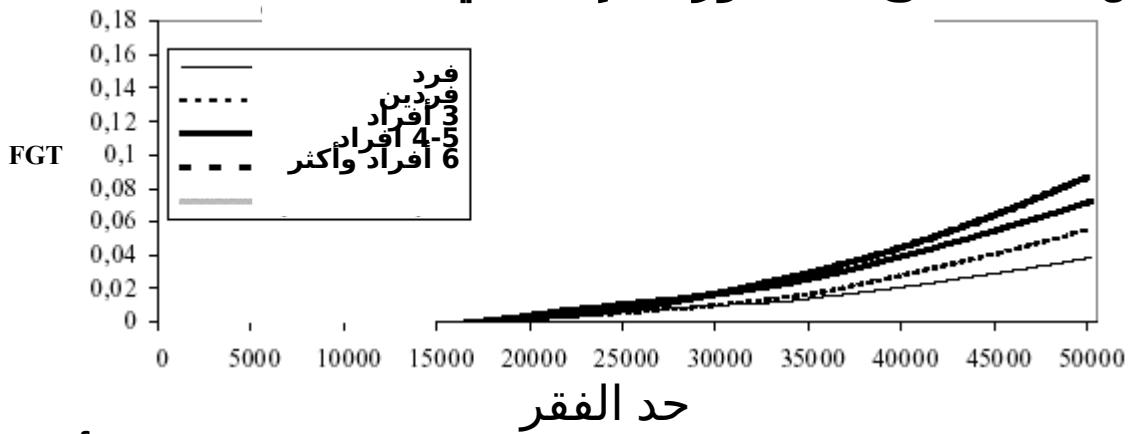
الشكل D2.2: منحنيات FGT ($\alpha = 1$) حسب جنس رب الأسرة (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي).



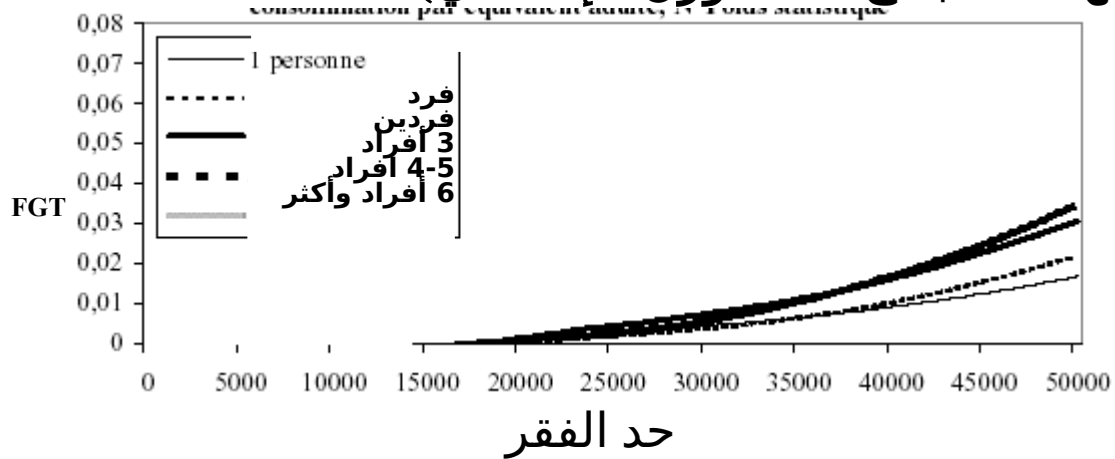
الشكل D3.1: منحنيات FGT ($\alpha=0$) حسب حجم الأسر (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي).



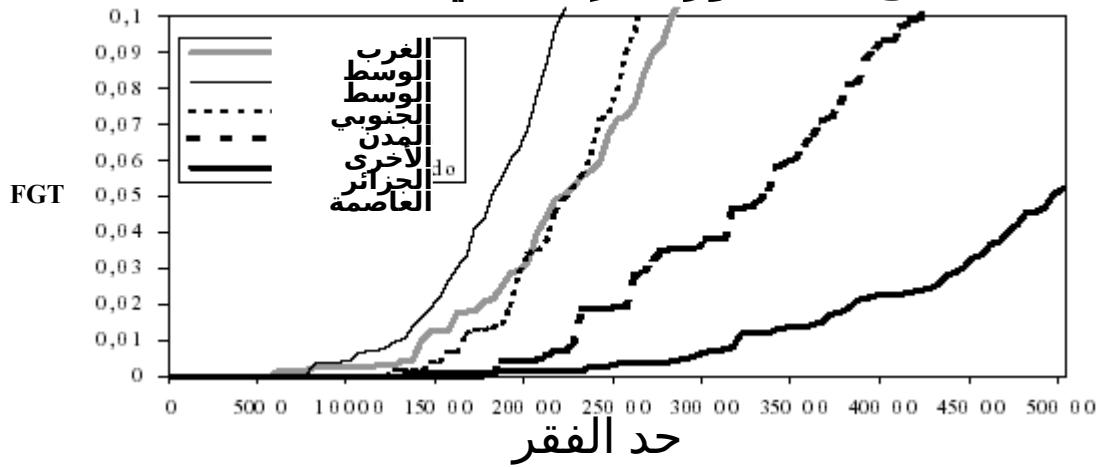
الشكل D3.2: منحنيات FGT ($\alpha=1$) حسب حجم الأسر (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي).



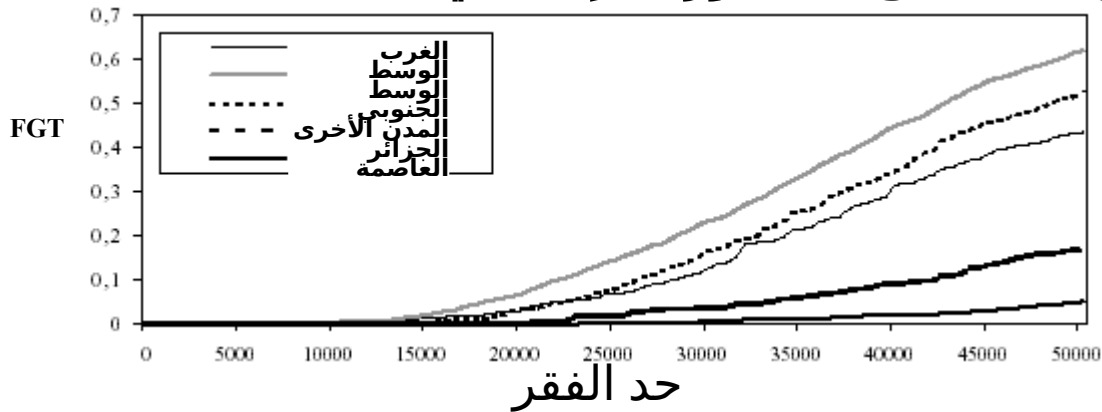
الشكل D3.3: منحنيات FGT ($\alpha=2$) حسب حجم الأسر (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي).



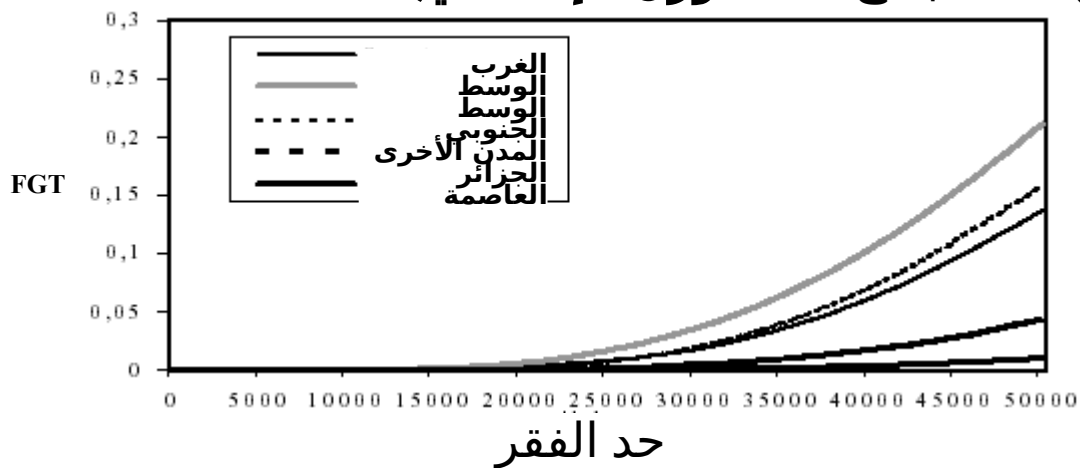
الشكل D4.1: منحنيات FGT ($\alpha=0$) حسب المناطق (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي).



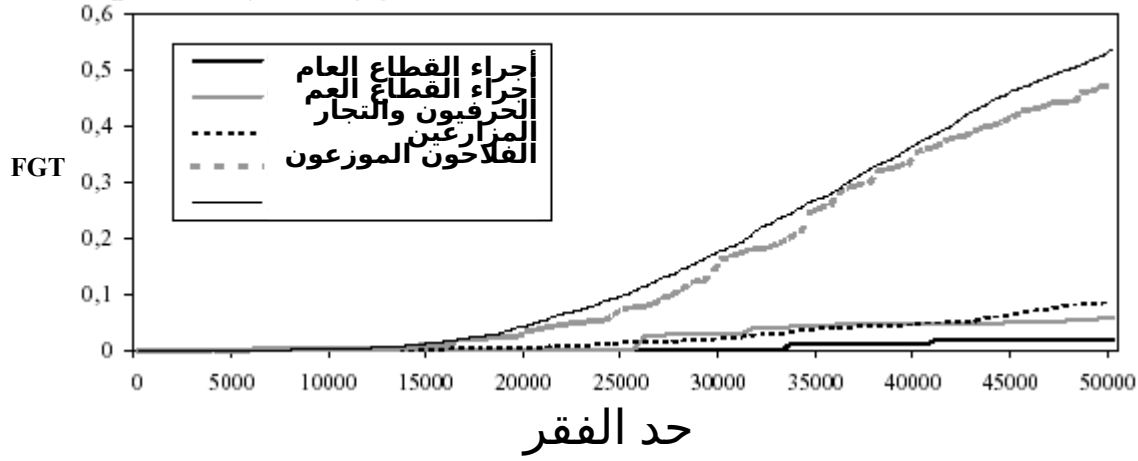
الشكل D4.2: منحنيات FGT ($\alpha=1$) حسب المناطق (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي).



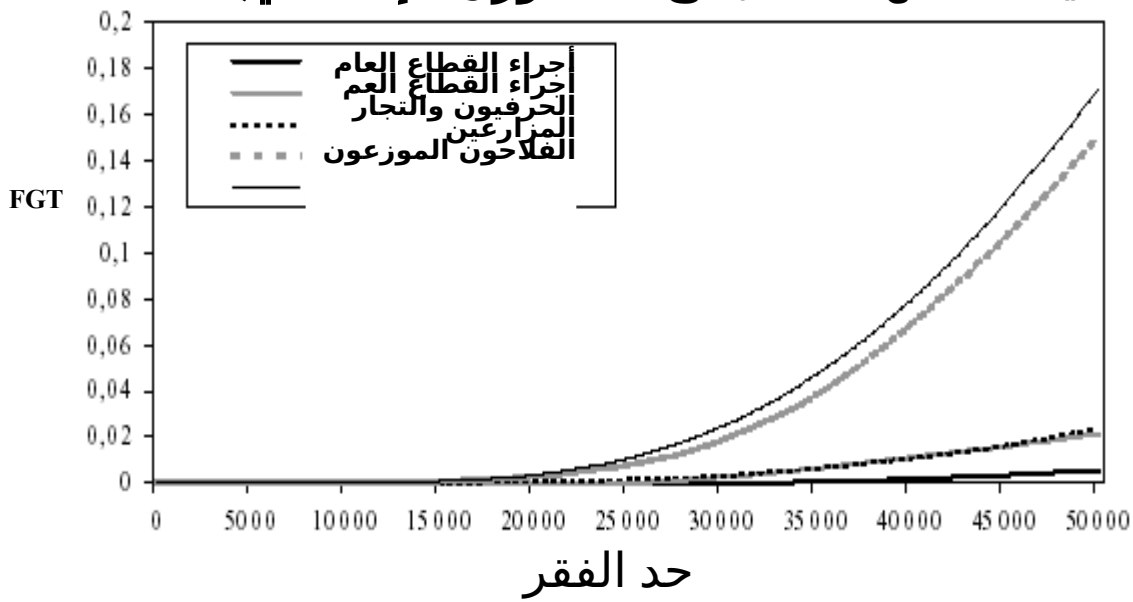
الشكل D4.3: منحنيات FGT ($\alpha=2$) حسب المناطق (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي).



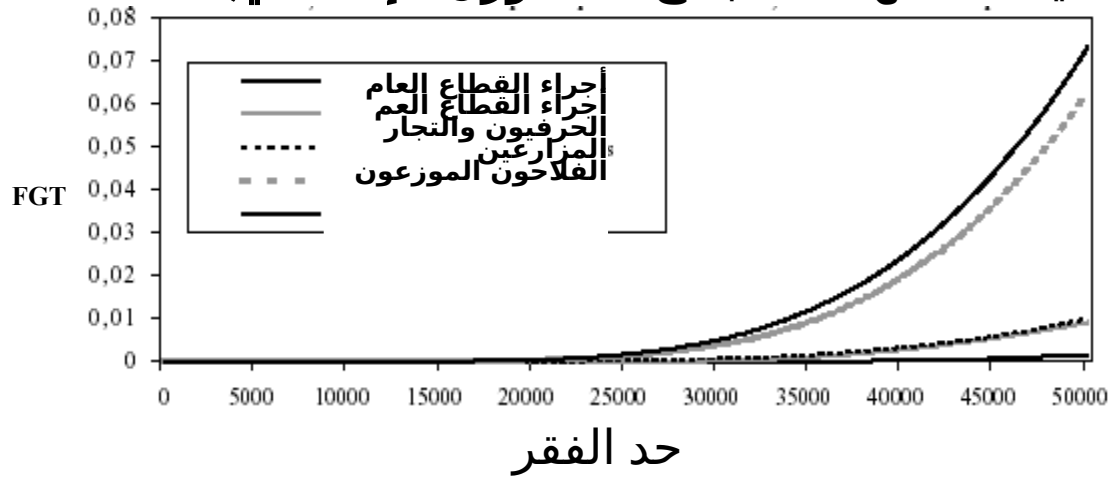
الشكل D5.1: منحنيات FGT ($\alpha = 0$) حسب الأفواج سوسيو-اقتصادية (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي).



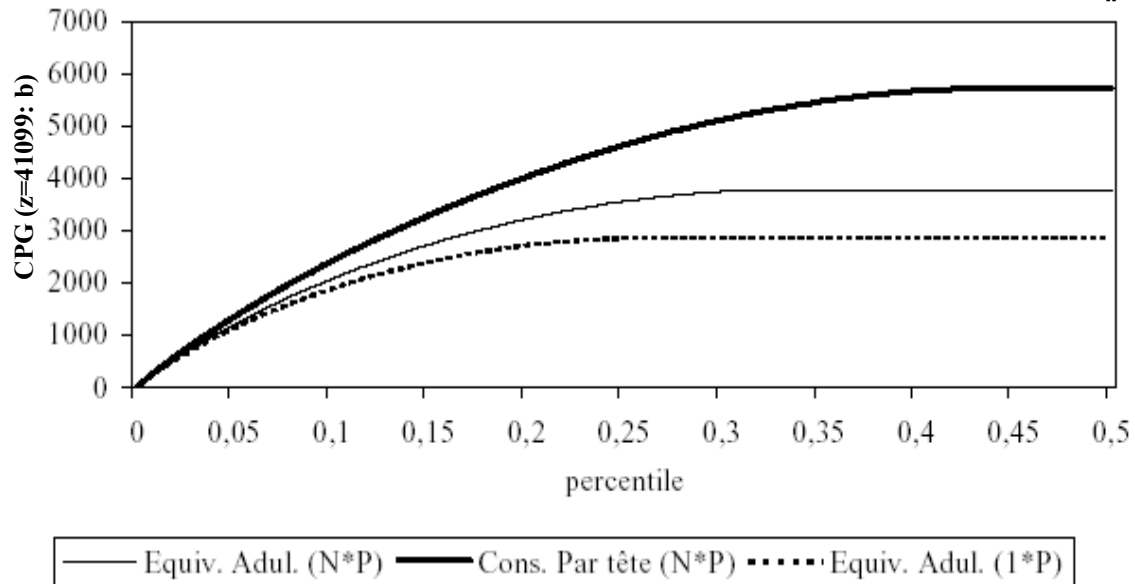
الشكل D5.1: منحنيات FGT ($\alpha = 1$) حسب الأفواج سوسيو-اقتصادية (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي).



الشكل D5.1: منحنيات FGT ($\alpha=2$) حسب الأفواج سوسيو-اقتصادية (استهلاك البالغ، $N \times$ الوزن الإحصائي).

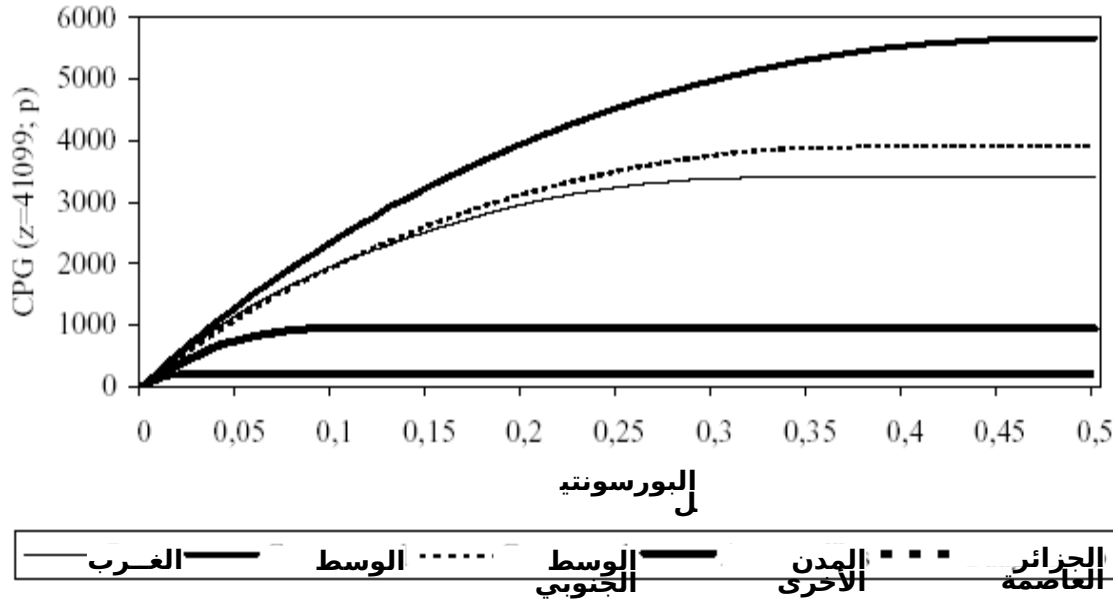


الشكل E1: منحنيات CPG: لمختلف قياسات مستوى المعيشة.



البورسونتي

الشكل E2: منحنيات CPG لمختلف القطاعات (استهلاك البالغ، $\times N$ الوزن الإحصائي).



المراجع باللغة العربية

1. أ.د. جمال الدين العويصات. العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية, دار هومة للنشر. 2000.
- 2.
3. القرآن الكريم. سورة البقرة. الآيات 214 - 253 - 266 - 170 - 173. سورة الحج الآيات: 34 - 35.
4. د. عبد الله محمد قسم السيد. التنمية في الوطن العربي. دار الكتاب الحديث - 2000, ص: 23.
5. د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية. الاتجاهات الحديثة في التنمية -الدار الجامعية للنشر-2000.
6. د. محمود حسن خان. مجلة تمويل التنمية. كيف يمكننا مساعدة الفقراء - ديسمبر 2000.
7. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES). التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000.
8. مجلة الاقتصاد والمناجمنت, منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير, جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان, رقم 2, مارس 2003.
9. مجلة التمويل والتنمية, صالح. م. نصوني وفرنسوار لوفال. ديسمبر 2001.
10. مجلة التمويل والتنمية - ديسمبر 2000.
11. مجلة التمويل والتنمية, تدخل لويس. م. فالديفيوار اليخاندو. مارس 2001.
12. مجلة التمويل والتنمية, شيلطون ديفيز وويليام بارتريج. " المساعد النقدية, الحول على رؤوس الأموال الاستثمارية وتخفيض حدة الفقر. ديسمبر 1993.
13. مجلة التمويل والتنمية. محمد داواس. ديسمبر 2001.
14. مجلة العالم الديبلوماسي (لنكسر الحلقة الخبيثة للديون). تدخل إيريك. ت. سبتمبر 1999 - العدد 2.
15. مجلة التمويل والتنمية. تدخل انجوس ديتون. جوان 2002.
16. ميزانية موضوعة من طرف المجلس الشعبي الوطني " CNP " .
17. جريدة الرأي, الصادرة 12-12-2002. العدد 1417.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Ali Abdel Gadir Ali. Poverty in the Arab Region: A Selective Review. Arab Planning Institute. Kuwait 2001.
2. Anselme ADEGBIDI, Michel AHOHOUNKPANZON et autres. Profil de pauvreté et d'inégalité au Bénin. Cahier de recherche No : 00-01. Université Laval. CRÉFA 1999.
3. Benhabib. A and Z. Tahar, " Social policy of proximity: a new approach to poverty reduction in Algeria ".
4. Chate Lus Michel et Jacques Fontanel – dix problèmes économiques contemporains. OPU édition, 1993.
5. Deepa Narayan Le financement de développement – comment aidez les pauvres. Décembre 2000.
6. Mustafa Babiker. Impacts of Public Policy on Poverty in Arab Countries: Review of the CGE Literature. Arab Planning Institute. Kuwait 2001.
7. Paul MAKDISSI. Que pouvons-nous apprendre. des profils de pauvreté canadiens? L'Actualité économique, Revue d'analyse économique, vol. 78, no 2, Université de Sherbrooke 2002.
8. Quentin Wodon. Marketing contre pauvreté. Les éditions de latelier - Paris 1993.
9. Samuel Fambon, Aloysius Ajab Amin et autres. Pauvreté et répartition des revenus au Cameroun durant les années 1990. cahier de recherche N° 01-06 du CREFA. Uni Laval, Canada. Mai 2001.
10. Nanak Kakwant. Poverty and economic growth with application to cote d'ivoire. Siries 39, N°2, Uni of New South Wales. 1993.
11. CIPD, conférence international sur la population et le développement.
12. Carte de pauvreté en Algérie, programme des nations unies pour le développement. Mai 2001.

13. CENEAP. L'enquête 1998. portant sur un échantillon de 2000 ménages.
14. Agence de développement sociale. (ADS).
15. CNES. PRNDH. 2001.
16. CNES, "projet de rapport, regard sur l'exclusion sociale", mai 2001.
17. CNES, " projet de rapport, regard sur l'exclusion sociale, le cas des personnes âgées et de l'enfance privée de famille ". mail 2001.
18. FIDH – fédération international des droits de l’homme –2000.
19. Finance et développement. Par " Nora Lustig*; Omar Arias** ". mars 2000.
20. Institut national du travail – présentation de l'emploi et élargissement de la couverture sociale des texte et contextes – document polycopie.
21. Magasine finance et développement. 10-13-juin 2002.
22. Magasine la santé. Sujet."santé et environnement", P24. N°06. Juillet 1999.
23. Organisation internationale du travail. Equipe ultidisciplinaire pour l’Afrique centrale. Profil de pauvreté en SAO tome principe. 2000-2001.
24. Rapport sur le développement dans le mond 2001. (combattre la pauvreté). www.workbank.org
25. Revue: Pauvreté et convergence des consommations au Canada; Patrice Faubert et Simon François Pares Ialois. Avril 1997. P10.
26. UNDP, technical- support document. Pauvreté indicators -1995. The internet: www.undp.o W.B. Développement indicators-" pauvreté"- pub by W.B. 2000.
27. Le quotidien d'Oran (pour être en bonne santé. Mieux vaut être,

riche et beureux). Lundi 11 Fev 2002. N°2156.

28. Le Quotidien d'Oran (l'invention pourrait intéresses l'Afrique).
Jeudi 29/08/2002. N°2325.

29. Le soir d'Algérie (du rapport de l'Algérie a la violence). Le
28/11/2002